



الموضوع

دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى
الاقتصاديات العربية خلال الفترة (2010-2016)
دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

إشراف الأستاذ(ة):

■ كرامة مروة

إعداد الطالب(ة):

■ غريسي علوي سارة

السنة الجامعية: 2017-2018

الإهداء

إلى نبع الجنان وهبة الرحمان التي رمتني في بحر الأمان إلى " أمي " التي تستحق أن تكفل
بتأج من اللؤلؤ و المرجان .

إلى منار درويبي وواصل فكري وتربيتي إلى مفتاح قلبي إلى من علمني التلقائية و البساطة
" أبي العزيز " .

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي إخواتي جبران صونيا
بلقيس كريم .

إلى من تحلوا بالإيحاء و تميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم

سعدت

صديقاتي مروة فاطمة.

غريسي علوي سارة

شكر و تقدير

الحمد و الشكر لله الذي أمدنا بالقوة والعزيمة لنكمل هذا العمل ونسير إلى طريق الصواب
إن شاء الله.

الحمد لله الذي يسر لنا السبيل ، فبلغنا من أنفسنا شهادة العلم التي أرادها أن تكون لنا، إذ
صورها لنا في عملنا المتواضع هذا، فرضينا به عملا نلقي منه حسن المقام يوم تنطق عنا
أعمالنا ، الشكر له إذا اجتهدنا والشكر له إذا أصبنا بعونه فالحمد لله كثيرا إذ أنجبنا هذا
الوطن الحبيب الذي تشبعنا بقيمه ثم استسقيننا من مساقبي العلم فيه، والتي كانت فضلا علينا،
فوجدنا العلم و المعلم.

كما أوجه شكري الجزيل لكل من كان له الفضل في إنجاز هذا البحث من بعيد أو قريب،
وأخص بالذكر الأستاذة المشرفة : "كرامة مروة " على كل ما أبدته من صبر جميل و نصح و
إرشاد كان لهما عظيم الأثر في إنجاز هذا البحث، فجزاها الله عنا كل خير.

شكرا لكل من ساعدني من قريب أو بعيد على إنجاز هذه الرسالة ولو بكلمة طيبة .

ملخص الدراسة:

يحتل موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر مركزا محوريا واهتماما بالغاً لدى غالبية بلدان العالم، كونه محركاً من محركات التنمية، لذا بذلت معظم الدول العربية في السنوات الأخيرة جهوداً كبيرة لتحسين مناخها الاستثماري من خلال تهيئة كافة الأوضاع والظروف المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال قيامها بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والاعتماد على سياسة اقتصادية مستقرة و تحسين مناخها الاستثماري بصورة مستمرة ليواكب التطورات العالمية، وليكون جاذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها من مقومات ومؤشرات القوة لاقتصاد الدول، و حققت دولة الإمارات العربية مكانة متميزة أهلته أن تكون من الدول الرائدة عالمياً، آخذة بالعمل على تنويع مصادر الدخل لتقليل الاعتماد على النفط من خلال تشجيع القطاع الخاص، وزيادة دوره في عملية التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ومنح المزيد من الحوافز الاستثمارية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتوجيهها في مختلف القطاعات الاقتصادية، فضلاً عن العمل الجاد في محاور عديدة ترتبط بالبنية التحتية و الأمن السياسي وتطوير القوانين والتشريعات كذلك حرص القيادة الإماراتية على تبني التطورات التكنولوجية المعاصرة لخلق مناخ استثماري ملائم .

وقد هدفت الدراسة إلى إبراز الدور الفعال الذي يلعبه المناخ الاستثماري في تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية والإمارات العربية المتحدة على وجه الخصوص. وقد توصلت الدراسة إلى مدى مساهمة المناخ الاستثماري في استقطاب العديد من المستثمرين الأجانب.

الكلمات المفتاحية: الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مناخ الاستثمار، المؤشرات الاقتصادية.

Study Summary:

The subject of foreign direct investment (FDI) occupies a pivotal position and interest in most countries of the world, being a driver of development, so in recent years, most Arab countries have made great efforts to improve their investment climate by creating all the appropriate conditions and conditions To attract foreign direct investment by undertaking many economic reforms, relying on a stable economic policy and improving its climate investment continuously to keep pace with global developments and to be attractive to foreign direct investment as a component and indicator of power Of the economy of the State, and the Arab Emirates has achieved a privileged position to be one of the world's leading countries, taking action to diversify the sources income to reduce dependence on oil by encouraging the private sector, increasing its role in the process of socio-economic development and giving more incentives To attract and direct foreign funds in various economic sectors, as well as to work hard in many axes linked to the infrastructure, political security and development of laws and legislations the UAE leadership is also keen to embrace contemporary technology developments to create a climate Appropriate investment.

The aim of the study was to highlight the active role played by the investment climate in the development of foreign direct investment in the Arab States and the United Arab Emirates in particular. The study reached the extent to which the investment climate has contributed to the attraction of many foreign investors.

Keywords: foreign direct investment, investment climate, economic indicators.

Résumé:

le sujet de l'investissement étranger direct (IED) occupe une position centrale et l'intérêt dans la plupart des pays du monde, étant un moteur de développement, donc ces dernières années, la plupart des pays arabes ont fait de grands efforts pour améliorer leur climat d'investissement en créant toutes les conditions et conditions appropriées Attirer l'investissement étranger direct en entreprenant de nombreuses réformes économiques, en s'appuyant sur une politique économique stable et en améliorant continuellement son investissement dans le climat afin de suivre le rythme des développements mondiaux et d'être attractif pour l'investissement étranger direct en tant que composante et indicateur du pouvoir De l'économie de l'État, et les Émirats arabes ont obtenu une position privilégiée pour être l'un des pays leaders dans le monde, en prenant des mesures pour diversifier les sources de revenus pour réduire la dépendance au pétrole en encourageant le secteur privé, en augmentant son rôle dans le processus de développement socioéconomique et en donnant plus d'incitations D'attirer et de diriger des fonds étrangers dans divers secteurs économiques, ainsi que de travailler dur dans de nombreux axes liés à l'infrastructure, la sécurité politique et le développement des lois et législations le leadership des Émirats Arabes Unis est également désireux d'embrasser les développements technologiques contemporains pour créer un climat Investissement approprié.

L'objectif de l'étude était de mettre en relief le rôle actif joué par le climat d'investissement dans le développement de l'investissement étranger direct dans les États arabes et les Émirats Arabes Unis en particulier. L'étude a atteint la mesure dans laquelle le climat d'investissement a contribué à l'attraction de nombreux investisseurs étrangers.

Mots-clés: investissement étranger direct, climat d'investissement, indicateurs économiques.

الفهرس

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	البسملة.
I	الإهداء.
II	شكر وتقدير.
III	فهرس المحتويات.
VI	قائمة الجداول.
III	قائمة الأشكال.
XI-IX	ملخص البحث.
أ - هـ	المقدمة العامة.
34-1	الفصل الأول: الاتجاهات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (الماهية، النظريات المفسرة له).
2	مقدمة الفصل الأول.
3	المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر .
3	المطلب الأول: نشأة الاستثمار الأجنبي المباشر و مفهومه.
6	المطلب الثاني: تطور وتوجه الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا.
12	المطلب الثالث: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله .
16	المبحث الثاني: الشركات متعددة الجنسيات كطرف في الاستثمار الأجنبي المباشر.
16	المطلب الأول: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات وخصائصها.
18	المطلب الثاني: أسباب ظهور الشركات متعددة الجنسيات .
19	المطلب الثالث: إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات في توجيه الإستثمار الأجنبي المباشر.
20	المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته.
20	المطلب الأول: الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر .
21	المطلب الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر .
22	المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر .
24	المبحث الرابع: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.
24	المطلب الأول: النظرية التقليدية و النظرية الحديثة .
28	المطلب الثاني: النظرية الإنتقائية و نظرية الموقع المعدلة .
30	المطلب الثالث : نظرية عدم كمال السوق و نظرية الحماية .

فهرس المحتويات

31	المطلب الرابع : نظرية دورة حياة المنتج.
34	خاتمة الفصل الأول.
73-36	الفصل الثاني: واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة.
36	مقدمة الفصل الثاني.
37	المبحث الأول: الإطار النظري للمناخ الاستثماري.
37	المطلب الأول : مفهوم المناخ الاستثماري .
38	المطلب الثاني : محددات المناخ الاستثماري وشروط جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
42	المطلب الثالث : مؤشرات قياس المناخ الاستثماري .
48	المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية في ظل المناخ الاستثماري السائد.
48	المطلب الأول: محددات المناخ الاستثماري في الدول العربية .
53	المطلب الثاني : وضعية مناخ الاستثمار للدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.
54	المطلب الثالث : وضعية الدول العربية في المؤشرات الأحد عشر الفرعية لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار.
58	المطلب الرابع: وضعية مناخ الاستثمار للدول العربية في مؤشر سهولة أداء الأعمال .
60	المبحث الثالث: حصص الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
61	المطلب الأول: رصد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة 2010-2016.
63	المطلب الثاني : تطور الاستثمارات العربية البينية .
69	المطلب الثالث: عوائق الاستثمار الأجنبي في الدول العربية .
71	المطلب الرابع : العلاقة بين المناخ الاستثماري وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية .
73	خلاصة الفصل الثاني .
132-75	الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.
75	مقدمة الفصل الثالث.
76	المبحث الأول: نظرة على اقتصاد الإمارات العربية المتحدة.
76	المطلب الأول: نبذة عن الإمارات العربية المتحدة.
77	المطلب الثاني: استراتيجية التنوع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة.
78	المطلب الثالث : المناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة.
80	المبحث الثاني: المناخ الاستثماري في الإمارات العربية المتحدة في ظل بيئة أداء الأعمال الدولية الراهنة.
80	المطلب الأول: المناخ الاقتصادي .
87	المطلب الثاني : المناخ الاجتماعي و التنظيمي .
93	المطلب الثالث : المناخ السياسي والقانوني .
94	المبحث الثالث: تقييم التجربة الإماراتية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2010-2016).

فهرس المحتويات

94	المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2010-2016).
98	المطلب الثاني: وضع الإمارات العربية المتحدة في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار خلال الفترة (2010-2016).
113	المطلب الثالث : جاذبية الإمارات العربية المتحدة ضمن تصنيف مراحل التنمية الاقتصادية .
115	المبحث الرابع: دراسة استشرافية للاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان استراتيجيات دولة الإمارات لاستشراف المستقبل .
115	المطلب الأول: استراتيجية الإمارات العربية المتحدة وفق رؤية الإمارات 2021.
124	المطلب الثاني: استراتيجية الإمارات العربية المتحدة وفق رؤية الإمارات 2030-2021.
127	المطلب الثالث: استراتيجية الإمارات العربية المتحدة وفق رؤية الإمارات 2030-2117 .
130	المطلب الرابع: انعكاسات الرؤى المستقبلية للإمارات العربية المتحدة على تحسين مناخها الاستثماري وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
132	خاتمة الفصل الثالث.
134	الخاتمة العامة.
138	قائمة المراجع.
149	الملاحق.

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
44	درجة المخاطر القطرية ودرجتها المثوية	(1-2)
50	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسنوات (2010-2016)	(2-2)
59	ترتيب الدول العربية في مؤشر سهولة ممارسة أداء الأعمال خلال الفترة (2010-2017)	(3-2)
64	التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات العربية المباشرة الوافدة إلى الدول لعام 2011	(4-2)
65	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدولة من الدول العربية لعامي 2012-2013	(5-2)
69	الاستثمارات البنينة للدول العربية حسب التوزيع القطاعي لعام 2016	(6-2)
80	الناتج المحلي الإجمالي للإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2010-2017)	(1-3)
82	الإنفاق الاستهلاكي للإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2013-2016)	(2-3)
83	الميزانية العامة للإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2010-2016)	(3-3)
85	ميزان المدفوعات وسعر الصرف للإمارات خلال الفترة (2010-2016)	(4-3)
86	أداء السوق المالي الإماراتي (مؤشر الحجم والتداول)	(5-3)
88	عدد السكان في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2010-2017)	(6-3)
88	القوى العاملة في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2010-2016)	(7-3)
90	نسبة التعليم في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2010-2016)	(8-3)
91	نسبة الوفيات في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2010-2016)	(9-3)
95	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2010-2016)	(10-3)
99	وضع الإمارات العربية المتحدة في مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2010-2018)	(11-3)
103	وضع الإمارات العربية المتحدة في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة (2010-2018)	(12-3)
104	مؤشر بدء المشروع في الإمارات خلال الفترة (2010-2018)	(13-3)
105	مؤشر تراخيص البناء في الإمارات خلال الفترة (2010-2018)	(14-3)

قائمة الجداول

106	مؤشر الحصول على كهرباء في الإمارات خلال الفترة (2012-2018)	(15-3)
107	مؤشر تسجيل الملكية في الإمارات خلال الفترة (2010-2018)	(16-3)
108	مؤشر الحصول على الائتمان في الإمارات خلال الفترة (2010-2018)	(17-3)
109	مؤشر حماية المستثمرين الأقلية في الإمارات خلال الفترة (2010-2018)	(18-3)
110	مؤشر دفع الضرائب في الإمارات خلال الفترة (2010-2018)	(19-3)
111	مؤشر التجارة عبر الحدود في الإمارات خلال الفترة (2010-2017)	(20-3)
112	مؤشر تنفيذ العقود في الإمارات خلال الفترة (2010-2018)	(21-3)
113	مؤشر تسوية حالات الاعسار في الإمارات خلال الفترة (2010-2018)	(22-3)

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
11	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى أكبر 20 اقتصادا مضيفا عامي 2015 و 2016.	(1-1)
32	دورة حياة المنتج الدولي .	(2-1)
48	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية (2001-2015).	(1-2)
52	الدين الخارجي كنسبة من الناتج في الدول العربية (%) لعام 2016.	(2-2)
55	المؤشرات الأحد عشر الفرعية لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار.	(3-2)
63	التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية خلال عام 2010.	(4-2)
66	إجمالي الاستثمارات العربية البينية المنفذة ما بين عام 2003 و 2014 حسب الدول المستقبلية.	(5-2)
66	إجمالي الاستثمارات العربية البينية المنفذة ما بين عام 2003 و 2014 حسب الدول المصدرة.	(6-2)
67	إجمالي الاستثمارات العربية البينية المنفذة ما بين عام 2003 و 2015 حسب الدول المستقبلية.	(7-2)
68	إجمالي الاستثمارات العربية البينية المنفذة ما بين عام 2003 و 2015 حسب الدول المصدرة.	(8-2)
89	نسبة البطالة في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2010-2017).	(1-3)

المقدمة

العامّة

المقدمة العامة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة ، تجلت بوضوح مع مطلع القرن العشرين و لقد ظل الاستثمار الأجنبي يجذب اهتمام الشركات و الدول و قد زاد الاهتمام به أكثر و أكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي وفرها للدول النامية ، ولقد برهن ذلك بالزيادات المتسارعة لتدفقاته في جميع أنحاء العالم .

و نظرا لأهمية الاستثمارات الأجنبية و دورها المحوري و الأساسي في عملية النهوض والتنمية بالاقتصادات من الضروري على البلدان النامية خاصة العربية منها على تهيئة المناخ المناسب لها ،ذلك لما له تأثير كبير على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل من خلال توفير الحماية و تقديم الحوافز السخية للمستثمرين الأجانب ، كل ذلك ليس لكونه مصدرا بديلا أو مكملا لتمويل التنمية الاقتصادية فقط ، و إنما ما يساهم فيه من تنمية المهارات البشرية و التنظيمية و الادارية و كذا نقل التكنولوجيا المتطورة ،خلق القدرات التنافسية و تحسين ميزان المدفوعات من خلال الصادرات و فتح المجال أمام التجارة الدولية هذا ما يحقق آداء اقتصادي للبلدان ، حيث لم يعد للاستثمار جنسية بفعل سياسات التحرر الاقتصادي .

فالحرية الاقتصادية و بساطة الإجراءات و زيادة الشفافية ووجود أسواق مالية متطورة و ارتفاع مستوى التعليم و انخفاض مؤشرات الفساد تزيد من مساهمة الاستثمارات في النمو الاقتصادي، لذا عملت الدول العربية جاهدة على تهيئة المناخ الاستثماري الملائم و تحديث الأنظمة و القوانين و التشريعات المتحكمة بالاستثمار ، حيث يتحسس المناخ الاستثماري بشكل كبير بالأوضاع السياسية و مدى توفر الاستقرار و الأمن و كذا الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية التي تؤثر على ثقة المستثمر و تقنعه بتوجيه استثماراته لبلد دون آخر .

أولا : الإشكالية .

و في هذا السياق يمكن طرح الإشكال التالي :

كيف نجحت الإمارات العربية المتحدة في تحسين مناخها الاستثماري لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (2010-2016) ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية نوجزها في التالي:

- لماذا يتم اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي ؟
- ماهو الدور الفعال الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ؟
- ماهو واقع مناخ الاستثمار في دولة الإمارات العربية المتحدة ؟

المقدمة العامة

- هل حدوث تدفق كبير للاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلد ما دليل على سلامة السياسة الاقتصادية للبلد المضيف؟

ثانيا : فرضيات الدراسة .

بعد صياغة إشكالية البحث ، ووضع الأسئلة الفرعية لها يمكننا صياغة بعض الفرضيات التي تعتبر إجابات مسبقة لإشكاليات الدراسة ،نصوغها كما يلي :

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل فعال في دفع عجلة التنمية .
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل بدائل التمويل الخارجي ليس فقط في تدفقات رؤوس الأموال كذلك في تنمية المهارات البشرية ونقل التكنولوجيا وفتح المجال أمام التجارة الدولية .
- عرف مناخ الاستثمار في الإمارات تحسنا كبيرا بسبب الأوضاع الأمنية التي شهدتها في السنوات الأخيرة الأمر الذي زاد من ثقة المستثمرين للاستثمار فيها .
- إن تحسن مناخ الاستثمار في بلد ما ينتج عنه تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

ثالثا : مبررات إختيار الموضوع .

- يدخل هذا الموضوع في ميول ورغبة الطالبة بدراسته والتعمق فيه وإزالة الكثير من الغموض بشأنه خطوة للتخصص فيه أكثر مستقبلا.
- التعرف على دور الفعال للاستثمار الأجنبي المباشر .
- لأن هذا الموضوع لم يتناول في الدراسات الاقتصادية بنسبة كبيرة .
- زيادة الثروة العلمية .
- طبيعة التخصص التي ألزمتنا الخوض في مثل هذه المواضيع ذات الطابع الدولي.

رابعا : أهداف الدراسة .

- التعرف على أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في عملية التنمية الاقتصادية .
- الوقوف على واقع المناخ الإستثماري بالدول العربية.
- استشراف مستقبل الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة .

المقدمة العامة

خامسا : أهمية الدراسة .

- التعرف للمستثمرين الأجانب و المحليين بمناخ الإستثمار في الدول العربية بالإشارة الى دولة الإمارات العربية المتحدة ، وكذا الأوضاع الاقتصادية الدولية الراهنة على مناخ الاستثمار في الدول العربية .

سادسا : حدود الدراسة .

- الحدود الجغرافية لهذه الدراسة تتمثل في الدول العربية مع التركيز في الفصل التطبيقي على دولة الإمارات العربية المتحدة .
- الحدود الزمنية لهذه الدراسة تمتد من الفترة (2010-2016) .

سابعا : منهج الدراسة .

- من أجل محاولة الإحاطة أكثر بمعطيات و متطلبات الموضوع ، و من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم إعتتماد المناهج التالية :

- **المنهج الوصفي** : وذلك من خلال وصف و تفسير الأحداث و الظواهر المتعلقة بالجانب المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر و المناخ الاستثماري .
- **المنهج التحليلي** : و الذي استخدمناه في تحليل الإحصائيات المتعلقة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية .
- **منهج دراسة الحالة** : تم استخدامه عند دراسة دولة الإمارات العربية المتحدة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر .

ثامنا : الدراسات السابقة.

- عمر يحيوي، دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ، دراسة حالة الجزائر للفترة (2002-2010)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، 2012-2013:

تناول فيها تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر و مدى قدرته على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و توصلت الدراسة أن الدول العربية لم تنجح في أن تكون مركز إستقطاب للإستثمار الأجنبي المباشر حيث

المقدمة العامة

تراوح نصيبها ما بين 4.84 % و 6.43 % من التدفق العالمي في الفترة 2005-2011 مع ملاحظة إنخفاض نسبة التدفقات للدول العربية بالنسبة للاجمالي العالمي، ونحن في صدد الموضوع سوف نتطرق الى غاية الفترة 2017 .

- نورية عبد محمد ، اثر الاستثمار الأجنبي FDI في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للفترة 1992-2010، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه فلسفة علوم بحوث العمليات، جامعة سانت كليمنتس، 2012 :

تناولت فيها دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي و توصلت الدراسة أن الاستثمار الاجنبي المباشر أحدث اثرا ايجابيا على الصادرات ،بينما احدث الاستثمار الاجنبي المباشر أثرا سلبيا في الاستيرادات في دولة الامارات ، ونحن سوف نتطرق الى هذه التدفقات مابعد هته الفترة.

- سعيدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري ،قسنطينة ، الجزائر ، 2006-2007 :

تناول في هذه الدراسة سياسة تعديل الأموال العمومية و تحرير الاقتصاد المتبعة من طرف السلطات السياسية حيث توصلت أنه كان لها تأثير ايجابي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر كما أن الجزائر تمتلك عدة نقاط قوة متمثلة في الموقع الجيوستراتيجي المتميز ،وفرة الموارد الطبيعية ،وحجم السوق والاندماج المستمر في الاقتصاد العالمي التي تعتبر كلها كعوامل أساسية في جذب الاستثمار الأجنبي .

تاسعا : صعوبات الدراسة .

- صعوبة في الحصول على الإحصائيات خاصة المتعلقة بالدول العربية .
- عدم تطابق الإحصائيات بين المصادر الدولية و الوطنية مما أجبر الطالب على محاولة التوفيق و الترجيح .

عاشرا: تقسيمات الدراسة.

لقد تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول كما يلي:

الفصل الأول: وجاء تحت عنوان الاتجاهات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وتناولنا فيه المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات كأهم طرف فاعل فيه، إضافة إلى النظريات المفسرة لها، و تطوراته علميا، مشيرين إلى أهدافه، أشكاله، معوقاته والآثار المترتبة عليه.

المقدمة العامة

الفصل الثاني: والذي عرجنا به الدراسة تحت عنوان واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، وتم تناول فيه ماهية المناخ الاستثماري والمؤشرات الدولية لقياس مدى جاذبية الدول العربية للاستثمار والمحددات المكونة له ومعوقاته، وتم التطرق فيه كذلك إلى حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمارات الأجنبية وكذا العربية البينية خلال الفترة (2010-2016).

الفصل الثالث: تناولنا فيه تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2010-2016)، متناولين فيه نبذة عن الإمارات و المناطق الحرة كطرف فاعل في جذب الاستثمارات، المناخ الاستثماري الإماراتي، وتم التطرق أيضا إلى حجم التدفقات الواردة إليها و مكانتها في المؤشرات الدولية لقياس جاذبية الاستثمار، وقمنا بدراسة استشرافية للاستثمارات الأجنبية وفق لرؤى الإمارات (2021-2030) و (2030-2117) وانعكاساتها .

الفصل الأول

الاتجاهات العالمية

للاستثمارات الأجنبية المباشرة

(الماهية، النظريات المفسرة له)

الفصل الأول: الاتجاهات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (الماهية، النظريات

المفسرة له)

مقدمة الفصل الأول

يعد الاستثمار الأجنبي شكلا من أشكال التمويل الخارجي الذي تعتمد عليه الأقطار النامية كبديل عن القروض و تدفقات رأس المال الأجنبي الأخرى، و بالرغم من تباين وجهات النظر حول مدى أهميته و فعاليته في الدول المضيفة ، إلا أن العديد من الشواهد الواقعية تفيد بإمكانية مساهمته في المدى المتوسط و الطويل، لتحقيق معدلات نمو مستهدفة و مستمرة، تحقق بتدرج عملية التنمية المستهدفة في ظل ضعف المدخرات المحلية و عدم كفايتها لتحقيق التنمية للبلدان المضيفة النامية .

فلاستثمار الأجنبي المباشر محاسن ومكاسب تستفيد منها الدول المضيفة، ذلك من خلال تهيئة المناخ المناسب لاستقطابها، لنهوض بالاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن الاستثمار الأجنبي كغيره من العوامل الاقتصادية الأخرى، رغم المكاسب التي يحققها للدول المضيفة إلا أنه له مساوئ تعود بالسلب عليها.

ولقد تبلورت نظرية الاستثمار و انتقلت من سعيها الى وضع الأسعار و السياسات في مكانها الصحيح الى وضع المؤسسات في هذا المكان. فالمستثمرون يقصدون الدول التي تتوفر فيها بيئات اقتصادية قابلة للتنبؤ، و نظم قانونية قوية، و مؤسسات سليمة، و في الواقع لا بد من الحكومات الساعية الى استقطاب رأس المال الأجنبي من ان تعطي الأولوية لانشاء البيئات السليمة البعيدة عن التفرقة و التمييز في مجال الأعمال و ذلك بتبني تعليمات حكومية جيدة و التي ستكون قادرة على الاستفادة من الاستثمار الأجنبي في تحسين الدخل القومي للبلد فمن الناحية النظرية التدفقات من الاستثمار الأجنبي تزيد من المنافع الاقتصادية.

ولفهم المزيد عن هذه الظاهرة الاقتصادية، قمنا بتخصيص هذا الفصل ليكون مدخلا يعرف بهذا النوع من تدفقات رأس المال، من خلال التطرق إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني : الشركات متعددة الجنسيات كطرف في الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث : آثار الاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته .

المبحث الرابع : النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الأول: الاتجاهات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (الماهية، النظريات

المفسرة له)

المبحث الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر .

شكلت قضية الاستثمارات الأجنبية الشغل الشاغل للحكومات و رجال الأعمال و الاقتصاد و تصدرت قائمة اهتمامات الدول فعمدت إلى الترويج لجذبها إلى اقليمها، ذلك لما يتوقع منها من مردود إيجابي على عمليات التنمية و تحقيق المكاسب الاقتصادية .

المطلب الأول : نشأة الاستثمار الأجنبي المباشر و مفهومه.

عرف مضمون مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر تطوراً نسبياً مستمراً، يعود إلى التطور النسبي الحاصل في الأفكار و الآراء التي تتعلق بدوره في الاقتصاد و مدى اللجوء اليه لسد حاجة البلد في هذا المجال.

الفرع الأول: نشأة الاستثمار الأجنبي المباشر.

تعود بداية ازدهار الاستثمار الأجنبي المباشر فعلياً كظاهرة قانونية اقتصادية إلى القرن التاسع عشر إذ تزامن مع الثورة الصناعية، وكانت تقوم به الدول الاستعمارية بشركاتها قبل تدخل الدول فيها بالحياة الاقتصادية في مجال الثروات الطبيعية للحصول على المواد الأولية لمصانعها إذ احتلت المملكة المتحدة المركز الأول للتفوق الاقتصادي الذي كانت تتمتع به، وقد مر بفترات متباينة لظروف سياسية و اقتصادية أثرت في حجمه و طبيعته و هيكلته في المدة بين (1800-1914) وتراجعت مستوياته بعد الحرب العالمية الأولى و انحسر في مجال الاستثمارات النفطية واحتلت الولايات المتحدة المركز الأول فيه، وعاود ازدهاره بعد الحرب العالمية الثانية تزامناً مع ازدهار التجارة وتدفع الشركات متعددة الجنسيات في قطاع الصناعات التحويلية ولكن تراجع الاستثمار بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929 واتفاقيات بريتن وودز للعوائق، فضلاً عن اعتبارات السيادة التي تمسكت بها الدول النامية الحديثة الاستقلال و استمر الوضع كذلك حتى الثمانينيات من القرن المنصرم ثم حدثت تطورات مهمة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر منها التحول من الاستثمار الرسمي إلى الخاص ومن نطاق القروض المصرفية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر و ظهرت أساليب جديدة من الاستثمار لا تهدف إلى توفير المواد الخام فحسب وإنما البحث عن أسواق مربحة في ظل آلية السوق و إزالة القيود التجارية وغير التجارية عن حركة التجارة ورؤوس الأموال؛

وفي الفترة الحالية اختلف تدفق رأس المال بعد ان كان من الدول الصناعية إلى النامية اصبح بين الدول الصناعية ذاتها وازدياد السعي لاستقطابه من الدول كلها ولاسيما النامية منها ولاسيما الدول العربية.¹

¹ وطفة ضياء ياسين، حماية حق الإنسان في العمل في ظل الإستثمار الأجنبي المباشر، دار الفكر الجامعي، مصر، 2015، ص، 35، ص 36.

الفصل الأول: الاتجاهات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (الماهية، النظريات

المفسرة له)

الفرع الثاني : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

تختلف نظرة الباحثين و المفكرين الاقتصاديين عن نظرة المنظمات و الهيئات و المؤسسات الدولية للاستثمار، إلا أنهما تشتركان في نقطتين أساسيتين هما : الملكية للمشروع، وحق المراقبة للمؤسسة المستثمر فيها، أي أن "هذا الاستثمار يمكن الكيان الذي يستثمر في ممارسة الرقابة المباشرة على أصول الشركة التي أستثمر فيها"¹، لذا سوف نأخذ تعريف كل جهة على حدى :

أولاً: تعاريف بعض الباحثين الاقتصاديين :

- يعتبر استثمارا ما استثمارا أجنبيا متى كان المستثمر شخصا طبيعيا أو معنويا لا يتمتع بجنسية البلد المضيف للاستثمار، و إذا كان من السهل تحديد جنسية المستثمر إذا كان شخصا طبيعيا، فإنه من الصعب تحديدها إذا كان المستثمر شخصا معنويا كشركات المساهمة، وذلك غالبا ما تتعدد جنسيات المساهمين في هذه الشركات. ويميل الاجتهاد القضائي إلى الأخذ و الاعتماد بجنسية الشركة على حساب جنسيات المساهمين، و عليه فالمستثمر الأجنبي هو الذي لا يحمل جنسية الدولة التي يعمل على الاستثمار فيها.²
- و يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه عملية تدفق القروض من قبل الشركة الأم إلى الشركة التابعة لها في الخارج، أو شركة ملكيتها في شركة أخرى على أن لا تقل نسبة التملك في الخارج عن 10%.³
- و يعرف أيضا على أنه وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية، و رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وذلك بمساهمة رأسمال شركة في شركة أخرى، حيث يتم إنشاء فرع لها في الخارج، أو الرفع من رأسمالها، أو قيام مؤسسة أجنبية جديدة رفقة شركاء أجنب في بلد آخر.⁴
- كما يعرف على أنه انتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى الدولة المضيفة بغية تحقيق ربح للمستثمر الأجنبي،⁵ و يحق للمستثمر الأجنبي إعادة تحويل حصيلة التصرف بحصته من المشروع و بعملة قابلة للتحويل إلى الخارج، بعد تسديد المستثمر للضرائب المترتبة على عملية التصرف.⁶

¹ عبد الكريم كاسي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتماسية الدولية، مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، لبنان، 2013، ص15.

² عقبة حضير، أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أداء سوق الأوراق المالية، دراسة حالة سوق الدوحة-قطر- للأوراق المالية خلال الفترة (2008-2013)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص أسواق مالية و بورصات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص104.

³ سليمان عمر عبد الهادي، الإستثمار الأجنبي المباشر و حقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الوضعي، الأكاديميون للنشر و التوزيع، الأردن، 2009، ص23.

⁴ نعيمة أوغيل، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998-2005، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2016، ص11.

⁵ سعاد بنور، حق المواطن في العمل في ظل الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة العلوم القانونية و السياسية، العدد 17، جامعة مستغانم، الجزائر، جانفي 2018، ص564.

⁶ وسيم حسام الدين الأحمد، قوانين الاستثمار العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2011، ص53.

الفصل الأول: الاتجاهات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (الماهية، النظريات

المفسرة له)

ثانيا: تعاريف بعض المؤسسات و الهيئات الدولية :

وردت العديد من التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر، من طرف المؤسسات و الهيئات الدولية نذكر منها:

- يعرف صندوق النقد الدولي (FMI) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نوع من أنواع الاستثمارات الدولية، و هو يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي و المؤسسة إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.¹
- أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD) فيعرفه على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد، و يعكس مصلحة دائمة، و سيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي أو الشركة الأم) في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر أو المؤسسة التابعة لها أو فروع الشركات الأجنبية).²
- كذلك المنظمة العالمية للتجارة (OMC) تعرف الاستثمار الأجنبي المباشر في أديبات المنظمة العالمية للتجارة يسمح بإجراء التبادل بين السلع و الخدمات على المستوى الدولي، أي يساعد على تنمية التجارة الدولية، كما يعمل على تنشيطها، و لكن لا يمكن أن يجل محل صادرات الدولة.³
- من خلال التعاريف السابقة يمكننا إعطاء تعريف شامل:
فالاستثمار الأجنبي المباشر هو تلك التحويلات المالية التي ترد من الخارج في صورة عينية أو نقدية أو كلاهما لإقامة مشروعات و تحقيق أرباح، قد يكون فردا أو مؤسسة أو فرع لاحدى الشركات .

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 251.

² عبد الحق طير و آخرون، جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: نظرة جغرافية قطاعية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد 06، الجزائر، جوان 2017، ص 147.

³ عبد الكريم كاسي، مرجع سابق، ص 21.

الفصل الأول: الاتجاهات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (الماهية، النظريات

المفسرة له)

المطلب الثاني : تطور وتوجه الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً.

لقد مر الاستثمار الأجنبي المباشر بمراحل تاريخية مختلفة ومتفاوتة في ظروفها السياسية والاقتصادية، مما أثر في حجمه وهيكله وتوجهاته.

الفرع الأول : مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويمكن إيجازها فيما يلي:¹

أولاً: مرحلة ازدهار الاستثمار الأجنبي (السيادة الأوروبية) خلال الفترة (1800-1914) .

ظهر الاستثمار الدولي في مهده الأول على يد الفينيقيين الذين فكروا في إقامة نشاطات استثمارية في أماكن بعيدة عن محل إقامتهم، ومع الاكتشافات الجغرافية والتوسع الأوروبي في أواخر القرنين 15 و16م برزت قوة رأس المال التجاري وهيمنته، فظهرت استثمارات خارج أوروبا عن طريق شركاتها الاستثمارية، وقبل الحرب العالمية الأولى تركزت الحركات الدولية لرؤوس الأموال في عدد صغير من الدول (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا) وبلغت حصة هذه البلدان من الاستثمارات الأجنبية في عام 1900 على التوالي (11.1، 5.6، 3.4) مليار دولار، ولقد سادت ظروف سياسية واقتصادية مناسبة بشكل كبير لتدفق الاستثمارات الأجنبية ؛

ثانياً: مرحلة تراجع أوروبا (1914- 1945) .

أدى قيام الحرب العالمية الأولى إلى تراجع حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظراً لتراجع النشاط الاستثماري الخارجي لأوروبا التي قامت بالتجنيد إمكاناتها لإعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الأولى، لذلك قامت بتصفية العديد من استثماراتها الخارجية، مع الإبقاء على مساهمتها في الشركات البترولية، ومناجم الذهب، وقد جاءت أزمة 1929 لتدعم هذا التوجه نتيجة ظروف الكساد وإنكماش التجارة الخارجية، دفعت هذه الأحداث بالاستثمار الأجنبي المباشر إلى التقهقر والتراجع، لتصل قيمته التراكمية إلى حوالي 1مليار دولار سنة 1938؛

لقد استمرت و.م.أ في تدعيم مكانتها كمصدر للاستثمارات المباشرة على حساب الدول الأوروبية التي تدهورت أوضاعها المالية والاقتصادية من جراء الحرب العالمية الثانية، ففي عام 1945، بلغت استثماراتها الخارجية نسبة 59.1% من إجمالي الاستثمارات العالمية، تليها بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا بـ 24.5%، و 4.7%، و 1.1% على الترتيب، والباقي لدول العالم وقد انصب اهتمام الاستثمار الأجنبي على استغلال المواد الأولية، وبناء السكك الحديدية؛

¹ عميروش محمد شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2012، ص 27-30.

الفصل الأول: الاتجاهات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (الماهية، النظريات

المفسرة له)

ثالثا: مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى النصف الأول من الثمانينات (السيادة الأمريكية).

استفادت و.م.أ من حالة الدول الأوروبية التي خرجت من الحرب العالمية الثانية منهارة وضعيفة وعاجزة عن تجسيد استثمارات خارجية، فبدأت تشرع في تجسيد إستراتيجية لتدعيم المبادئ الرأسمالية في العالم لمواجهة توسع المعسكر الشرقي، ومع نهاية الخمسينات وبداية الستينات ساد التخوف من الآثار السلبية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر كخلق التبعية الاقتصادية والتدخل السياسي وازعاج شركات القطاع العام، وفي منتصف السبعينات احتلت القروض الخارجية مكانة بارزة في هيكل التمويل الدولي، فقد أدى ارتفاع أسعار النفط في عام 1973 إلى تراكم العوائد النفطية لدى الدول المصدرة للنفط، وأخذت هذه العوائد طريقها للإيداع في المصارف الأجنبية، الأمر الذي دفع هذه المصارف إلى توسيع قروضها للدول النامية، وأصبحت هذه الأخيرة أقل اهتماما بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وقد استمر هذا التراجع حتى نهاية النصف الأول من عقد الثمانينات؛

رابعا: مرحلة النصف الثاني من الثمانينات إلى يومنا هذا (إتساع دائرة التدويل) .

لقد تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، وأصبح من الدعائم الأساسية للمنافسة الدولية، فقد عرفت أغلب الدول الصناعية بدء من عام 1985 نموا كبيرا لهذه الظاهرة، وتعود هذه الأهمية التي اكتسبها الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدد من العوامل هي :

- تبني أغلب الدول النامية برامج الإصلاح الاقتصادي والتي تضمنت تحرير حركة التجارة ورأس المال، وتبني التخصصية، كما ساعد التقدم التكنولوجي على سرعة انتقال المعلومات والإحصائيات؛
- تفكك الإتحاد السوفياتي، والتحول الاقتصادي الذي اعتمده دول أوروبا الشرقية، وما ترتب على ذلك من زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها؛
- التوسع الهائل الذي شهدته الشركات متعددة الجنسية، التي لعبت الدور الرئيسي في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ لم تعد تنشط فقط في إستغلال الموارد الطبيعية، بل توسعت نحو قطاع الخدمات؛
- زيادة عدد المعاهدات الثنائية الموقعة والمتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته.

الفرع الثاني : اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية خلال الفترة (2010-2016).

شهدت التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم ارتفاعا متواضعا بنسبة 5% لتصل إلى 1.34 تريليون دولار في عام 2010، وتمكنت الاقتصادات النامية والاقتصادات الانتقالية من اجتذاب أكثر من نصف التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي، كما أن التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر من هذه الاقتصادات قد بلغت مستويات مرتفعة قياسية، واتجهت معظم

الفصل الأول: الاتجاهات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (الماهية، النظريات

المفسرة له)

استثمارات هذه الاقتصادات إلى بلدان أخرى في الجنوب، وعلى النقيض من ذلك، استمرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى البلدان المتقدمة في الانخفاض، وظلت بعض أفقر المناطق تشهد حدوث انخفاضات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فالتدفقات المتجهة إلى أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة قد انخفضت جميعاً، وهو ما حدث للتدفقات المتجهة إلى جنوب آسيا، فإن المناطق الناشئة الرئيسية مثل شرقي آسيا وجنوب شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية، قد شهدت نمواً قوياً في التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر، والإنتاج الدولي أخذ في التوسع، كما أن المبيعات الخارجية والعمالة والأصول هي جميعاً في ازدياد، حيث بلغ إنتاج الشركات متعددة الجنسيات على نطاق العالم قيمة مضافة قدرت بحوالي 15 تريليون دولار عام 2010 وهو ما يبلغ نحو ربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي.¹

وواصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انتعاشها لتصل إلى 1.5 تريليون دولار في 2011 عبر جميع التجمعات الاقتصادية الرئيسية، وارتفعت التدفقات الداخلة إلى الدول المتقدمة بنسبة 21% لتبلغ قيمتها 748 مليار دولار، أما الدول النامية فارتفعت قيمة التدفقات الداخلة من الاستثمارات الأجنبية بقيمة 684 مليار دولار أي بنسبة 11%، وشهدت الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ارتفاعاً في قيمة التدفقات الداخلة من الاستثمارات الأجنبية قدرت بحوالي 92 مليار دولار أي ما يمثل نسبته 25%، في حين انتعشت التدفقات الداخلة من الاستثمارات الأجنبية في من أفريقيا لتصل إلى 37 مليار دولار، وبلغت التدفقات الخارجة بحوالي 125 مليار دولار.²

وإنخفضت التدفقات الداخلة لتصل إلى 1.35 تريليون دولار عام 2012 بنسبة تقدر بحوالي 18%، وكان هذا الانخفاض الحاد نتيجة تناقض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية مثل الناتج المحلي الإجمالي، التجارة الدولية والعمالة التي سجلت نمواً إيجابياً على الصعيد العالمي، الهشاشة الاقتصادية وعدم التيقن في السياسات في عدد من المجالات الرئيسية، وتجاوزت الاقتصادات النامية في تدفقاتها للاستثمارات الأجنبية مقارنة مع الاقتصادات المتقدمة وقدرت قيمتها حوالي 703 مليار دولار بنسبة قياسية قدرها 52% من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر متجاوزة التدفقات إلى الاقتصادات لأول مرة على الإطلاق، وشهدت أفريقيا زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبلغت التدفقات الخارجة للاقتصادات النامية 426 مليار دولار، وهو رقم قياسي يبلغ 31% من المجموع العالمي رغم الانكماش العالمي، وواصلت الشركات متعددة الجنسيات من الدول النامية توسعها في الخارج، وتعتبر الدول الآسيوية أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تمثل ثلاثة أرباع مجموع الدول النامية، و ثلاث مرات من التدفقات الخارجة من أفريقيا بينما تتدفق من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولا تزال دول الاتحاد الروسي والبرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند المصادر الرئيسية

¹ تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2011، أشكال الإنتاج الدولي والتنمية غير القائمة على المساهمة في رأس المال، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2011، ص1.

² World investment raport 2012, **Towards A New Generation Of Investment Policies**, united nations conference on trade and development, United Nations, Geneva, 2012, p2.

الفصل الأول: الاتجاهات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (الماهية، النظريات

المفسرة له)

للاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان المستثمرة الناشئة، وارتفعت التدفقات من هذه الاقتصادات الخمسة بحوالي 145 مليار دولار وهو ما يمثل 10 % من المجموع العالمي.¹

في حين استعادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر اتجاهها التصاعدي عام 2013 حيث بلغت 1.9 تريليون دولار، وارتفعت بنسبة 9%، وازدادت هذه التدفقات في المجموعات الاقتصادية كافة المتقدمة منها النامية والانتقالية، وحافظت الاقتصادات النامية على صدارتها، وسجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المتقدمة زيادة بنسبة 9 % لتبلغ 566 مليار دولار، في حين سجلت التدفقات إلى الاقتصادات النامية ارتفاعا لتبلغ 778 مليار دولار، أي ما يقارب 54 % من مجموع التدفقات العالمية، واتجه المبلغ المتبقي من التدفقات البالغ 108 مليارات دولار إلى الاقتصادات الانتقالية، وتشكل الاقتصادات النامية والانتقالية نصف الدول العشرين المصنفة في أعلى قائمة الاقتصادات المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر، وسجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول النامية ارتفاعا قياسيا أيضا، إذ تقدم الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصادات النامية بشكل متزايد على احتياز الفروع الأجنبية من الدول المتقدمة في أقاليمها، واستثمرت الاقتصادات النامية و الانتقالية معا بمجموعه 553 مليار دولار، أي ما يقدر بنحو 39 % من مجموع التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر.²

فانخفضت التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2014 بنسبة 16% وبلغت حوالي 1.23 تريليون دولار، وهذا ما يفسر في معظمه بمشاشة الاقتصاد العالمي وعدم التيقن لدى المستثمرين لمخاطر الجغرافيا السياسية، وقابلت الاستثمارات الجديدة عمليات سحب كبيرة للاستثمارات في هته الفترة، وكان الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يتناقض مع متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الإجمالي، والتجارة، وتكوين رأس المال الثابت الاجمالي، والعمالة وهي جميعا شهدت نموا ، وقد وصلت التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات النامية إلى أعلى مستوى لها، إذ بلغت 681 مليار دولار محققة ارتفاعا نسبته 2 %، وهكذا استمرت البلدان النامية في وضعها القيادي من حيث التدفقات الداخلة على الصعيد العالمي، وأصبحت الصين هي ثاني أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، استمر المستوى المنخفض للتدفقات المتجهة إلى الدول المتقدمة ، وقدرت نسبته بنحو 28 % لتبلغ حوالي 499 مليار دولار، أما التدفقات الخارجة فبلغت قيمتها عام 2014 حوالي 696 مليار دولار.³

¹ World investment report 2013, **Global Value Chains: Investment And Trade For Development**, united nations conference on trade and development, United Nations, Geneva, 2013, p p 2,3.

² تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2014، الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: خطة عمل، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2014، ص 1.

³ تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2015، إصلاح حوكمة نظام الاستثمارات الدولي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2015، ص 1.

الفصل الأول: الاتجاهات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (الماهية، النظريات

المفسرة له)

وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بنسبه 38% إلى 1,76 تريليون دولار في عام 2015، مقارنة بعام 2014، وتضاعفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات المتقدمة لتبلغ 962 مليار دولار، ورجحت كفة الميزان لصالحها بنسبه 55% من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، وشهدت الاقتصادات النامية تدفقات أجنبية مباشرة قدرها 765 مليار دولار، أي ما يمثل 9% من التدفقات العالمية الداخلة، وظلت آسيا أكبر منطقة متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، حيث تجاوزت قيمتها نصف تريليون دولار، وانخفضت التدفقات الداخلة للاستثمارات الأجنبية في كل من افريقيا وامريكا اللاتينية، وقفزت التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر من الاقتصادات المتقدمة عام 2015 بنسبه 33% إلى نحو 1.1 تريليون دولار، وأصبحت أوروبا أكبر منطقة تستثمر في العالم.¹

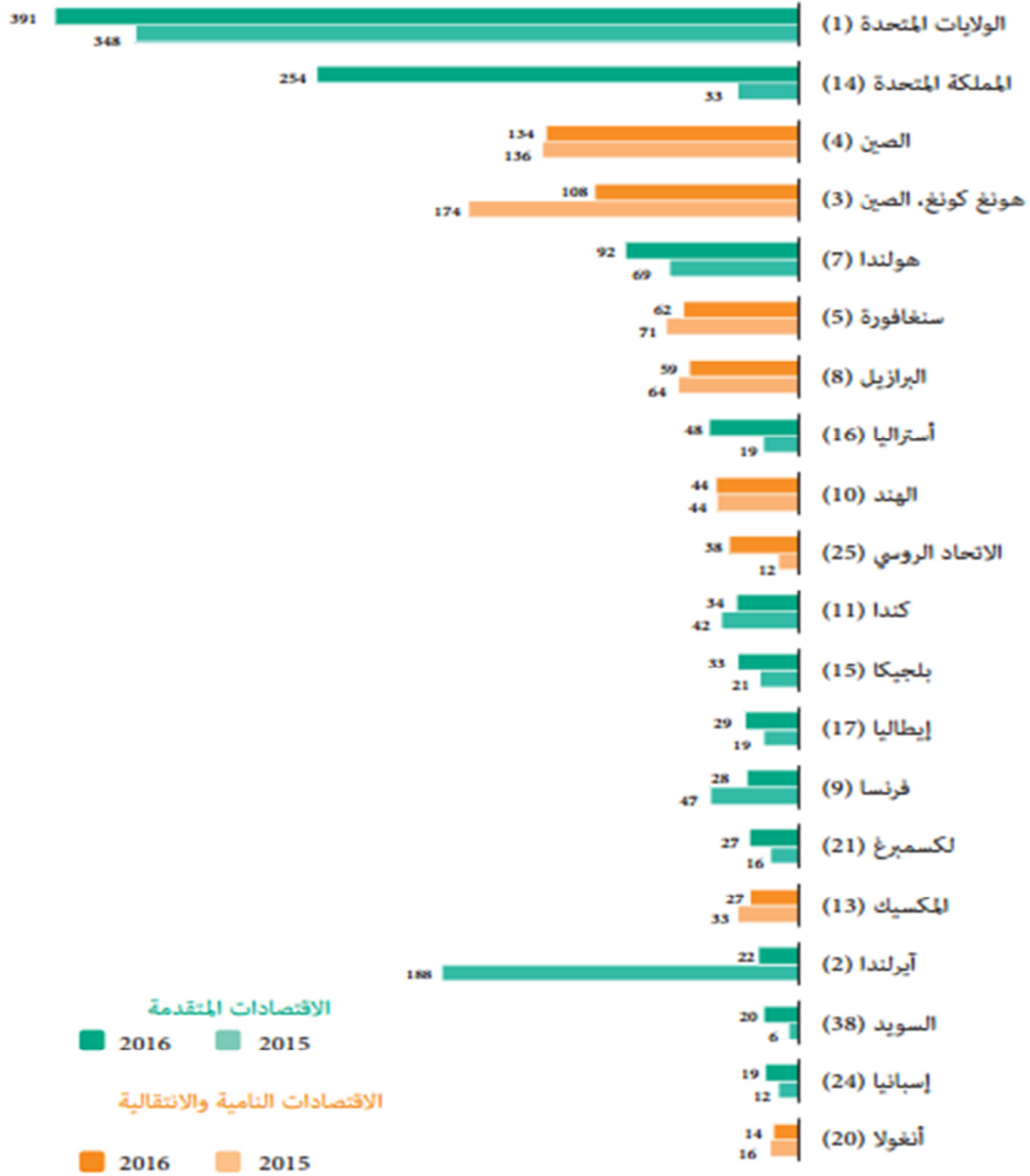
في حين انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية عام 2016 بنسبه 2%، حيث بلغت 1.75 تريليون دولار، وكان انخفاض التدفقات الداخلة إلى الاقتصادات النامية يقابلها جزئيا نمو متواضع في البلدان المتقدمة، حيث بلغت قيمة التدفقات الداخلة للاقتصادات النامية حوالي 646 مليار دولار، بنسبه قدرت بنحو 14%، حيث تقلصت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى آسيا النامية بنسبه 15% لتصل إلى 443 مليار دولار، وظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى افريقيا تتراجع لتصل إلى 59 مليار دولار، أي بنسبه انخفاض بلغت 3% وهو انخفاض يعكس في الغالب انخفاض أسعار السلع الأساسية، وتسارع اتجاه التراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث انخفضت التدفقات الواردة بنسبه 14% لتصل 142 مليار دولار، وهو انخفاض يرجع إلى استمرار حالة الركود الاقتصادي، وضعف أسعار السلع، والضغط على الصادرات، واستمر تزايد التدفقات الواردة إلى الاقتصادات المتقدمة بنسبه 5% لتصل إلى تريليون دولار، وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات التي تمر بمرحله انتقالية بمقدار الضعف، لتصل إلى 68 مليار دولار بعد سنتين من الانخفاض الحاد، وظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من الدول المتقدمة ضعيفة، فقد انخفضت بنسبه 11% لتصل إلى تريليون دولار، وسجلت التدفقات الخارجة من الدول النامية انخفاضا بنسبه 1% لتصل إلى 383 مليار دولار، رغم حدوث زيادة قوية في التدفقات الخارجة من الصين التي أصبحت تمثل ثاني أكبر الدول المستثمرة في العالم،² والشكل رقم (1-1) يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى أكبر 20 اقتصادا مضيفا في عامي 2015 و 2016 كما يلي :

¹ World investment raport 2016, **Investor Nationality :Policy Challenges**, united nations conference on trade and development, United Nations, Geneva, 2016, p2.

² تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2017، الاستثمار والاقتصاد الرقمي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2017، ص ص 2-4.

الفصل الأول: الاتجاهات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (الماهية، النظريات المفسرة له)

الشكل رقم (1-1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى أكبر 20 اقتصادا مضيفا عامي 2015 و 2016 .



المصدر: تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2017، الاستثمار والاقتصاد الرقمي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2017، ص 8.

الفصل الأول: الاتجاهات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (الماهية، النظريات

المفسرة له)

المطلب الثالث : أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله .

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر الأكثر إثارة للاهتمام لاتساع أشكاله وأهدافه وتأثيراته في اقتصاد الدولة المستضيفة لاسيما النامية منها.

الفرع الأول : أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر .

إن من بين أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر هو لعب دور المسرع، أي تسريع النمو الاقتصادي والتحويلات الاقتصادية، فالبلدان التي هي في طرق النمو تبحث عن جذب واستخدام الاستثمارات الأجنبية وذلك بتهيئة الظروف لانسيابها نحوها والاستقرار فيها، عموماً الاستثمار الأجنبي المباشر يهدف إلى ¹:

- المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع (قيمة الموجودات)، وذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع والتركيز على أقلها مخاطرة و التنوع في مجالات الاستثمار لكي لا تنخفض قيمة موجوداته (ثرواته) مع مرور الزمن بحكم ارتفاع الأسعار و تقلبات السوق لأن المستثمر يحافظ على رأس ماله الأصلي و يجنبه الخسارة ؛
- البحث عن التموقع و التمركز بالقرب من مصادر المواد الأولية، ذلك تعظيماً لأرباحه و تقليلاً لتكاليف الإنتاج، فالمنافسة العالمية بين المستثمرين الأجانب أصبحت تفرض عليها السيطرة على مصادر المواد الخام أو المواد الأولية، حتى يتسنى لها السيطرة على الأسواق الدولية ؛
- البحث عن وسائل وسبل لاختراق الأسواق الدولية، فأغلب أسواق دول موطن المستثمرين الأجانب تشبعت بمنتجات هذه الشركات، فأصبح لزاماً عليها إيجاد أسواق جديدة لتصريف فائض إنتاجها وبدون هذه الأسواق ستحكم على نفسها بالزوال ؛
- الاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة، فتكلفة الأيدي العاملة في الدول الأصلية للمستثمرين باهضة وأجور العمال مرتفعة مما يجعل هذه الشركات تفضل الاستقرار في البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات؛
- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية، مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بينها؛
- نقل التقنيات التكنولوجية في مجال الإنتاج و التسويق؛
- الاستفادة من الإعفاءات الجمركية والتخفيضات الضريبية ومختلف التسهيلات التي تقدمها حكومات البلدان المضيفة، ذلك في إطار تشجيع قدوم رؤوس الأموال الدولية؛
- الاحتكار وهو هدف المستثمرين الأجانب أو الشركات متعددة الجنسية؛

¹ عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص 41، 42.

الفصل الأول: الاتجاهات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (الماهية، النظريات

المفسرة له)

- تعمل الاستثمارات الأجنبية على ربط اقتصادات الأقطار النامية باقتصادات الأقطار المتقدمة الصناعية الكبرى الأمر الذي يمكن الأخيرة من ممارسة الضغوط السياسية و الاقتصادية لتحقيق مطالبها، كما يؤدي هذا الارتباط إلى تعرض الأقطار النامية للصدمات والأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها الاقتصادات المتقدمة من وقت لآخر؛
- تغيير البنيان أو الهيكل الاقتصادي و نقله من طرق الإنتاج التقليدية إلى طرق الإنتاج المتطورة ؛
- تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا مهما في رفع القدرة التصديرية للبلد، مما يدعم إيجابيا رصيد ميزان المدفوعات، من خلال تدفق العملة الصعبة من الخارج إلى الداخل.

الفرع الثاني : أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر .

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عددا من الأشكال، و للتمييز بينهما نستعمل عددا من المعايير، كما يلي:

أولاً: حسب معيار الغرض الذي يسعى إليه المستثمر الأجنبي .

نميز حسب هذا المعيار الأشكال التالية :

- الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية :

تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسية إلى استغلال الموارد الطبيعية و المواد الخام الموجودة لدى الدول النامية و خاصة في مجالات البترول و الغاز، و يشجع هذا النوع من الاستثمار زيادة الصادرات من المواد الأولية و زيادة الواردات من مدخلات الإنتاج الوسيطة و المواد الإستهلاكية؛ و تسعى الدول النامية من خلال هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال ثرواتها الطبيعية و الاستفادة من تكنولوجيا النفط المتاحة في الدول المتقدمة، في حين تسعى هذه الأخيرة إلى السيطرة على مصادر الطاقة و مدخلات الإنتاج، و ضمان الإمدادات إلى الدولة الأم.¹

- الاستثمار الباحث عن الأسواق :

ساد هذا النوع من الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينات والسبعينات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، يهدف إلى تجاوز القيود المفروضة في البلد المضيف على الواردات، و تفادي تكلفة النقل المرتفعة إلى الدول المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، و من شأن هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة عن طريق زيادة تراكم رأس المال فيها، كما أن له آثارا توسعية على التجارة في مجالي

¹ عميروش محمد شعلوم، مرجع سابق، ص 21، 22.

الفصل الأول: الاتجاهات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (الماهية، النظريات

المفسرة له)

الإنتاج و الاستهلاك، من خلال زيادة صادرات الدولة المضيفة و زيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج و السلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار؛

- الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء :

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسية بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية، فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات الى الاستثمار في عديد من الدول النامية. ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة، كما يؤدي إلى تنويع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج، و قد يأخذ هذا النوع من الاستثمار أشكالاً عدة منها تحويل الشركات متعددة الجنسية جزء من عملياتها الإنتاجية كثيفة العمالة الى الدول المضيفة لتقوم شركات وطنية وفقاً لتعاقد ثنائي، و بهذه الوسيلة تتمكن الشركة بالبلد المضيف من الدخول للأسواق الأجنبية التي لم يكن متاحاً لها النفاذ إليها بمفردها نسبة لافتقارها الى شبكات التوزيع والمعلومات و القنوات التي تتوافر لدى الشركات متعددة الجنسية ؛

- الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية :

يتم هذا النوع عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحوث و التطوير في احدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية، ويعتبر ذا أثر توسعي على التجارة من زاويتي الإنتاج و الاستهلاك و يزيد صادرات الخدمات و المعدات من البلد المصدر للاستثمار.¹

ثانياً: حسب معيار الملكية :

نميز حسب هذا المعيار الأشكال التالية :

- الاستثمار المشترك أو الشراكة :

يطلق عادة على هذا النوع من الاستثمار اسم المشروع المشترك، أي أن يكون هناك أكثر من طرف له حصة في ملكية المشروع أو النشاط الاقتصادي القائم أو المزمع إقامته، بمعنى اشتراك طرف وطني من القطاع العام أو الخاص فضلاً عن الطرف الأجنبي الذي غالباً ما يكون احدى الشركات المتعددة الجنسية لامتلاكها ما يعوز الطرف الوطني أو المحلي من تكنولوجيا حديثة و خبرة فنية و تتم المشاركة بحسب اتفاق الأطراف المشتركة بالنسبة لحصة كل منهم في الإدارة و الإرباح و غيرها من الأمور؛ وليس بالضرورة ان يشترك الطرف الأجنبي برأس المال بل قد تكون مشاركته عن طريق تقديم الخبرة و المعرفة فحسب، و يلقي هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر قبولا و تأييدا من قبل الدول المستضيفة ولا سيما النامية لتوفيره مزاي الاستثمار الأجنبي

¹ Hussien Alasrag, **Foreign Direct Investment Development Policies in the Arab Countries**, Munich personal repec archive, December 2005, p 11.

الفصل الأول: الاتجاهات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (الماهية، النظريات

المفسرة له)

المباشر مع احتفاظها بحقها في السيطرة على المشاريع المقامة على أراضيها في الوقت نفسه، و لكن تبقى عقبة عدم توفر طرف وطني كفوء قادر على المشاركة الفعالة في هذا النوع من الاستثمار واحدا من اهم العقبات التي تواجه الدول النامية ويقلل من مخاطر الاستثمار، و اخيرا هناك نظام المناطق الحرة و هي احد آليات الاستثمار الأجنبي المباشر و تقع داخل الحدود الجغرافية للدولة و لكنها خارج النظام الجمركي من حيث الضرائب والرسوم والقانوني للدولة المضيفة لتشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية.¹

- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي :

يعرف الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي بالاستثمار الخاص، و يعني احتفاظ المستثمر الأجنبي بحق ملكية، المشروع الاستثماري واحتفاظه أيضا بحق إدارته و التحكم في كل عملياته و يعد من أكثر الأشكال تفضيلا بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات كونه يسمح بإنشاء فروع للإنتاج و التسويق و تقديم خدمات في الخارج مع احتفاظ المستثمر الأجنبي بحق الإدارة و السيطرة الكاملة على مختلف العمليات المرتبطة بهذه الفروع.²

- الاستثمار في المناطق الحرة :

المنطقة الحرة جزء من أرض الدولة المضيفة، قد تقع بداخلها أو على منافذها البرية، أو البحرية، أو بالقرب منهما، و هي محددة جغرافيا بوضوح تام بحدود صناعية مثل : الأسوار وطبيعية مثل: الأشجار، الجبال، البحار، أو الأنهار، و يتم عزله عن باقي حدود الدولة أو الإقليم الجمركي لها، و يتم إخضاعه لقواعد قانونية خاصة تطبق بداخله، و يخضع للسيادة الكاملة للدولة المضيفة؛

كما تتمتع المنطقة الحرة العامة بالشخصية الاعتبارية، و لها هيكل إداري مستقل، تمارس فيها أنشطة صناعية، تجارية، و خدماتية، و تحدد هذه المناطق وفقا لتشريعات و سياسات الدولة المضيفة.³

- عمليات التجميع :

تتمثل عمليات أو مشروعات التجميع في اتفاقية مبرمة ما بين الطرف الأجنبي و الطرف الوطني (خاص و عام)، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا. وفي معظم الأحيان و خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة و الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، و تدفق العمليات و طرق التخزين، والصيانة، والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه. و يمكن أن تأخذ هذه المشاريع شكل الاستثمار المشترك أو المملوك بالكامل للطرف الأجنبي ؛

¹ وطفة ضياء ياسين، مرجع سابق، ص37.

² بامحمد نفيسة، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI، مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة وهران2، الجزائر، 2015-2016، ص17.

³ نعيمة أوغيل، مرجع سابق، ص21.

الفصل الأول: الاتجاهات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (الماهية، النظريات

المفسرة له)

و تلجأ الشركات إلى هذا النوع من الاستثمار لانخفاض تكلفة المواد الخام لدى الدولة المصنعة للقطع المكونة للمنتج النهائي، أو لكبر حجم السوق فيها مما يضمن توزيع المنتجات بشكل واسع.¹

المبحث الثاني : الشركات متعددة الجنسيات كطرف في الاستثمار الأجنبي المباشر.

تعد الشركات متعددة الجنسيات من أهم الموضوعات المتعلقة بالتنمية في عالمنا المعاصر لاسيما التنمية الخاصة بالدول النامية، وذلك نظرا لإمكاناتها المادية والبشرية التي تتمدد في مختلف دول العالم، وتنوع أنشطتها في مختلف القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية، الأمر الذي يؤهلها للسيطرة الاقتصادية على كافة قطاعات الأعمال في العالم.

المطلب الأول : مفهوم الشركات متعددة الجنسيات وخصائصها.

أن من أهم الظواهر الاقتصادية والسياسية والقانونية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية هي الشركات متعددة الجنسيات، وتعتبر أحد أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد مارست هذه الشركات أدوارا كبرى في التجارة الدولية كمحرك فعل في ديناميكية التجارة والمبادلات الدولية المتطورة .

الفرع الأول : مفهوم الشركات متعددة الجنسيات

شهد مفهوم الشركات متعددة الجنسيات تعريفات عدة يمكن ذكرها كما يلي :

- يطلق تعبير الشركات متعددة أو متعددة أو عابرة الجنسيات على الشركات التي تعمل في أكثر من دولة، وبالتالي تكون مثل الشخص الذي يحمل أكثر من جنسية، كذلك قد يكون المساهمين في رأس مال تلك الشركات أو القائمين على إدارتها أفراد منتمين لجنسيات مختلفة².
- فالشركات متعددة الجنسيات هي تلك الشركة التي تمارس نشاطها في عدة بلدان، حيث تتكون من شركة أم في البلد الأصلي و فروعاً في البلدان المضيفة.³
- وتعرف على أنها مجموعة من الوحدات الفرعية المنتشرة في مناطق جغرافية متعددة يربطها بالمركز الأصلي علاقات قانونية، وتلتزم في استثمار اموالها بسياسة اقتصادية موحدة.⁴
- و يمكن تعريفها على أنها تلك الشركات التي تصل مبيعاتها الخارجية أو عدد العاملين في الخارج أو حجم الاستثمار في الدول الأجنبية حوالي 25% من إجمالي المبيعات أو العاملين، أو الاستثمار.¹

¹ جوامع ليبية، أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، دراسة مقارنة: الجزائر، مصر و السعودية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص17.

² رضا عبد السلام، انهيار العولمة هل حقا يعيد التاريخ نفسه وتنهال العولمة المعاصرة كما انهارت في موجتها الأولى بالكساد العظيم؟، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص79.

³ عدوان بسمة، الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الجديد، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الانسانية و الاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، شعبة تاريخ، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص31.

⁴ محمد مدحت غسان، الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة، دار الولاية للنشر و التوزيع، الأردن، 2012، ص178.

الفصل الأول: الاتجاهات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (الماهية، النظريات

المفسرة له)

- ويعرف فرنون Vernon الشركات متعددة الجنسيات بأنها المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار، والتي تمتلك تسهيلات أو فروعاً انتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر.
 - ويرى Hood & Young أن الشركات متعددة الجنسيات هي تلك الشركة التي تمتلك وتدير مشروعات استثمارية في أكثر من دولة أجنبية.²
 - أما توجندات فيعرفها بأنها الشركات الصناعية التي تنتج وتبيع منتجاتها في أكثر من دولة واحدة.³
- من خلال ما سبق يمكننا اعطاء تعريف شامل :

فالشركات متعددة الجنسيات هي كيان اقتصادي مستقل، تحتل مكائنها أساساً في إقتصاد ومجتمع الدولة الأم، وتزاول نشاط تجاري وانتاجي خارج حدودها الأصلية هدفها الربح، وإدارة الشركات عابرة الجنسيات تحتكرها الشركة الأم وتحتفظ هذه الأخيرة في يدها بكافة القرارات الأساسية ومهمة التخطيط والرقابة وكذلك بملكية المشروعات الأجنبية كاملة في الشركة الأم.

الفرع الثاني : خصائص الشركات متعددة الجنسيات .

تسيطر الشركات متعددة الجنسيات على أهم فروع الإنتاج في مختلف دول العالم المتقدم، ويتعدى نشاطها الحدود الوطنية الى الخارج، كذلك قد يؤدي قيام هذه الشركات بالاستثمار في أسواق البلاد المضيفة في أحيان كثيرة إلى زيادة حركة الاستيراد و التصدير، وحركة التجارة التي بين المراكز الرئيسية والشركة الأم من ناحية، ومشروعاتها التابعة والمنتسبة في الخارج من ناحية أخرى.⁴ وتتمثل خصائص الشركات متعددة الجنسيات فيما يلي :⁵

- تتميز بكون حجمها : إذ تبلغ قيمة المبيعات السنوية لكل منها مئات الملايين من الدولارات، فأكبر أربع شركات دولية النشاط تتعدى مبيعات كل منها بليون دولار سنوياً؛
- تتميز بالانتشار الجغرافي في عدد كبير من البلدان، فمثلاً شركة سيميز Siemens تنتشر في 52 دولة أو شركة شال الهولندية في 43 دولة وشركة ITT الأمريكية في 40 دولة، وشركة فورد تنتشر في 30 دولة، كما أنها تتميز بالاحتكار، فالأسواق التي تتعامل فيها يحكمها عدد قليل من المنتجين؛

¹ إبراهيم محمد القعود، الشركات المتعددة الجنسيات و الاستثمار في ليبيا، مجلة العلوم القانونية و الشرعية، العدد الثامن، كلية القانون، ليبيا، ديسمبر 2015، ص32.

² خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات: في ضوء معايير التدقيق الدولية، دار البداية، الأردن، 2009، ص135.

³ أحمد عبد العزيز وآخرون، الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد الخامس والثمانون، العراق، 2010، ص117.

⁴ قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري أنموذجاً)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2010، ص24.

⁵ شريفة جعدي وآخرون، أثر استثمار الشركات متعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري خلال الفترة (2006-2012)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد01، جامعة ورقلة، الجزائر، ديسمبر 2014، ص ص 16،17.

الفصل الأول: الاتجاهات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (الماهية، النظريات

المفسرة له)

- تمتاز باستخدام التكنولوجيا المتطورة والمهارات الخاصة والمنتجات وكثافة الدعاية والإعلان، وهذه كلها من صفات أسواق احتكار القلة ؛
- تتميز بالتنوع الشديد في المنتجات والأنشطة، وهذا يعطيها ميزة الخروج من دائرة التخصص بما يتضمنه من مخاطر الارتباط بسوق سلعية معينة، كذلك فإن تعدد الأنشطة يحقق بالإضافة إلى توزيع المخاطرة سيطرة اقتصادية واسعة النطاق؛
- تعد هذه الشركات بصفة عامة من نتاج تطور اقتصاديات الدول المتقدمة، وهو ما يشير إلى ارتفاع درجة تركيز الشركات الأم في الدولة المتقدمة، وبصفة عامة تسيطر أمريكا وإنجلترا وفرنسا على نحو ثلاثة أرباع المشروعات دولية النشاط يتعلق بمجال نشاط هذه الشركات فيمكن القول بأن نشاطها يتمركز في الصناعات الإستراتيجية والمرافق العامة .

المطلب الثاني : أسباب ظهور الشركات متعددة الجنسيات .

يمكننا اجمال الأسباب المتعددة التي أدت الى ظهور الشركات متعددة الجنسيات في الآتي :¹

- وجود الحواجز الجمركية، وارتفاع نفقات النقل، مما يؤدي إلى رفع الأسعار، الأمر الذي ينعكس سلبا على صعيد المنافسة وبالتالي فإن الشركات تمهد إلى إنشاء وحدات إنتاجية بالقرب من الأسواق، أو حيث توجد الأسواق كبديل لعملية التصدير التي لم تعد ذا جدوى اقتصادية ؛
- أن الأوضاع النقدية و السياسات الضريبية و المالية للدول الرأسمالية المتطورة، هي من العوامل الرئيسية في تكوين تلك الشركات؛
- انها محاولة لتقليل المخاطر الاقتصادية، وفقا للنظريات الاقتصادية والعالمية منها نظرية للعالمين الاقتصاديين الأمريكيين "سويزي و باران" التي تفيد أن هناك زيادة مضطربة للفائض الاقتصادي للشركات الكبرى، وهو فائض يصعب استيعابه داخليا لأسباب مختلفة يأتي في مقدمتها ما يعرف بتوازن نظام احتكار القلة ، وعدم الرغبة في الدخول في تنافس يستند الى السبق في ميدان التكنولوجيا للأسباب ذاتها، مما يجعلها مضطرة لاستغلال فائضها الاقتصادي، المتراكم لديها، عبر الاستثمار الخارجي المباشر، ومع أنها تستطيع الاستثمار في الداخل، إلا أن معدل الربح سيكون أقل في ظل ارتفاع أجور و نفقات الإنتاج مقارنة بالبلدان الأخرى وبخاصة دول الأطراف.

إذا صح وصف هذا العصر بأنه عصر العولمة، فمن الأصح وصفه بأنه عصر الشركات متعددة الجنسيات باعتبارها العامل الأهم لهذه العولمة ويرجع تأثير هذه الشركات كقوة كبرى مؤثرة وراء التحولات في النشاط الاقتصادي العالمي إلى الأسباب الآتية :²

¹ ابراهيم محسن عجيل، إعتصام الشكرحي، الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة، مركز الكتاب الاكاديمي ، الأردن، 2015، ص ص 22، 23.

² محمد مدحت غسان ، مرجع سابق، ص ص 19، 20.

الفصل الأول: الاتجاهات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (الماهية، النظريات

المفسرة له)

- تحكم هذه الشركات في نشاط اقتصادي في أكثر من قطر وإشاعتها ثقافة استهلاكية موحدة؛
- قدرتها على استغلال الفوارق بين الدول في هبات الموارد؛
- مرونتها الجغرافية ؛

ويأخذ بعضهم على هذه الشركات ما يأتي :

- التناقض بين وجهها التوحيدي للعالم، ووجهها الآخر كونها رمزا للسيطرة الاقتصادية ومن ثم السياسية وبالتالي فرض الهيمنة و السيطرة ؛
 - عدم وجود قواعد وضوابط قانونية أو اتفاقيات دولية ملزمة لها مما تشجعها على انتهاك قوانين العمل و حقوق الإنسان؛
- ويرى البعض مساهمتها في التنمية الاقتصادية حيث توفر فرص التدريب و العمل وتدفع الضرائب التي تستخدمها في البرامج الاجتماعية وتنقل التكنولوجيا المتطورة وتساعد في بناء قاعدة صناعية في الدول.

المطلب الثالث : إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات في توجيه الإستثمار الأجنبي المباشر .

تختلف استراتيجية الشركات متعددة الجنسيات في تحديد مناطق الاستثمار حسب أهدافها الإستراتيجية ووضعية المنافسة في السوق

وخصائص البلد المضيف للاستثمار، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين ثلاث استراتيجيات أساسية هي :¹

- إستراتيجية النفاذ للموارد الطبيعية ؛

- الإستراتيجية الأفقية (إستراتيجية السوق) ؛

- الإستراتيجية العمودية (إستراتيجية تدنية التكاليف) ؛

وتنطبق الإستراتيجية الأفقية أو السوقية على قرارات المستثمر الأجنبي التي تهدف إلى الإنتاج للسوق المحلي في البلد المضيف، وتعتبر هذه الإستراتيجية الأكثر تماشيا مع طبيعة الاستثمار الأجنبي في شكله الحالي والمتمركز فيما بين الدول الأكثر تصنيعا (إستراتيجية التوسع شمال- شمال) وعلى العكس من ذلك فإن إستراتيجية تدنية التكاليف أو الإستراتيجية العمودية تعبر عن حركة الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان المصنعة إلى البلدان النامية (إستراتيجية التوسع شمال- جنوب) وذلك في ظل عدم تساوي مستويات التقدم بين البلد المستثمر

¹ دلال بن سمينة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012- 2013، ص13.

الفصل الأول: الاتجاهات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (الماهية، النظريات

المفسرة له)

و البلد المضيف، كما أن سعي الشركات متعددة الجنسيات إلى الوصول إلى تحقيق بعض المزايا النسبية يدفعها إلى البحث عن أقصر الطرق للوصول إلى الموارد، خاصة بالنسبة للاستثمار في القطاع الأولي (إستراتيجية النفاذ) .

المبحث الثالث : آثار الاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته.

تعمل الدول المضيفة جاهدة لتوفير الجو الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر واستقطابه ذلك لما يساهم فيه هذا الأخير في تحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أنه كغيره من العوامل الاقتصادية الأخرى له إيجابيات و سلبيات، كما أن هناك عراقيل قد تكون السبب الرئيسي في طرد هته الاستثمارات .

المطلب الأول : الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر .

للاستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية تعود لصالح الدول المضيفة، سنذكر كل منها على التوالي :¹

❖ الأثر على النقد الأجنبي :

يساعد الاستثمار الأجنبي في زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، فالشركات الأجنبية بما لديها من موارد مالية ضخمة، وبقدرتها للحصول على الأموال من أسواق النقد الأجنبي، تستطيع سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدول النامية من النقد الأجنبي، اللازمة لتمويل مشروعات التنمية، وبين حجم المدخرات و الأموال المتاحة محليا، كما تستطيع هذه الشركات بما تقدمه من فرص مريحة جذابة للاستثمار أن تشجع المواطنين على الادخار، بالإضافة إلى هذا فإن وجود الشركات الأجنبية يساعد على زيادة معدل تدفق وتنوع المساعدات والمنح المالية المقدمة إلى الدول النامية المضيفة ؛

❖ الأثر على التقدم التكنولوجي :

يؤدي تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى تنمية التكنولوجيا الوطنية للدول المضيفة بدرجة تحقق لها الاستقلال النسبي، وعدم اعتمادها الكلي على الدول الأجنبية، إلا أن ذلك يتطلب تهيئة البيئة الملائمة للتكنولوجيا المنقولة لمواكبة التقدم و مايرتبط بذلك من تكاليف باهضة ترتبط بعنصر الملائمة ؛

❖ الأثر على العمالة :

إن فتح الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية، يؤدي إلى خلق فرص جديدة ومتزايدة للعمل مما يقلص من مشكلة البطالة في البلد المضيف.

¹ نعيمة أوغيل، مرجع سابق ، ص-ص، 63-67.

الفصل الأول: الاتجاهات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (الماهية، النظريات

المفسرة له)

❖ الأثر على ميزان المدفوعات :

نظرا للعجز المستمر في ميزان المدفوعات في البلدان النامية، ونظرا لخطورة تمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض من الخارج كان لابد من اللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية، التي يمكن أن تسهم في زيادة إجمالي الاستثمار وبالتالي في نمو الناتج المحلي، ويمكن أن يكون لها أثر إيجابيا في تحسين ميزان المدفوعات طالما كان حجم تدفقها إلى البلدان النامية يزيد عن حجم الفوائد والأرباح المتدفقة من المشاريع الأجنبية إلى خارج البلد المضيف.¹

❖ الأثر على المنافسة :

إن دخول الشركات الأجنبية من شأنه زيادة المنافسة خاصة في القطاعات التي كانت تهيمن عليها قلة من الشركات المحلية إلى مواجهة المنافسة في هذا المجال، وبالتالي نجدهم مضطرين للمزيد من الاستثمار، الإنتاجية والابتكار لتعزيز تنافسيتهم، وبذلك تكون النتيجة مستويات عالية من الكفاءة الاقتصادية، منتجات أكثر جودة للشركات المحلية وانخفاض في الأسعار.²

المطلب الثاني : الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر .

رغم المكاسب و المنافع التي تحصل عليها الدول المضيفة من الاستثمار الأجنبي المباشر ، إلا أن هذا لا يعني عدم وجود عيوب و آثار سلبية ، سنتناولها في مايلي :

❖ الأثر على ميزان المدفوعات :

يشير الناقدون و المعارضون للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أن الآثار المباشرة لتلك الاستثمارات على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة قد تكون إيجابية، وذلك نظرا لحصيلة هذه الدولة من النقد الأجنبي، كما تتمكن الدولة المضيفة من إمكانيات أكبر لغزو أسواق التصدير وبالتالي زيادة صادراتها، إلا أن تلك الآثار قد تكون سلبية على ميزان المدفوعات في الدين المتوسط و الطويل نظرا لعدة أسباب:³

- زيادة الشركات الأجنبية المستثمرة من الواردات فيما يخص السلع الوسيطة والخدمات ؛
- هناك المزيد من الضغوط على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة، وذلك نتيجة سياسة تسعير الصادرات والواردات التي تتبعها الشركات المستثمرة ؛

¹ بن عباس حمودي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الصين، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011-2012، ص 97.

² كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012-2013، ص 127.

³ زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، الجزائر، 2004، ص ص 133، 134.

الفصل الأول: الاتجاهات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (الماهية، النظريات

المفسرة له)

- هناك بعض الممارسات من الشركات المستثمرة للحد من فروعها في دولة معينة أو في كل الدول، حيث كثيرا ما يحظر على الفروع منافسة الشركة الأم في الأسواق العالمية، أو ربما لايسمح لتلك الفروع بالتصدير إلا لأسواق معينة وفقا لما يسمى الشروط التقييدية؛

❖ تعمل الشركات المستخدمة لهذا الاستثمار على جلب التقنية :

أي التقنية المناسبة التي تحتاجها في تنفيذ مشاريعها، وليس من أولوياتها تطوير التقنية في الأقطار النامية، إذ أن أثر الاستثمارات الأجنبية على توطيد تقنيات الإنتاج الحديثة وتوليد فرص العمل للأيدي المحلية لا يتناسب مع الآمال والمعقودة عليها، ومع حجم الأرباح الذي تحوله إلى الخارج، وقد ولد هذا التوجه السلبي، ردة فعل معاكسة اتجاه الاستثمارات الأجنبية في بعض الدول النامية، وأصبح ينظر إليها على أنها أداة حديثة من أدوات نهب الثروات، وزيادة التبعية للدول الصناعية؛

❖ الأثر على سيادة والاستقلال :

ذلك من خلال تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على السياسة العامة للدولة المضيفة، وكذا امكانية خضوعها لضغوط الحكومات الأجنبية، بشكل غير مباشر من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وبالتالي تعرض المصالح الوطنية للدولة المضيفة لهذه الضغوط، وهذا ما يجعل نشاط تلك الشركات سببا في الانتقاص من الاستقلال الاقتصادي و السياسي للدولة المضيفة ؛

❖ وجود الشركات الأجنبية :

قد يؤدي إلى اختفاء بعض الحرف والمهارات التقليدية نتيجة لما تستخدمه من تكنولوجيا متقدمة، سواء أساسية أو مساعدة، مما يؤدي إلى عدم ثبات العمالة الموسمية .¹

المطلب الثالث : معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر .

استطاعت الدول العربية في الآونة الأخيرة استقطاب العديد من الاستثمارات الأجنبية، وعلى الرغم من وفرة مواردها الاقتصادية ومنحها الامتيازات للاستثمارات والفوائض المالية التي تتمتع بها العديد من الدول، فإن تلك الاستثمارات لاتزال دون المستوى المأمول، ولعل ذلك راجع إلى العديد من المشاكل والمعوقات التي سنتناولها في مايلي:²

❖ عدم استقرار الاقتصاد الكلي :

يؤدي عدم استقرار الاقتصاد الكلي إلى تراجع الحافز لدى المستثمرين لتنفيذ مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، حيث يعتمد جذب المزيد من الاستثمارات على مدى استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي، ومنها سعر الفائدة وسعر الصرف و وضوح و استقرار السياسات النقدية والمالية وتراجع مستوى البطالة والتضخم؛

¹ نعيمة أوغيل، مرجع سابق، ص،ص 70، 71.

² خاطر إسمهان، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص،ص 99- 101 .

الفصل الأول: الاتجاهات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (الماهية، النظريات

المفسرة له)

❖ صعوبة الحصول على الائتمان :

تحدد مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان المتاح، وكذلك عدم إتباع الأسس الاقتصادية في تقديم الائتمان قرارات الخاص والذي قد يتطلب سواء في التأسيس أو التشغيل الحصول على الائتمان بشروط اقتصادية؛

❖ تقييد حركة رؤوس الأموال :

حيث يؤدي لجوء بعض الدول إلى تقييد انتقالات رؤوس الأموال وأرباح الشركات للخارج إلى إجماع المستثمرين وخاصة الأجانب عن الاستثمار بتلك الدول؛

❖ التضخم :

إن معدلات التضخم العالية تعكس حالة عدم استقرار في السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل، مما يخلق بيئة استثمارية غير مؤكدة، وبذلك فإن التضخم لا يشجع الاستثمار الاجنبي المباشر الجديد لان الكلف النسبية للانتاج في الاقتصاد ستزداد بالمقابل، ويؤدي انخفاض مستوى الأسعار الى انكماش النشاطات الاقتصادية وبالتالي فإن الانكماش يقود في النهاية الى افلاس الشركات ويقوم المستثمرون المحليون ببيع موجوداتهم الى المستثمرين الاجانب بأسعار منخفضة وقد ينتج عن ذلك توسع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛

❖ عدم الإستقرار السياسي :

إن عدم الاستقرار السياسي وحدوث الانقلابات السياسية والاضطرابات وأعمال الشغب والنزاعات المسلحة تؤدي الى ممارسة تأثير سلبي على قرارات الاستثمار للشركات الأجنبية، وتخفض من قيمة موجودات المستثمر الأجنبي، وعلى عكس ذلك كلما كان المناخ السياسي للدولة أكثر استقراراً أدى الى جذب الشركات الأجنبية الاستثمارية في تلك الدولة؛

❖ انخفاض كفاءة البنية الأساسية :

حيث يؤثر مستوى كفاءة البنية الأساسية على تكاليف الاستثمار (مثل أسعار خدمات النقل والتوزيع) ومن ثم على العائد المتوقع من الاستثمار؛

❖ عدم وضوح الهيكل الضريبي :

مما يؤدي إلى إضعاف قدرة المستثمر على تحديد الوعاء الضريبي الذي يخضع له، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار ضريبة الشركات؛

❖ انخفاض كفاءة العمالة :

حيث يمثل انخفاض كفاءة القوى العاملة حتى لو كانت متواضعة من حيث التكلفة أحد أهم معوقات الاستثمار، وهو ما يفسر عدم قدرة الدول الأكثر فقراً والتي تفتقر إلى مستويات التعليم اللازمة والملائمة والتي تمكنها من جذب الاستثمار إليها على الرغم من انخفاض مستويات الأجور فيها ؛

الفصل الأول: الاتجاهات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (الماهية، النظريات

المفسرة له)

❖ حجم السوق في الدولة المضيفة :

لا يشجع السوق الصغير على الاستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة ، ويساعد حجم السوق الشركات التي تنتج المنتجات القابلة للمتاجرة بتحقيق اقتصاديات الحجم ، وعادة ما يعبر عن حجم السوق بمتغير الناتج المحلي الاجمالي وإن حجم الاقتصاد هو محدد ملحوظ لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لاقتصاديات الدول النامية والمتطورة ، ومع ذلك فإن حجم السوق يمكن أن يكون أقل تأثيرا أو غير مهم إذا تم استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المضيفة كقاعدة إنتاج فقط لتصدير انتاجها بصورة أكثر تنافسية لأسواق أخرى.

المبحث الرابع: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

إذا نظرنا للاستثمار الأجنبي من منطلق المفهوم الاقتصادي، فإنه يمكن اعتباره المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، لإرتباطه المباشر والوثيق بمعدلات التكوين الرأسمالي، وزيادة قدرات الاقتصاد الوطني الإنتاج والتجديد والتطوير وما إلى ذلك من إنعكاسات واضحة على تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستدامة وزيادة فرص العمالة، وبالتالي تحقيق النهضة الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى كل دول العالم إلى تحقيقها سعيا وراء رفع مستوى معيشة مواطنيها، فالاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الظواهر الاقتصادية التي نالت اهتمام الكثير من رجال الاقتصاد بالدراسة والتحليل، خلصت هذه الدراسات في شكل نظريات تنوعت و تطورت عبر الزمن فهناك وجهات نظر مختلفة حول جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين مؤيد ومعارض لها.

المطلب الأول : النظرية التقليدية و النظرية الحديثة .

لقد كان الاهتمام كبيرا بالاستثمار الأجنبي قديما وحديثا، حيث قامت عدة نظريات بتفسير الاستثمار الأجنبي، و دافع الشركات الأجنبية للاستثمار خارج الحدود، سنتناولها فيما يلي :

الفرع الأول : النظرية التقليدية.

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية تنطوي على الكثير من المنافع غير أن هذه المنافع تعود في معظمها إلى الشركات والجهات الأجنبية المنفذة لمشروعات الاستثمار بالبلد المضيف ويفترضون أن جدوى الاستثمارات الاجنبية ترجع للشركات والجهات الأجنبية فقط وليس للدولة المضيفة ويستندون في ذلك على المبررات الآتية:¹

— صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرز فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات؛

¹ جينا جوزيف بيتيا لاقو، أثر المناخ الاستثماري في جذب المستثمرين الأجانب في السودان (2000-2005)، بحث تكميلي مقدم الى جامعة الخرطوم لنيل درجة ماجستير العلوم في التخطيط الإنمائي، معهد الدراسات والبحوث الإنمائية، السودان، نوفمبر 2010، صص 25، 26.

الفصل الأول: الاتجاهات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (الماهية، النظريات

المفسرة له)

- تميل الشركات والجهات المنفذة للمشروعات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى دولهم بدلا من إعادة استثمارها في الدول المضيفة؛
 - قيام الشركات والجهات المنفذة بنقل التكنولوجيا التي لا تتواءم مسؤوليتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة؛
 - تنتجها الشركات والجهات المنفذة للمشروعات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للإستهلاك في الدول المضيفة لا تتواءم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدولة؛
 - قد يترتب على وجود الشركات والجهات المنفذة للمشروعات وإتساع في الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بميكال توزيع الدخل وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظرائهم في الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق تفاوت في الدخل في طبقات المجتمع؛
 - وجود الشركات والمشروعات الأجنبية يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال :
 - أ. اعتماد الدولة المضيفة في التقدم التكنولوجي على الشركة الأجنبية وبالتالي على الدولة الأم؛
 - ب. خلق التبعية الاقتصادية أو الاعتماد على الدولة الأم؛
 - ج. قد تمارس بعض الشركات الأجنبية الكثير من الضغوط على الأحزاب السياسية في الدولة المضيفة؛
 - دور الشركات في إعفاء التخطيط الاقتصادي داخل الدول النامية من خلال محاولة الحصول على الكثير من الامتيازات كالإعفاءات الجمركية والإعفاءات من قوانين العمل المطبقة في هذه الدول؛
 - الهدف من هذه الشركات واصحاب المشروعات الأجنبية الحصول على المواد الخام والمواد الأولية لاستخدامها في الدولة الأم أو الدول المتقدمة الأخرى والأسعار التي تدفع كمقابل لهذه الخدمات تكون منخفضة.
- و نستعرض هنا بعض آراء أصحاب هذه النظرية نختار منها الآتي :

❖ إسهامات باليجا Baliga :

- أشار باليجا من واقع تحليله لأنشطة وممارسات الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات في الدول النامية إلى ثلاث وجهات نظر هي :¹
- يحمل المستثمر الأجنبي في العادة النظرة الاستعمارية للدول المضيفة، من حيث كونها مصدر رئيسي للمواد الخام و المواد الأولية، و عليه يعتمد الحصول عليها منها مع كون الأسعار المقابلة لها منخفضة، فهو إذن يعمل على استغلال الدول المضيفة؛

¹ جوامع ليبية ،مرجع سابق، ص،ص 22-24.

الفصل الأول: الاتجاهات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (الماهية، النظريات

المفسرة له)

- يرى المستثمر الأجنبي أن أسواق الدول المضيفة هي أسواق مريحة بفضل ما تحتويه من فرص عديدة للاستثمار والإنتاج وتسويق السلع، ويتم استغلال هذه الأسواق عن طريق الاشتراك مع مستثمرين محليين ولكن بحصة كبيرة تحول له حق الإدارة واتخاذ القرارات؛
- يعمل المستثمر الأجنبي على التركيز في اختيار موقع الاستثمار (الدولة المضيفة) وهذا لتصنعه بمركز تنافسي دولي، يوجب عليه مراعاة جميع التكاليف المتوقع تحملها للمحافظة على مركزه التنافسي؛

❖ إسهامات فرانك Frank :

يرى Frank بأن أهم عنصر في العلاقة بين طرفي الاستثمار الأجنبي هو استغلال الأمثل لثروات الدول المضيفة، ووضع المشاريع في مجال الصناعة الإستراتيجية والتي تدير السوق وتحكم الاقتصاد المحلي، ومثل هذه الصناعات لا تساعد على خلق علاقة تكامل بين البلد المتقدم والنشاط الاقتصادي في المجتمع المضيف، بل إنها في نفس الوقت تؤدي إلى فرض أو خلق أنماط للتنمية من شأنها رفع درجة اعتماد الدول المضيفة على الدول المتقدمة مصدرة الاستثمار، فمثلا أسعار تصدير المواد الأولية تكون معظمها أقل بكثير من أسعار السلع المصنوعة والمستوردة، وبالتالي فإن الدول الغنية تستفيد من ارتفاع معدل العائد على استثماراتها و حصولها على المواد الخام و المواد الأولية اللازمة للصناعة بأرخص الأسعار؛

❖ إسهامات Hood & Young :

أشارا في تحليلهما للنظرية التقليدية إلى أن الشركات متعددة الجنسيات، هي شكل جديد للامبريالية، ويتجلى السلوك الامبريالي لهذه الشركات في قيامها بتصدير رؤوس أموالها واستثماراتها خارج الدولة الأم وبحثها عن أسواق مريحة جديدة لمنتجاتها، بسبب تدهور معدلات أرباحها في دولتها الأم، مع تدهور الطلب على منتجاتها في أسواقها المحلية. بالإضافة إلى ما تؤدي إليه من تبعية تكنولوجية للدول المضيفة، وجلبها لأنماط جديدة للاستهلاك، وفرض عادات غريبة عن الدولة المضيفة؛ فضلا عن استيراد المهارات والخبرات من الخارج قد يؤثر إلى حد كبير على استخدام وتنمية المهارات المحلية أو تدمير الموارد البشرية في الدول المضيفة، كما أن هذه الشركات تتميز بخصائص من الممكن أن تؤثر على استقلالية الدول المضيفة من خلال التأثير على سياستها و أهدافها القومية، وملكيته الوطنية؛ بالإضافة إلى: باليجا، وفرنك وهود ويونغ، هناك العديد من المفكرين المؤيدين للنظرية التقليدية (المعارضين للاستثمار الأجنبي المباشر) مثل : Biersteker، Persen، Freeman، و Livingstone، الذين أشاروا إلى مختلف الآثار السلبية المحتملة للشركات متعددة الجنسيات في دول العالم الثالث، والتي سبق ذكرها، كل حسب رؤيته وزاوية عرضه.

الفصل الأول: الاتجاهات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (الماهية، النظريات

المفسرة له)

الفرع الثاني : النظرية الحديثة .

تقوم هذه النظرية على افتراض أساسي مؤداه أن كلا من طرفي الاستثمار يربطهم علاقة المصلحة المشتركة، فكلا منهما يعتمد أو يستفيد من الآخر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة، ويرى أصحاب هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة يساعد في تحقيق الآتي:¹

- الاستغلال و الاستفادة من الموارد المادية و البشرية المحلية المتاحة والمتوفرة لدى هذه الدول؛
 - المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها ؛
 - خلق أسواق جديدة للتصدير، وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية ؛
 - تقليل الواردات؛
 - يترتب على المنافع السابقة تحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة؛
 - تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ؛
 - المساهمة في تدريب القوى العاملة المحلية ؛
 - نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية وغيرها؛
 - أن تحقيق التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الدول المضيفة يتوقف إلى حد كبير على المنافع السابقة؛
- صحيح يجب الاعتراف بوجود تعارض و عدم تطابق بين أهداف الشركات متعددة الجنسيات والدول المضيفة ولكن الجدل حول عدم جدوى العلاقة بين هذين الطرفين قد يجانبه الكثير من أوجه الصواب والموضوعية. وفي هذا الشأن يشير كل من زينوف Zenoff ونيغاندي Negandhi وباليجا Baliga إلى الآتي :

- إن الدول المضيفة (لكي تحقق أكبر قدر ممكن من المنافع أو لكي تعظم عوائدها) فإنها تحاول فرض شروط معينة على الشركات المتعددة الجنسيات لكي تزيد من فرص التوظيف، والمساهمة في تنمية الموارد البشرية، والقيام بسلسلة من البحوث والتطوير في مجالات الإنتاج و البيع، وتشجيع المشاركة الوطنية في الاستثمار، وتنمية الموارد المحلية واستغلالها، وتحسين المنتجات، وزيادة المصادرات، والحد من الواردات... إلخ؛

¹ خالد راغب الخطيب، مرجع سابق، ص، ص129، 130.

الفصل الأول: الاتجاهات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (الماهية، النظريات

المفسرة له)

- في نفس الوقت نجد أن الشركات متعددة الجنسيات تطلب من الدول المضيفة الحد من الإجراءات البيروقراطية، وتوفير كافة الخدمات المرتبطة بالبنية الأساسية، وتحسين الشروط والقوانين الخاصة بالعمل وتخفيض الرقابة على النشاط الإنتاجي، والتسويقي.. وغيرها من الأنشطة. هذا بالإضافة إلى السماح بالتملك المطلق لمشروعات الاستثمار...إلخ.

المطلب الثاني : النظرية الإنتقائية و نظرية الموقع المعدلة .

الفرع الأول : النظرية الإنتقائية.

تعد النظرية الانتقائية "لدونينغ" Dunning، نظرية شاملة في تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي تجمع وتربط العناصر الأساسية للتفسيرات المختلفة والتي تعد تفسيرات جزئية في نظرية واحدة شاملة عرفت بنموذج الملكية /الموقع/ الاستخدام الداخلي لمزايا الاحتكارية، حيث قام صاحب هذه النظرية بتطوير وتفضيل فكرة الأصول (المزايا) المعنوية التي أشار إليها " كفيس " Caves ؛ لقد افترض "دنينغ" أنه لا بد من توافر ثلاثة شروط أساسية حتى يتم اتخاذ قرار بالدخول في الاستثمار الأجنبي المباشر، وتمثل هذه الشروط في: ¹

❖ مزايا الملكية :

هي أول المزايا الاحتكارية التي تحوزها الشركة المستثمرة في الخارج بالمقارنة بالشركات المحلية في الاقتصاد المضيف، وتمثل هذه المزايا في تملك الشركة أصولا غير منظورة مثل: التسويق، التمويل، المعرفة الفنية والتكنولوجيا المتقدمة، بالإضافة إلى مزايا الحجم مثل القدرة على تنويع المنتج، سهولة الوصول إلى أسواق الإنتاج اقتصاديات الحجم؛

❖ مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية :

يمكن للشركة المستثمرة أن تستغل مزاياها الاحتكارية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، وبحيث يكون الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية في صورة استثمار مباشر أفضل وأنفع للشركة من الاستخدام الداخلي للميزة عن طريق البيع أو التأجير أو الترخيص، وتقوم الشركة المستثمرة بالاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية للتغلب على التدخل الحكومي، تخفيض تكلفة المعاملات، التغلب على عدم تيقن المشتري، التعويض عن غياب الأسواق المستقبلية، تجنب تكاليف تنفيذ حقوق الملكية الفكرية التحكم في منافذ البيع...إلخ؛

❖ مزايا الموقع :

أو المزايا المكانية للدولة المضيفة والتي يجب أن تفوق مزايا شركات الدولة الأم مثل اتساع حجم السوق، بنية أساسية مناسبة، استقرار سياسي، انخفاض تكلفة العمالة، حوافز استثمار مختلفة؛

¹ عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007-2008، صص، 117، 118.

الفصل الأول: الاتجاهات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (الماهية، النظريات

المفسرة له)

يتضح مما سبق أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لبلد ما في فترة زمنية معينة يعتمد على مزايا الملكية والاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية للشركات المستثمرة في هذه الدولة، وعلى المزايا المكانية للدولة المضيفة، كما أن هذه المزايا ديناميكية ويمكن أن تتغير عبر الزمن، فمزايا التوطن أو الموقع واختلافها بين الدول قد تدفع إلى الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية، وفي نفس الوقت قد يخلق الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية مزيداً من مزايا الملكية، لقد نجح "دونينغ" في دمج ثلاثة مداخل جزئية مختلفة في نظرية واحدة فسرت إلى حد كبير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من أهم مميزات هذه النظرية.

الفرع الثاني : نظرية الموقع المعدلة .

وهذه النظرية تستند إلى حد كبير على المميزات التي تدعو الشركات متعددة الجنسية إلى الاستثمار في الخارج وكذا الدوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للاستثمار فيها، أي أنها تتماثل معها ولكن تجري تعديلاً عليها، وإضافة عوامل أخرى إلى ما سبق نذكر منها:¹

❖ العوامل الشرطية : والمتمثلة في :

- خصائص المنتج أي السلعة ؛
- الخصائص المميزة للدولة المضيفة؛
- العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى؛

❖ العوامل الدافعة : وتتمثل في :

- الخصائص المميزة للشركة ؛
- مركز الشركة التنافسي؛

❖ العوامل الحاكمة : وتكمن في :

- الخصائص المميزة للدولة المضيفة ؛
- الخصائص المميزة للدولة المصدرة ؛
- العوامل الدولية.

¹ فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص ص 184 - 185.

الفصل الأول: الاتجاهات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (الماهية، النظريات المفسرة له)

المطلب الثالث : نظرية عدم كمال السوق و نظرية الحماية .

الفرع الأول : نظرية عدم كمال السوق.

تم صياغتها من طرف الاقتصادي الكندي Stephane Hymer ، في محاولة منه لتفسير كيفية قيام الشركات بالاستثمار في الخارج في ظل عدم كمال الأسواق .¹

تفترض هذه النظرية عدة افتراضات تعتمد عليها في تحليل أسباب اتجاه الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الدول المضيفة، فهي تفترض أولاً غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، لذلك فهي تفترض عدم قدرة شركات هذه الأخيرة الوطنية على منافسة الشركات متعددة الجنسيات من حيث مستوى الإدارة، أو المستوى التكنولوجي، أو توافر الموارد المالية. فالشركات متعددة الجنسيات تتمتع بقوة نسبية مقارنة بالشركات الوطنية، وبالتالي تدفع هذه النظرة الشمولية مجالات الاستثمار المختلفة تلك الشركات التي تمتلك جوانب القوة لإقامة وتملك مشروعات الاستثمار خارج حدود الدولة الأم، وتكون هذه المزايا عوضاً لها عن المخاطر التي تواجهها نتيجة استثمارها بالخارج؛

وحسب نظرية عدم كمال الأسواق، فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة يعتمد على وجود العوامل التالية :

- تفوق الشركات متعددة الجنسيات في مجال التكنولوجيا؛
- توافرها على المهارات الإدارية والتسويقية والإنتاجية أكثر من مثيلاتها في الشركات الوطنية؛
- وجود اختلافات جوهرية بين منتجات الشركات متعددة الجنسيات ومنتجات الشركات الوطنية؛
- ارتفاع الرسوم الجمركية المفروضة من طرف الدول المضيفة، مما يقف عائقاً أمام تصدير منتجات تلك الشركات من الدولة الأم إلى الدول المضيفة؛

وقد وجهت لهذه النظرية انتقادات منها :

- تفترض هذه النظرية معرفة الشركات متعددة الجنسيات لجميع فرص الاستثمار في الخارج، وهذا غير ممكن من الناحية العملية؛
- تجاهلت هذه النظرية أهمية المزايا المكانية للدول المضيفة كسبب هام لتوطن الاستثمار الأجنبي فيها، وباستثناء ارتفاع الرسوم الجمركية على الواردات، فقد أهملت في تحليلها لمكانة باقي متغيرات مناخ الاستثمار في الدول المضيفة، وبالتالي استراتيجيات حكوماتها في مجال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ عميروش محمد شعلوم، مرجع سابق، ص 45، 46.

الفصل الأول: الاتجاهات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (الماهية، النظريات

المفسرة له)

الفرع الثاني : نظرية الحماية .

إن ظهور هذه النظرية كان نتيجة للاخفاقات التي رافقت الافتراضات التي قامت عليها نظريات عدم كمال السوق، فمن ناحية أن تحقق استخدام أمثل لفرص التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر بما يتلائم وأهداف الشركات متعددة الجنسية لا يمكن تحقيقه بمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات و الشركات الوطنية، ومن جهة أخرى أن مدى تحقيق الشركات متعددة الجنسية لأهدافها يتوقف على مدى ما تمارسه الدول النامية من رقابة و قوانين وإجراءات تؤثر في حرية التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وممارسة الأنشطة المرتبطة بهما، وتعني الحماية الإجراءات الوقائية التي تعمل شركات الاستثمار الأجنبي المباشر على اتخاذها لضمان عدم تسرب المعلومات والأسرار الفنية والابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج والتسويق إلى جهات محلية في أسواق البلدان المضيفة، بطرق أخرى، غير الاستثمار الأجنبي المباشر أو عقود التراخيص و الإنتاج، ولأطول مدة ممكنة. أي أن هذه الشركات تستهدف الحصول على أقصى عوائد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق حماية أنشطتها الخاصة واستخدامها داخل الشركات الأجنبية والعمل على عدم خروجها إلى المشروعات الأخرى في البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات، حتى تتحقق الحماية للاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الشركات وتحقق أهدافها.¹

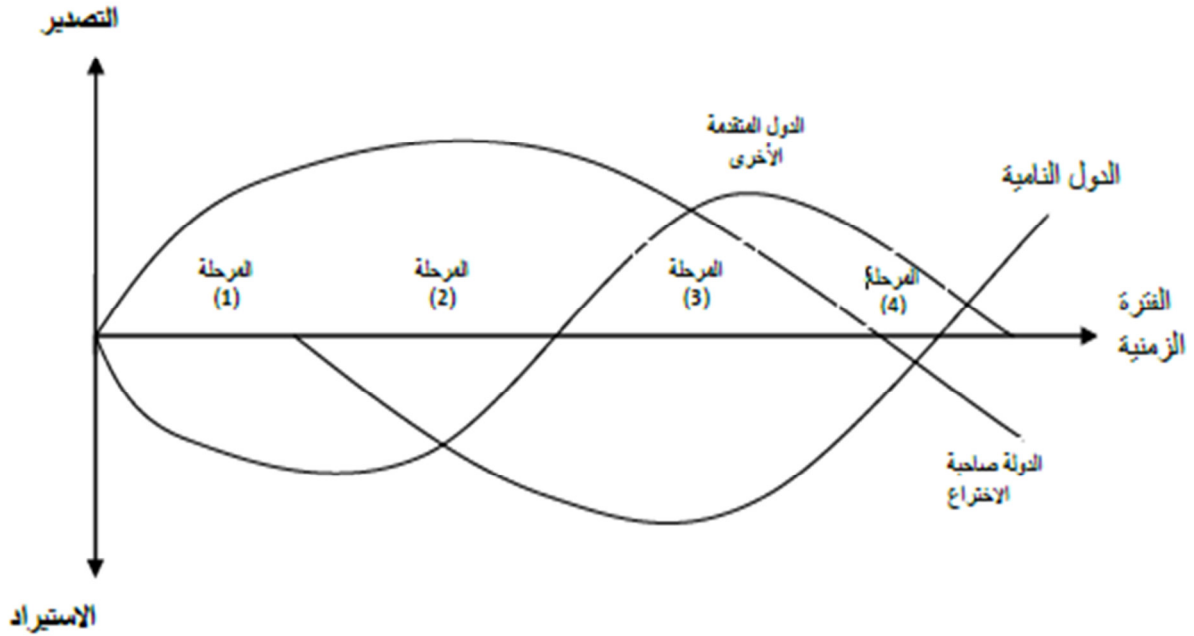
المطلب الرابع : نظرية دورة حياة المنتج.

تستخدم هذه النظرية إطار دورة حياة السلعة المعروف كمدخل لتفسير التجارة والاستثمار الخارجيين، ففي نظرية دورة حياة المنتج على المستوى المحلي تمر السلعة بعدة مراحل، من الظهور إلى الاختفاء وتأخذ مبيعاتها شكل القوس المحدب، أما على المستوى الدولي فتفسر من خلال ثلاثة مراحل (موضحة في الشكل الموالي)، بالإنتاج محلياً ثم التصدير ثم التدهور، وذلك كمايلي :

¹ عبد الرزاق محمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2014، ص63.

الفصل الأول: الاتجاهات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (الماهية، النظريات المفسرة له)

الشكل (1-2): دورة حياة المنتج الدولي .



المصدر: بن عباس حمودي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الصين، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011-2012، ص79.

❖ المرحلة الأولى : الظهور (الإنتاج) والبيع في السوق المحلي .

من المعروف أن أي دولة عندما تفكر بإنتاج سلعة جديدة غير مسبوقة إنتاجها في بلد آخر يكون غرضها أن تبيعها في السوق المحلية وإشباع حاجات مواطنيها المتجددة وليس بالضرورة تصديرها أو بيع كمية منها في الخارج فالدفعة الأولى من إنتاج السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة لا يشتريها في السوق إلا نخبة الأغنياء، إلا أن عرض هذه السلعة يظل محدودا لفترة حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل، وفي الدفعة الثانية من إنتاج السلعة تكون بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة الإنتاج قد تم التغلب على معظمها فإذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة يتزايد في السوق المحلي فإن الشركة تبدأ في التفكير في وضع الخطط للاستفادة من مزايا عملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابها، وفي نهاية هذه المرحلة تبدأ بتصميم الآلات الكبيرة والمتخصصة والبحث عن قوى عاملة مدربة.¹

¹ صياد شهناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013، ص19.

الفصل الأول: الاتجاهات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (الماهية، النظريات

المفسرة له)

❖ المرحلة الثانية : النمو والتصدير .

في هذه المرحلة يزداد الطلب على السلعة في الداخل والخارج، وتقوم الشركة بالتصدير إلى الأسواق المماثلة للسوق المحلي، وتواصل الشركة في تحسين المنتج، وتعمل الإيرادات والأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة من حياة المنتج، فتشتري الشركة الآلات الحديثة لتصنيع السلعة بطرق نمطية حديثة بهدف مضاعفة كميات الإنتاج للاستجابة لطلبات السوق المحلي والدولي، وفي نهاية هذه المرحلة تشدد الشركة من حملتها الترويجية مركزة على جودة وفوائد السلعة.¹

❖ المرحلة الثالثة : النضوج والاستثمار .

حيث تصبح وسائل الإنتاج نمطية وتصبح الأجور أهم عناصر التكاليف، ومع اتساع سوق السلعة في الدول المستوردة، فإن الشركة تصبح متخوفة من ظهور منتجين منافسين، حيث ترى الشركة أنه من المناسب إنتاج السلعة في الدولة التي كانت تستوردها (خاصة الدول الغنية المماثلة)؛

❖ المرحلة الرابعة : مرحلة الانحدار والتدهور .

في هذه المرحلة تكون المنافسة بشكل كبير، وتصبح التكنولوجيا أكثر نمطية، وتميل المنتجات لأن تكون كثيفة العمالة، كما تصبح اعتبارات التكلفة بمثابة العنصر الأساسي في تقرير موقع الإنتاج، مما يدعو الشركات المنتجة إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية الأقل تكلفة، وبحيث تستخدم هذه الدول كقاعدة تصدير إلى الدولة الأم وإلى الدول المتقدمة الأخرى، حتى تتمكن الشركة الأصلية من حماية أرباحها والمحافظة على نصيبها السوقي الكبير.

من أهم عيوب هذه النظرية ما يلي :²

- ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع بنفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة السلعة، فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة ؛
- ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية .

¹ بن عباس حمودي ، مرجع سابق ، ص، ص 78، 79.

² صياد شهنيز ، مرجع سابق ، ص21.

الفصل الأول: الاتجاهات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (الماهية، النظريات المفسرة له)

خاتمة الفصل الأول

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم النماذج الاقتصادية للتنمية، حيث تتخذ الدول كوسيلة لزيادة معدلات نموها وبناء علاقات اقتصادية مشتركة فيما بينها، لتحقيق منافع لكلا الطرفين، حيث أنه يعتبر مصدرا من مصادر التمويل الدولي بدلا من المديونية، والذي ترتب عنه انتقال الموارد المالية والاقتصادية والتكنولوجية المتطورة إلى الدول المضيفة.

فلا شك أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق للدول المضيفة في أشكال مختلفة، حيث أن هذه الأشكال هي في الحقيقة مرهونة من حيث التطبيق بسياسات الدول المضيفة واستراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات .

فهذا النوع من الاستثمار له تأثير مفيد على الدول المضيفة من خلال المكاسب التي تحققها هاته الأخيرة، إلا أنه لا يمكن المبالغة فيه بالشكل الذي يعكس ضعف المؤسسات لتلك الدول وليس قوتها إذ يجب الأخذ بشيء من الحذر للآثار المحتملة له، والعمل على تحسين مناخ الاستثمار.

ولقد لقي الاستثمار الأجنبي المباشر اهتماما واضحا من طرف المدارس الاقتصادية، حيث تعددت النظريات المفسرة لحركته بين الدول، وذلك باعتباره أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الكبرى، وأساس التنمية للدول المضيفة.

الفصل الثاني

واقع المناخ الاستثماري في

الدول العربية في ظل

المتغيرات الدولية الراهنة

الفصل الثاني واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

مقدمة الفصل الثاني

تطور مفهوم المناخ الاستثماري تدريجياً إلى أن أصبح يشمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى الترويج للقطر وللفرص الاستثمارية.

وأمام تزايد المنافسة بين دول العالم لجذب أكبر حجم من هذه الاستثمارات وتعدد البدائل الاستثمارية أمام الشركات الأجنبية، وباعتبار أن رأس المال الجبان لا يختار إلا المناطق التي تزيد من ربحيته وتقلل من تكاليفه، فإنه لا خيار للدول العربية إلا توفير بيئة استثمارية ملائمة بأبعادها السياسية والاقتصادية والقانونية ترفع من ترتيب هذه الدول ضمن مؤشرات الاستثمار التي تصدرها أهم المؤسسات والهيئات ومكاتب الدراسات الدولية ويجعل منها مناطق جذب استثماري.

لذا تسعى الدول العربية جاهدة لتحسين مناخها الاستثماري والعمل على جذب أكبر قدر ممكن من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إليها، كونه يساعد هذه الدول على تحسين أوضاعها الاقتصادية .

ولفهم المزيد عن هذه الظاهرة الاقتصادية، قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث متمثلة في ما يلي :

المبحث الأول : الإطار النظري للمناخ الاستثماري .

المبحث الثاني : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية في ظل المناخ الاستثماري السائد.

المبحث الثالث : التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة (2010-2016).

الفصل الثاني واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

المبحث الأول : الإطار النظري للمناخ الاستثماري.

أصبح مناخ الاستثمار واحد من الموضوعات المهمة التي ترتبط بالقدرة التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية كمصدر أساسي من مصادر التمويل، متضمنا مجمل الظروف التي تؤثر في القرار الاستثماري الأجنبي، بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية .

المطلب الأول : مفهوم المناخ الاستثماري .

لقد لقي تحسين المناخ الاستثماري اهتماما واسعا في الآونة الأخيرة من طرف الدول، نظرا للأهمية الإستراتيجية الذي يلعبه في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، فهناك مجموعة من التعاريف نذكر منها :

- يعرف المناخ الاستثماري على أنه مجموعة الأطر المؤسسية والنظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية المؤثرة في القرارات الاستثمارية إما إيجابا أو سلبا¹.
- ويرى البعض أن مناخ الاستثمار يتضمن كل السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الاستثمارية بما في ذلك السياسات الاقتصادية وهي السياسة المالية والنقدية والتجارية بالإضافة إلى الأنظمة الاقتصادية، البيئية والقانونية التي تؤثر على توجهات القرارات الاستثمارية.²
- كما يعرف أيضا على أنه مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية المؤثرة على توجهات حركة رؤوس الأموال، ذلك أن رأس المال يتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حالا.³
- ويعتبر المناخ الاستثماري دالة مركبة في العديد من العوامل المتشابكة أهمها الإستقرار السياسي والاقتصادي ومدى نماء السوق المالي والنمو الاقتصادي والنتائج القومي، واستقرار الأوضاع السياسية والأمنية.⁴
- ويمثل المناخ الاستثماري البيئة الاقتصادية، والمالية القانونية (التشريعية)، وكذلك الطبيعية التي تهب الحياة للمشروع، أو تقضي على الفكرة من أساسها، ومن الضروري أن تقدم عملية دراسة المناخ الاستثماري، لأصحاب رؤوس الأموال (المستثمرين) الإجابات الكافية حول الاستفسارات التالية:⁵

✓ حجم وطبيعة الفرص المتاحة في هذا المناخ الاستثماري، وكيفية تخديمها لتحقيق أهداف المشروع الاستثماري محل الدراسة ؛

✓ لا يمكن للمستثمر أن يفرض إرادته على المناخ الاستثماري، سواء المحلي أو دولي، ولكنه يحتاج إلى تحديد الإمكانيات التي يمكن بواسطتها إحداث أنواع من الملاءمة بين القدرات المتاحة للمشروع، وبين فروض المناخ الاستثماري.

¹ فاضل محمد العبيدي، البيئة الاستثمارية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص57.

² أميرة حسب الله، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص34.

³ منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية المستدامة، دار النشر والتوزيع، الاردن، 2012، ص91.

⁴ أحمد عبد اللاه المراغي، المحاكم الاقتصادية كوسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، 2016، ص52.

⁵ أويس عطوه الزنط، مناهج استخدام التقنية الحديثة في التحليل الاقتصادي لأسس تقييم المشروعات ودراسات جدوى الاستثمار، المكتبة الأكاديمية، مصر، 1992، ص، ص،

الفصل الثاني واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

- ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا إعطاء تعريف شامل يتمثل في أن:

المناخ الاستثماري هو مجمل الظروف السياسية والاقتصادية والقانونية والادارية والاجتماعية التي تساهم في خلق بيئة مناسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وتعتبر هذه الظروف عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، وقد تكون عوامل جذب أو طرد لرأس المال.

المطلب الثاني : محددات المناخ الاستثماري وشروط جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تنطوي هذه المحددات على العديد من العوامل التي تخص الدول المضيفة، بحيث يمكن تطويعها لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: محددات المناخ الاستثماري.

يتمثل أهمها في المزايا المكانية المتوافرة في الدول المضيفة، بالإضافة إلى التشريعات والنظم الاقتصادية المختلفة والضريبية، والأنظمة المصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية.¹

أولاً : المحددات السياسية والقانونية.

تشير أحد الدراسات المقارنة إلى أنه كلما تميز النظام السياسي بالديمقراطية والاستقرار السياسي والأمني، وغياب احتمالات الحروب كلما كان ذلك جاذباً للاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح، كما أن محاولات التأميم أو المصادرة وزيادة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي تؤثر بشكل سلبي على زيادة هذا الاستثمار؛

كذلك تؤثر المحددات التشريعية على حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويمثل أهم تلك المحددات في استقرار التشريعات الحاكمة لهذا النوع من الاستثمار في الدول المضيفة، والتي توضح مدى الترحيب بالاستثمار الأجنبي من خلال الحوافز المقدمة، ومدى التسهيلات في إجراءات الاستثمار والخدمات المقدمة له، كذلك مدى قدرة التشريعات الحاكمة على القضاء على الاحتكارات القائمة خاصة فيما يتعلق بملكية الدولة سواء أكانت بالنسبة للمشروعات أو البنوك، من خلال خفض هوامش الوسطاء (الفرق بين معدلات الإقراض والإيداع)، ويؤثر ما سبق على كفاءة النظام المالي في الدولة.

ثانياً: المحددات الاقتصادية .

حيث تشمل على مجموعة من العناصر الدالة على مستوى الاقتصاد الوطني ومن أهمها :²

¹ فريد أحمد قبيلان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات (دراسة مقارنة كوريا الجنوبية- ماليزيا- المكسيك- مصر- الأردن- تونس- البحرين)، دار النهضة العربية، مصر، 2008، ص، 20، 21.

² عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النبل العربية، مصر، 2003، ص ص 190، 191.

الفصل الثاني واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

- السياسة الاقتصادية :

وهي جملة من السياسات تقوم بها الدولة المضيفة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية وحتى المحلية، وهي السياسات المالية والسياسة النقدية وسياسة التجارة الخارجية، فالسياسة الأولى هي من أهم الأدوات الاقتصادية الرئيسية وذلك لما لها من تأثيرات على المتغيرات الاقتصادية إذ تؤثر في الطلب الفعلي وبالتالي في مستويات النشاط والتشغيل والمستوى العام للأسعار، أما السياسة النقدية فتمثل في تغيير عرض النقود بغرض التأثير على الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب فيه وقد تكون السياسة النقدية توسعية أو انكماشية، وبخصوص مناخ الاستثمار ينبغي أن تتحكم السياسة النقدية على الأقل في كل من سعر الصرف والتضخم؛

- درجة الانفتاح الاقتصادي :

ان اتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي، معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، فكلما كانت درجة الانفتاح مرتفعة دل ذلك على تحسن أكثر في المناخ الاستثماري والعكس صحيح؛

- قوة الاقتصاد المحلي ونموه :

حيث يعتبر معدل النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي يشد عليها المستثمرون في عملية اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، واعتبر معظم المحللون الاقتصاديون أن ظهور الاقتصادات الناشئة كان وراء الارتفاع في معدل النمو.

- حجم السوق :

يعتبر حجم السوق للبلد المضيف أحد محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا كان هذا السوق كبير ونشط وواعد يملك كل إمكانيات التوسع، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق باتجاهه، أملا في تحقيق أقصى عائد والعكس صحيح.¹

- القوة التنافسية للاقتصاد القومي :

تمثل القوة التنافسية للاقتصاد القومي أحد المحددات الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أنه كلما كان المركز التنافسي في حالة تحسن، كلما كان ذلك مدعاة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، ويمكن الاستدلال على القوة التنافسية للاقتصاد من خلال معدل نمو الصادرات، فكلما ارتفع هذا المعدل كلما دل على زيادة القوة التنافسية للاقتصاد القومي؛

- مدى القدرة على تحمل الأعباء المفروضة على الاقتصاد القومي :

كلما تميزت إدارة الاقتصاد القومي بالكفاءة، والقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة كلما كان الاقتصاد القومي قادرا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال قيمة الاحتياطيات من النقد الأجنبي ومعدل التغير بها، ونسبة الدين الخارجي وخدمته إلى الناتج المحلي الإجمالي، فكلما إنخفضت تلك النسبة كلما دل ذلك على جاذبية الاقتصاد القومي للاستثمار؛

¹ عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص70.

الفصل الثاني واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

- قوة الاقتصاد القومي وإحتمالات تقدمه :

تفاوت اقتصاديات الدول في قوتها واحتمالات تقدمها، فالاستثمارات الأجنبية تتجه نحو الاقتصاديات القوية، وتبتعد عن الاقتصاديات الضعيفة، ويمكن التعرف على قوة الاقتصاد القومي لأي دولة من خلال مجموعة من المؤشرات أهمها :¹

✓ معدل زيادة الناتج القومي الإجمالي (GNP) :

تعكس زيادة هذا الناتج قدرة الاقتصاد القومي لأي دولة على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية؛

✓ معدل تغطية الصادرات للواردات :

إن ارتفاع هذا المعدل يعني المزيد من قدرة الدولة على مواجهة وارداتها بأقل صادرات ممكنة، وبذلك فإن اتجاه هذا المعدل نحو الارتفاع ذو أهمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

✓ معدلات التضخم :

من المعلوم أن لمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح، وبالتالي حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تهتم بها الشركات متعددة الجنسيات، كما نجد تأثير ربحية السوق نتيجة ارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة، بالإضافة إلى أن التضخم يشوه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة قصيرة الأجل ويتعد عن الاستثمارات طويلة الأجل.²

- المحددات الخاصة بالسياسات الاقتصادية الكلية :

تمارس السياسات الاقتصادية الكلية دورا كبيرا في التأثير على قرارات الاستثمار الخاص في حالة الدول النامية، إلا أن درجة تأثيرها تتفاوت من دولة لأخرى، فكلما كانت تلك السياسات تتميز بالمرونة والاستقرار وتتواءم مع التغيرات والتحويلات الاقتصادية كلما كانت في مجموعها حاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وفي المقابل فإن تعدد السياسات الاقتصادية يؤثر على استثمار الشركات الأجنبية والمتعلقة بالأجور والأسعار وسعر الصرف ومعدل الفائدة ومعدل الضريبة، فالدول التي تحصلت على نتائج اقتصادية إيجابية وأرصدة ميزانية مستقرة هذا ما يجعلها من الدول المستقطبة لرؤوس الأموال الأجنبية.³

ثالثا: المحددات البيئية والمؤسسية .

تلعب المحددات البيئية والمؤسسية دورا بالغ الأهمية على حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث كلما انطوى النظام البيئي على مجموعة من القيم والعادات والتقاليد الإيجابية والمواتية للاستثمار الأجنبي المباشر كلما كان ذلك جاذبا له والعكس صحيح، أما فيما يتعلق بالنظام المؤسسي فيتكون من النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والمنظمين ونظم المعلومات الاستثمارية، وكلما كان النظام الإداري يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات مكتبية وإدارية كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار

¹ فريد أحمد قبيلان، مرجع سابق، ص، ص 25-30.

² عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص53.

³ أميرة حسب الله، مرجع سابق، ص39.

الفصل الثاني واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

والعكس صحيح،¹ وكلما كانت المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر متوفرة بشكل تفصيلي ودقيق وفي الوقت المناسب أدى ذلك إلى زيادة جذب الاستثمار.²

الفرع الثاني : شروط جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

حسب (Michalet.C) فمن أجل الانتماء إلى مجموعة الدول الأكثر جذبا للاستثمار المباشر يجب تحقيق مجموعة من الشروط التي قسمها إلى شروط أساسية وأخرى مكملية.

أولا : الشروط الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

تمثل هذه الشروط في الظروف القبلية للاستثمار والتي لا يمكن في حال عدم توفرها قدوم المستثمرين الأجانب ولا حتى المحليين للاستثمار في تلك الدولة وهي :³

- الاستقرار السياسي :

الذي يعتبر شرطا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه فحتى لو كانت المردودية المتوقعة من الاستثمار الكبير في دولة ما لا يمكن الاستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي فيها ؛

- الاستقرار الاقتصادي :

ويتمثل في تحقيق توازنات الاقتصاد الكلي وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار، ومن أهم المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في الحكم على الاستقرار الاقتصادي نذكر العناصر التالية:

- ✓ توازن الميزانية العامة، توازن ميزان المدفوعات، التحكم في معدل التضخم، استقرار اسعار الصرف .
- ✓ حرية تحويل الأرباح، الحوافز الجبائية والجمركية للاستثمار، القوانين الاجتماعية الخاصة بتنظيم العمل، الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمار (كآجال الحصول على رخصة الاستثمار أو إنشاء مؤسسة اقتصادية) .
- ✓ يجب التأكد على ضرورة استقلالية النظام القضائي وتوفير الشفافية في المجال الاقتصادي ؛

ثانيا : الشروط المكملية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

إلى جانب الشروط الأساسية للاستثمار، هناك شروط أخرى لجلب الاستثمار الأجنبي وهي:

¹ فريد أحمد قبيلان، مرجع سابق، ص 53.

² أميرة حسب الله، مرجع سابق، ص 40.

³ جميلة الجزوي، أسس الاقتصاد الدولي: النظريات والممارسات، دار أسامة للطباعة والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 238-240.

الفصل الثاني واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

- حجم السوق ومعدل نموه :

حيث يكون الاستثمار الأجنبي أكثر انجذاباً إلى المناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة وتوسعاً في أسواقها والتي توفر فرصاً جديدة للاستثمار، أي لا يكفي أن يكون حجم السوق كبير بل يجب أن يكون ديناميكياً؛

- توفر الموارد البشرية المؤهلة :

حيث تستعمل الشركات الأجنبية تقنيات إنتاج عالية ومتطورة وبالتالي فتوفر فرص عمل منخفضة التكلفة وتسهيل ضعيف لا يعتبر عنصراً جاذباً للاستثمار؛

- توفر قاعدة متطورة لوسائل الاتصال :

مثل شبكة الهاتف، الأنترنت، والمواصلات البرية، البحرية، الجوية، السكك الحديدية، فطبيعة الشركات متعددة الجنسيات تفرض عليها أن تضمن الاتصال الدائم والجيد بين كل فروعها؛

- توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة :

يعتبر توفر شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد الشروط المهمة لجذب المستثمرين، حيث أن توفر هذه الشبكة يتيح الفرصة للشركات متعددة الجنسيات للقيام بعمليات الاندماج والاستحواذ التي تبلغ نصف حجم الاستثمار الأجنبي سنوياً .

المطلب الثالث : مؤشرات قياس المناخ الاستثماري .

لقد اعتمدت عدد من المؤسسات والمنظمات على تزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات رقمية تساعدهم في إتخاذ القرار، من خلال تهيئة عدد من المؤشرات التي يمكن أن تساعدهم في معرفة وضع كل دولة على انفراد، وتحديد أهم النواقص التي تعاني منها تلك الدول، التي تمنعها من جذب المستثمرين الأجانب، ومن بين هذه المؤشرات مايلي :¹

- مؤشر الحرية الاقتصادية:

يقيس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، ويستند هذا المؤشر على 10 عوامل تشمل: السياسة التجارية (معدل التعريف الجمركية ووجود حواجز غير جمركية)، وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكلة للأفراد والشركات)، حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، السياسة النقدية (مؤشر التضخم) تدفق الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر، وضع القطاع المصرفي والتمويل، مستوى الأجور والأسعار، حقوق الملكية الفردية، التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية ؛

أنشطة السوق السوداء، تمنح هذه المكونات العشرة أوزاناً متساوية، ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية ؛

¹ لطيفة كلاحي، أثر السياسة المالية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة بعض دول MENA، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2017، ص 147- 149.

الفصل الثاني واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

دليل المؤشر :

1.95 يدل على حرية إقتصادية كاملة ؛

2.95 يدل على حرية إقتصادية شبه كاملة ؛

3.95 يدل على ضعف الحرية الإقتصادية ؛

5.00 يدل على انعدام الحرية الإقتصادية ؛

- مؤشر الأداء و مؤشر الإمكانيات للإستثمار الأجنبي المباشر الوارد :

ترصد الأونكتاد مؤشرين مهمين لمقارنة أوضاع الإستثمار الأجنبي المباشر في كافة الدول، المؤشر الأول هو مؤشر أداء البلد في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر الذي يقيس الوضع القائم من حيث حصته الفعلية من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا منسوبة إلى حصة البلد من الناتج الإجمالي للعالم، ويحتسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية ؛ فإذا حصلت الدولة في هذا المؤشر على واحد فما فوق، يعني انسجام قوتها الإقتصادية مع قدرتها على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، وما دون ذلك يعني أن وضعها ضعيف من حيث قدرتها على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وطريقة حساب هذا المؤشر هي :

الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى القطر مقسوما على الإستثمار الوارد عالميا /الناتج المحلي الإجمالي للقطر مقسوما على الناتج المحلي العالمي؛

أما المؤشر الثاني هو مؤشر إمكانيات البلد لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر الذي يقيس قدرة الدولة المستقبلية على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، يحتسب من قسمة الفرق بين قيمة المتغير في البلد وأدنى قيمة له على الفرق بين أعلى قيمة للمتغير وأدنى قيمة له، وذلك بالإعتماد على (13) مكونا تشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، انتشار خطوط الهاتف النقال، متوسط استهلاك الطاقة للفرد، نسبة الإنفاق على البحوث و التطوير للناتج المحلي الإجمالي، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان، التصنيف السيادي للدولة، حصة الدولة من صادرات الموارد الطبيعية للعالم، نسبة إستيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات للعالم، نسبة صادرات الدولة من الخدمات للعالم، وحصة الدولة من الرصيد التراكمي للإستثمار الأجنبي الوارد للعالم .

- مؤشرات تقييم المخاطر القطرية :

يوجد العديد من المؤشرات الدولية المختارة المتعلقة بالمخاطر القطرية الصادرة عن جهات دولية متخصصة ومتعارف عليها

أهمها :¹

¹ فايز عبد الهادي أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، جمهورية مصر العربية، 2012، ص ص 30-32.

الفصل الثاني واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

✓ المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة PRS، من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالإستثمار، ويغطي 18 دولة عربية من 140 دولة يشملها المؤشر، ويتكون المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي :

- مؤشر تقييم المخاطر السياسية ؛
- مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية ؛
- مؤشر تقييم المخاطر المالية ؛

وتنخفض درجة المخاطر كلما ارتفع المؤشر، ويقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطر، والجدول رقم (1-2) يوضح درجة المخاطر القطرية ودرجتها المئوية كما يلي :

الجدول رقم (1-2) : درجة المخاطر القطرية ودرجتها المئوية .

درجة المخاطر	منخفضة جدا	منخفضة	معتدلة	مرتفعة	مرتفعة جدا
درجة المؤشر %	100-80	79.5-70	69.5-60	59.5-50	49.5-0

المصدر: فايز عبد الهادي أحمد، الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، جمهورية مصر العربية، 2012، ص 31.

✓ مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية :

يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورومني بمعدل مرتين في العام، الأولى في مارس والثانية في سبتمبر، ويقاس المؤشر قدرة القطر على الوفاء بالتزاماته الخارجية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات في مواعيد استحقاقها، وكذلك حرية تحويل رأس المال المستثمر وأرباحه؛ ويرتب المؤشر الدول وفق النسبة المئوية التي تسجلها من الصفر إلى 100 نقطة مئوية، بالإستناد إلى نتائج عملية ترميز تسعة مؤشرات فرعية مرجحة بأوزان مختلفة، وكلما ارتفعت النسبة المئوية للمؤشر، دل ذلك على انخفاض مخاطر عدم الوفاء بالتزامات القطر، ويغطي المؤشر 185 دولة من ضمنها 20 دولة عربية ؛

✓ مؤشر إنستيتيوشنال انفستور للتقييم القطري :

يصدر عن مجلة Institutional Investors منذ عام 1998 بمعدل مرتين في العام في مارس وسبتمبر، ويتم احتساب المؤشر المكون من 100 نقطة مئوية، بالإستناد إلى مسح استقصائية تستهدف كبار رجال الإقتصاد والمحللين في البنوك العالمية والشركات المالية الكبرى، ويتم تقسيم درجات المخاطرة لخمس فئات من منخفضة جدا إلى مرتفعة جدا، ويغطي المؤشر 173 دولة منها 20 دولة عربية ؛

الفصل الثاني واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

✓ مؤشر وكالة دان أند براستريت للمخاطر القطرية :

يقيس مؤشر وكالة دان أند براستريت المخاطر القطرية المرتبطة بعمليات التبادل التجاري الدولي، ويضم المؤشر تقييما لـ 132 دولة منها 17 دولة عربية ؛
وتقسم درجة المخاطر إلى ست فئات هي (منخفضة - طفيفة - معتدلة - مرتفعة - مرتفعة جدا - أعلى درجات المخاطر).

- مؤشر مدركات الفساد أو الشفافية :

تسعى حاليا كثير من البلدان النامية بشغف إلى إجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي تتوقع من وراء ذلك الاستفادة من الخبرات التكنولوجية والإدارية التي ينطوي عليها هذا الاستثمار بالإضافة إلى كونه رأسمالا إضافيا، ومع ذلك يمكن أن تؤثر نوعية إدارة الحكم العامة على الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد يمثل الفساد البيروقراطي على وجه التحديد ضريبة تدعو إلى عدم تشجيع الاستثمار الأجنبي، ومن خلال الدراسة التي قام بها د. شانغ جين ويبي تحت عنوان "العولمة والتجربة الآسيوية"، فإن للفساد المحلي أثرا سلبيا ذو معنوية إحصائية على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البلدان المعنية، علما أن هذا الأثر كبير من الناحية الكمية، وبالتالي لا يمكن للبلد الذي يسوده الفساد أن يستفيد تماما من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يجلب للبلد المضيف تكنولوجيا جديدة ومهارات إدارية حديثة، ومحاربة هذا الفساد جاء مصطلح الحوكمة أو الإدارة الرشيدة، وهي معايير لضبط وتنظيم الأداء ؛

والبلدان العربية كغيرها من الدول النامية، تميزت بما السياسات الاقتصادية بصفة عامة والسياسات التجارية وسياسات الاستثمار بصفة خاصة بعدم الثبات وعدم الاتساق مع متطلبات التنمية والمتغيرات الاقتصادية والمالية الدولية، وقد أدى ذلك إلى انخفاض ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في الحكومات، إن هذه العوائق تخلق فرصا للفساد عن طريق استغلال المكتب الحكومي أو الوظيفة لأغراض شخصية وتسيء إلى سمعة الحكومات ؛

وفي هذا الخصوص تقوم منظمة الشفافية الدولية Transparency International سنويا ومنذ عام 1995

بإصدار مؤشر الشفافية الذي يرصد الشفافية من خلال مدى تفشي الفساد بين موظفي القطاع العام ورجال السياسة ؛

- مؤشر التنافسية :

يصدر هذا المؤشر، وذلك منذ 1979 عن مؤسسة من كبريات المؤسسات الاقتصادية العالمية، المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum وهو مؤسسة اقتصادية عالمية مستقلة تسعى وتحذف إلى تحسين أوضاع الاقتصاد العالمي من أجل تلبية متطلبات العولمة، يتكون مؤشر التنافسية من مؤشر النمو للتنافسية ومؤشر الأعمال للتنافسية، وهو يقيس قدرة الاقتصادات العالمية على الاستمرار في تحقيق معدلات نمو اقتصادية على المديين المتوسط والطويل.¹

¹ سعدي يحيى، الإستثمار الأجنبي المباشر، اثره للنشر و التوزيع، الأردن، 2013، ص 169-173.

الفصل الثاني واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

- مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية :

يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد، ويعكس مخاطر عدم السداد قصيرة الأجل للشركات العاملة في هذه الدول، ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بأداء الاقتصاد الكلي، وبالأوضاع السياسية المحلية، وبيئة أداء الأعمال، وتصنف الدول إلى مجموعتين رئيسيتين هما مجموعة الدرجة الاستثمارية A والتي بدورها تنفرع إلى أربعة فروع من A1 إلى A4، ومجموعة درجة المضاربة، ويشار إليها بالأحرف B،C،D، ويغطي المؤشر 165 دولة منها 19 دولة عربية؛

- مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية :

يصدر مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية Global Retail Development Index سنويا منذ عام 2001 عن A.T. Kearney إحدى أكبر الشركات الاستشارية في العلوم الإدارية في العالم، وذات حضور عالمي في تقييم الأسواق الرئيسة والناهضة، وتقديم الاستشارات الاستراتيجية، والتشغيلية والتقنية والتنظيمية للشركات الرائدة في العالم، ويهدف المؤشر بشكل رئيس إلى مساعدة الدول على ترتيب أوليات استراتيجياتها التنموية العالمية، ويشمل 30 دولة ناهضة منها ست دول عربية؛

- مؤشر جاهزية البنية الرقمية :

منذ صدور التقرير الدولي لتقنية المعلومات The Global Information Technology Report عام 2001 عن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum، وبرزت أهميته كأداة يتم من خلالها الربط بين مستوى الجاهزية الرقمية ومستوى التنافسية العالمية، فهو يسعى للكشف عن المعوقات التي تمنع من الحصول على الفائدة القصوى من تقنيات المعلومات والاتصالات، والتي تشمل تأثيرها النواحي الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية للمجتمع، ويحتوي التقرير الدولي لتقنية المعلومات على مؤشر جاهزية البنية الرقمية Network Readiness Index NRI الذي يقيس مدى جاهزية الدولة في المساهمة والاستفادة من التطورات المستمرة في هذا القطاع، ويتكون مؤشر NRI من ثلاثة مؤشرات فرعية :

✓ بيئة تقنية المعلومات والاتصالات التي تتيحها الدولة أو مجتمع ما ؛

✓ مدى جاهزية الشرائح الرئيسية التي تشمل الأفراد، رجال الأعمال والحكومات ؛

✓ مدى استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات من قبل هذه الشرائح ؛

- مؤشر سهولة أداء الأعمال :

يصدر هذا المؤشر عن مؤسسة التمويل الدولية IFC منذ عام 2004، وهو يقيس أثر الإصلاحات في الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال، من خلال تأثير تلك الإصلاحات على عشرة من مؤشرات فرعية المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال هي:

الفصل الثاني واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

- ✓ مؤشر تأسيس المشروع .
- ✓ مؤشر توظيف العاملين .
- ✓ مؤشر الحصول على الائتمان .
- ✓ مؤشر دفع الضرائب .
- ✓ مؤشر تنفيذ العقود .
- ✓ مؤشر استخراج التراخيص .
- ✓ مؤشر تسجيل الممتلكات .
- ✓ مؤشر حماية المستثمر .
- ✓ مؤشر التجارة عبر الحدود .
- ✓ مؤشر إغلاق المشروع .¹

- مؤشر تنافسية السفر والسياحة :

يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقريرا عن تنافسية قطاع السياحة والسفر على المستوى العالمي، وقد كان أول إصدار له عام 2007 وشاركت فيه 10 دول عربية، ثم تبعه إصدار عام 2008 وعام 2009 وضم 133 دولة في العالم، وإصدار عام 2013 الذي شمل 140 دولة ، وقد أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) تقرير التنافسية العالمية لقطاع السفر والسياحة لسنة 2015 تحت شعار "النمو من خلال الصدمات" حيث يغطي التقرير 141 دولة من جميع أنحاء العالم منها 14 دولة عربية ويعتمد على أربع مؤشرات رئيسية و14 مؤشر فرعي و90 متغيرا، وتعتمد منهجية التصنيف على أربع محاور أساسية هي :²

- ✓ مؤشر البيئة التمكينية .
- ✓ مؤشر سياسات السفر والسياحة والظروف الملائمة .
- ✓ مؤشر البنية التحتية.
- ✓ مؤشر الموارد الطبيعية والثقافية.

ويهدف هذا المؤشر إلى توفير أداة إستراتيجية شاملة لقياس العوامل والسياسات التي تساعد على تطوير قطاع السياحة والسفر في الدول المعنية.³

- وهناك أيضا مؤشر الضمان لجاذبية الاستثمار والذي سنتطرق له في المبحث الموالي .

¹ فايز عبد الهادي أحمد، مرجع سابق، ص ص 38-40.

² بوراوي ساعد، عيساني عامر، تقييم تنافسية قطاع السفر والسياحة في بلدان المغرب العربي دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 40، جوان 2015، ص 74.

³ كرامة مروءة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2010، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011-2012، ص 55.

الفصل الثاني واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

ومن خلال ما سبق نستنتج أن هناك مجموعة من المؤشرات المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية، التي تقيس مدى جاذبية مناخ الاستثمار، ورصد بيئة الأعمال و الإصلاحات التي تقوم بها الدول.

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية في ظل المناخ الاستثماري السائد.

تمثل المؤشرات الدولية مدخلا رئيسيا في عملية رسم السياسات العامة وصنع القرارات، حيث تلعب دورا هاما في وصف واقع حال مختلف المجالات الاقتصادية والاستثمارية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية في الدولة، بالإضافة إلى أنها تعطي تصورا حول أثر السياسات والقرارات التي يتم تبنيها واتخاذها.

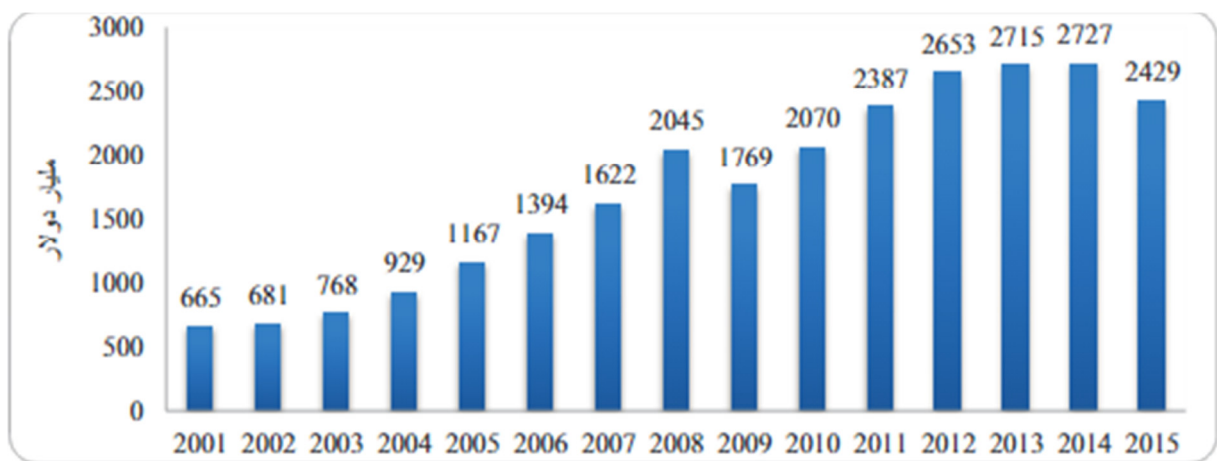
المطلب الأول: محددات المناخ الاستثماري في الدول العربية .

عملت الدول العربية جاهدة لتحسين مناخها الاستثماري، حيث شهد الاقتصاد العربي العديد من التغيرات الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها مختلف دوله لتحسين مستويات و نتائج الأداء الاقتصادي العربي بهدف إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، سنعرضها فيما يلي :

✓ الناتج المحلي الإجمالي :

لتوضيح الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية خلال الفترة (2001-2015)، قمنا بوضع الشكل (1-2) والذي يبين لنا الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية خلال الفترة (2001-2015) بمليارات الدولارات كمايلي:

الشكل رقم (1-2): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية (2001-2015).



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي، الإمارات العربية المتحدة، 2015، ص34.

الفصل الثاني واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

نلاحظ من خلال الشكل زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل، حيث بلغت قيمته عام 2010 بحوالي 2 تريليون دولار، بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 16.3%¹. وبلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل لسنوات 2011، 2012، 2013، على التوالي (2387، 2653، 2715) مليار دولار،² ذلك نتيجة الإنعاش الاقتصادي العالمي الذي شهدته تلك الفترة وإرتفاع صادرات النفط، وسجلت الدول العربية نموا محدودا بلغ معدله 4.2% عام 2013 مقارنة بنحو 4.6% عام 2012.³ وسجلت الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط تراجعا في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حيث بلغ حوالي 2429 مليار دولار في عام 2015 مقارنة مع 2727 مليار دولار في عام 2014، نتيجة انخفاض قيمة الناتج في قطاع الصناعات الاستخراجية؛

ففي هذه الدول المعدلات تجاوزت 40% في كل من السعودية والعراق وقطر والكويت، وأكثر من 30% في كل من الإمارات والبحرين، الجزائر وعمان، بينما تجاوز نسبة 60% في ليبيا و90% في اليمن نظرا للظروف التي يمر بها هذين البلدين.⁴

ورغم تبني عدد من الدول العربية برامج إصلاحات اقتصادية، لاسيما بدعم من مؤسسات التمويل الدولية إلا أن الأداء الاقتصادي للدول العربية عام 2016 في تراجع، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل بالأسعار الجارية حوالي 2347 مليار دولار مليار دولار، حيث سجل تراجعا بالمقارنة مع عام 2015 بلغ نحو 3.7%.⁵

✓ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي :

لتوضيح متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال الفترة (2010-2016)، قمنا بوضع الجدول (2-2) والذي يبين لنا متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسنوات (2010-2016) بمليارات الدولارات كمايلي:

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص 17.
² التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2014، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص 22.
³ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015، التطورات الاقتصادية الدولية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الإمارات العربية المتحدة، 2015، ص 18.
⁴ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الإمارات العربية المتحدة، 2016، ص 34.
⁵ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص 24.

الفصل الثاني واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

الجدول رقم (2-2) : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسنوات (2010-2016).

(مليار دولار)

الدولة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قطر	72958	96812	101928	99166	93062	67531	58350
الإمارات	34630	41686	44233	45541	46604	42475	41530
الكويت	32199	41672	45496	43812	40126	27019	25141
البحرين	20930	24080	25434	25969	25390	22920	22691
السعودية	19271	23826	25470	25213	24930	21063	20337
عمان	21147	20618	21167	20477	20294	16791	15019
لبنان	10180	20620	11605	12160	12628	13031	13355
العراق	3605	4722	5438	5903	5355	4169	4171
الجزائر	4479	5454	5574	5477	5472	4133	3825
تونس	4166	4291	4177	4244	4317	3868	3724
الأردن	3951	4130	4171	4146	4075	3773	3680
المغرب	2894	3113	2980	3199	3260	2965	3004
مصر	2775	2930	3394	3409	3520	3740	2941
السودان	1914	1585	1778	1770	2100	2523	2929
ليبيا	8850	4001	9639	6075	2753	2266	1845
جيبوتي	1340	1433	1523	1592	1692	1760	1841
موريتانيا	1290	1501	1492	1561	1452	1265	1214
القمر	764	825	788	834	868	880	888
اليمن	1335	1304	1308	1376	1310	900	554
سورية	2912	-	-	-	-	-	-

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص 27.

الفصل الثاني واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

نلاحظ من خلال الجدول أن جميع الدول العربية شهدت تحسنا في مستوى نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية في عام 2010 باستثناء المغرب التي تراجع فيها نصيب الفرد من الناتج بمعدل طفيف بلغ حوالي 0.3%، فقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية في الدول العربية بحوالي 5708 دولار في عام 2010 مسجلا بذلك معدل نمو بلغ نحة 13.4% مقارنة بالسنوات الماضية، حيث سجلت قطر أعلى معدل نمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج بلغ 26.2% في عام 2010، متبوعا بعمان والعراق والسودان بمعدلات نمو بلغت 25.3%، 19.8%، 19.7% على التوالي بفضل الزيادة الهامة في عوائد الصادرات النفطية، وحققت بقية الدول معدلات نمو تراوحت بين 16.9% في موريتانيا و 0.6% في تونس¹، وارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية من حوالي 6996 دولار في عام 2011 إلى حوالي 7682 دولار في عام 2012، حيث سجلت ليبيا أعلى معدل نمو لنصيب الفرد من الناتج، بمعدل بلغ حوالي 119.6% متبوعا بالسودان بمعدل بلغ حوالي 19.6% نتيجة إنخفاض عدد سكانه عقب انفصال شماله عن جنوبه، في المقابل سجلت سوريا أكبر انكماش في نفس المتغير بلغ حوالي 16.1% نتيجة للظروف التي يمر بها الاقتصاد السوري.²

وارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية ككل بحوالي 8109 دولار عام 2013 مسجلا بذلك معدل نمو بلغ حوالي 1.38%، وسجلت ليبيا والسودان أكبر معدلات تراجع لنصيب الفرد من الناتج بين عامي 2012 و 2013، بينما سجلت اليمن، الجزائر والمغرب أعلى معدلات نمو،³ وتراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية من حوالي 7888 دولار في عام 2014 إلى حوالي 6872 دولار في عامي (2015-2016)، مسجلا بذلك معدل إنخفاض بلغ نحو 12.9%، و سجلت السودان أعلى معدل نمو لنصيب الفرد من الناتج بمعدل بلغ نحو 10.9% متبوعا بمصر بمعدل بلغ نحو 7.4%، باستثناء هذين البلدين بالإضافة إلى جيبوتي والأردن سجلت بقية الدول العربية انخفاضا يرجع ذلك بالأساس إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسب تقل عن معدلات نمو عدد السكان.⁴

✓ معدل التضخم :

سجل المتوسط المرجح لمعدل التضخم في الدول العربية ارتفاعا بشكل عام من 4.1% في المتوسط خلال الفترة بين عامي 2000 و 2012 إلى 5.6% عام 2016، وذلك بعد استقراره حول 4.8% خلال عامي 2014 و 2015، وظلت معدلات التضخم عند حدود مقبولة لمعظم الدول العربية ل 13 دولة عربية عام 2017 تقدر ب 4% مقابل استقرارها على مستويات مرتفعة في 6 دول تتراوح بين 4.2% و 18.2%، ويزيد المتوسط العربي بشكل كبير عن المعدل العالمي، إلا أنه ازيد قليلا من معدل التضخم في الدول النامية منذ عام 2014 وحتى عام 2016؛

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص ص 20، 21.

² التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2013، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2013، ص 21.

³ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2014، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص 25.

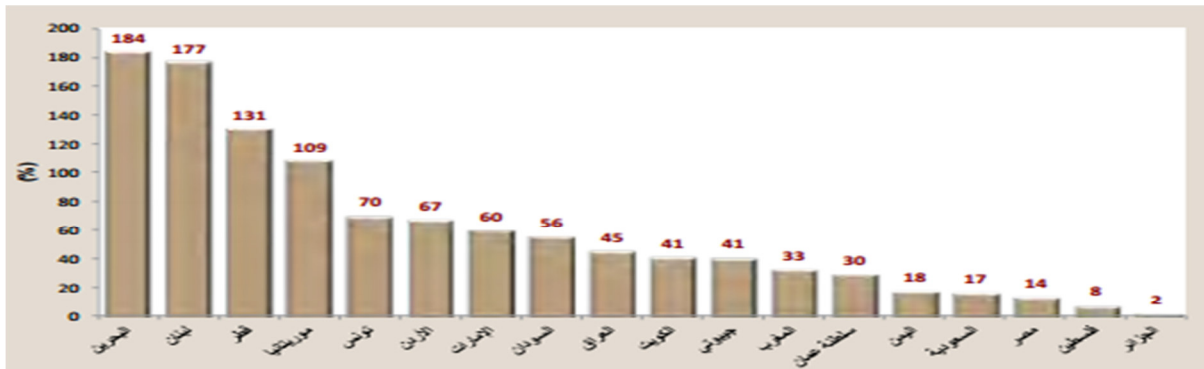
⁴ التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص ص 36، 37.

الفصل الثاني واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

✓ حجم المديونية الخارجية الإجمالية :

نلاحظ من خلال الشكل الموالي ارتفاع حجم المديونية الخارجية الإجمالية للدول العربية من 426.4 مليار دولار كمتوسط للفترة بين عامي 2000 و 2011 إلى 891.3 مليار دولار عام 2014، ثم إلى 878 مليار دولار عام 2015 ثم إلى 923.4 مليار دولار عام 2016، وذلك مع إقدام العديد من دول المنطقة على الاقتراض و إصدار سندات دين سيادية لتمويل العجز في موازنتها العامة، كما ارتفع مؤشر الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من نحو 30.3% كمتوسط للفترة بين عامي 2000 و 2011 إلى 32% عام 2014 ثم إلى 43.3% عام 2015، مع ارتفاعات حادة في هذا المؤشر عام 2016، ووفقا للمعايير الدولية الثلاثة الصادرة عن البنك وصندوق النقد الدوليين لحدود المديونية الخارجية الآمنة، تشير بيانات إلى وجود 10 دول عربية ضمن الحدود الآمنة للمديونية الخارجية للمعيار الأول، حيث لا تتجاوز فيها نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي حاجز ال 50%، في حين توجد 7 دول عربية تتراوح فيها النسبة بين 50 و 90%، ودولتان تزيد فيهما النسبة عن 100% من الناتج المحلي الإجمالي¹، والشكل رقم (2-2) يوضح الدين الخارجي كنسبة من الناتج في الدول العربية لعام 2016 كما يلي :

الشكل رقم (2-2) : الدين الخارجي كنسبة من الناتج في الدول العربية (%) لعام 2016.



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الكويت، 2018، ص 10.

✓ درجة الإنفتاح الاقتصادي :

تدرك الدول أهمية سياسة الانفتاح التجاري من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تحفز التجارة الخارجية على تنشيط الدورة الانتاجية بمختلف القطاعات الاقتصادية، وتباين مؤشر الإنفتاح التجاري في الدول العربية، حيث تجاوز في 9 دول عربية 100% خلال الفترة الزمنية 2010-2016، فقد سجل متوسط الانفتاح التجاري في الإمارات حوالي 176.6%، في حين انخفض المؤشر إلى أقل من 50% في كل من مصر والسودان، وتشير الإحصائيات إلى أن مؤشر نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بلغ فوق 20% باستثناء السودان، فقد بلغ قيمة المؤشر حوالي 13.2%.²

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الكويت، 2018، ص ص 8-10.

² تقرير صندوق النقد العربي لسنة 2017، تنافسية الاقتصادات العربية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص 15.

الفصل الثاني واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

✓ عدد السكان :

ارتفع عدد السكان في الدول العربية من 312.7 مليون نسمة كمتوسط للفترة ما بين عامي 2000 و 2012 إلى 364 مليوناً عام 2016، و 372 مليون نسمة عام 2017، مع ملاحظة تراجع وتيرة الهجرة من المنطقة إلى أوروبا بسبب تشديد القيود مع استمرار وجود تركيز سكاني في 7 دول وهي مصر، الجزائر والعراق والسودان، المغرب والسعودية واليمن، حيث تستحوذ هذه الدول على 83.1% من إجمالي السكان، كما يمثل السكان في الدول العربية 5% من إجمالي عدد السكان في العالم.¹

✓ معدل البطالة :

تشير النتائج إلى ارتفاع متوسط معدل البطالة لمجموعة الدول العربية إلى 10.3% عام 2010 و 11.3% في عام 2011، وكذا 11.5% خلال الفترة 2012-2014؛ والجدير بالذكر أن متوسط معدل البطالة لمجموعة الدول العربية يعتبر الأعلى مقارنة مع الاقاليم الأخرى، حيث ارتفع متوسط معدل البطالة في سبعة دول وهي : الجزائر و مصر والعراق، لبنان وليبيا، المغرب والسودان خلال الفترة 2012-2014 بالمقارنة مع عامي 2010 و 2011، بالمقابل سجلت كل من البحرين والكويت وقطر والسعودية والإمارات معدلات بطالة منخفضة نسبياً تراوحت بين 0.37 و 5.63% عام 2016.²

المطلب الثاني : وضعية مناخ الاستثمار للدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.

ينظر للجاذبية الدولية على أنها قدرة البلد في فترة زمنية محددة على جذب المشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية المجدية في مجالات متعددة واستقطاب عناصر الانتاج المتنقلة من شركات رؤوس أموال وخبرات و مبدعين في مختلف الميادين، وعليه يتكون مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار من 3 مجموعات رئيسية يندرج تحتها 11 مؤشراً فرعياً تنفرع بدورها إلى 58 متغيراً كميّاً، غالبيتها العظمى متوسط قيمة المتغير خلال السنوات الثلاث المتوفرة، وذلك لتعزيز قوة النتائج وتقليل آثار التقلبات في البيانات الناجمة عن الصدمات الخارجية والداخلية والتي قد تبعد مؤقتاً بعض المتغيرات عن مستواها العادي، وتقيس مجموعها قدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي ؛

حلت الدول العربية في المرتبة الخامسة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية في المؤشر العام لجاذبية الاستثمار لعام 2013 بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 28 درجة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 68، وكانت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD قد حلت في المرتبة الأولى و أخيراً دول افريقيا في المرتبة السابعة.³

ومقارنة بعام 2013 تراجع جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة طفيفة نتيجة انخفاض قيمة المؤشر في الدول العربية بمقدار 0.5 نقطة ونسبة 1.47%، وعلى مستوى المجموعات العربية فقد تصدرت دول الخليج بشكل عام الأداء بقيمة 45.8 نقطة من إجمالي 100 نقطة خلال العام 2014 وبمستوى أداء جيد، كما حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية عربياً بقيمة 39.3

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2018، مرجع سابق، ص7.

² تقرير صندوق النقد العربي لسنة 2017، مرجع سابق، ص12.

³ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2013، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الكويت، 2013، ص ص 14-16.

الفصل الثاني واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

نقطة وبمستوى متوسط، حيث تحسن أدائها بنسبة 0.5%، وجاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 34.5 نقطة وبمستوى أداء ضعيف رغم تحسن أدائها بنسبة 1.9%¹.

ومقارنة بعام 2014 فقد ارتفعت جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة طفيفة نتيجة ارتفاع قيمة المؤشر في الدول العربية بمقدار 0.1 نقطة وبنسبة 0.29%، كما تزعمت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للسنة الثالثة على التوالي ترتيب الدول العربية بقيمة 49.9 نقطة من إجمالي 100 نقطة خلال العام 2015 وبمستوى أداء نسبي متوسط، وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 41.4 نقطة من إجمالي 100 نقطة وبمستوى نسبي منخفض، رغم تحسن أدائها مقارنة بمؤشر عام 2014 بنسبة بلغت 2.21%، كذلك جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 39.2 نقطة من إجمالي 100 نقطة وبمستوى أداء نسبي منخفض، والتي تحسن أدائها وجاذبيتها بنسبة 1.38%، وأخيرا حلت دول الأداء الضعيف جدا في المرتبة الرابعة عربيا بقيمة 26.3 نقطة من إجمالي 100 نقطة، وبمستوى ضعيف جدا حيث يلاحظ ارتفاع جاذبيتها للاستثمار بنسبة طفيفة 0.52%².

وتوضح نتائج المؤشر العام للجاذبية أن دول الخليج تصدرت الأداء بأفضل أداء عربي بقيمة 49.6 نقطة من إجمالي 100 نقطة خلال العام 2016³ و 51.1 نقطة خلال العام 2017، حيث حلت في المرتبة الأولى عربيا وبمستوى أداء جيد، إلا أن أداءها على مستوى المؤشر العام ارتفع بشكل طفيف بنسبة 0.1%، كما حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 40.3 نقطة من إجمالي 100 نقطة خلال عام 2016 وبمستوى منخفض يقدر ب 0.52% وبقيمة 42.5 نقطة عام 2017، كذلك جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 38.7 نقطة من إجمالي 100 نقطة عام 2016 و 40.3 نقطة من إجمالي 100، حيث تحسن أداءها ب 0.21% ثم حلت أخيرا دول الأداء المنخفض⁴،

المطلب الثالث : وضعية الدول العربية في المؤشرات الأحد عشر الفرعية لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار.

يقيس المؤشر العام جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال احد عشر مؤشرا فرعيا يرصد كل منها مقوما من المقومات الأساسية لقدرة دولة ما على جذب التدفقات الرأسمالية، والشكل رقم (2-4) يوضح المؤشرات الأحد عشر الفرعية لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار كما يلي:

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2014، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الكويت، 2014، ص9.

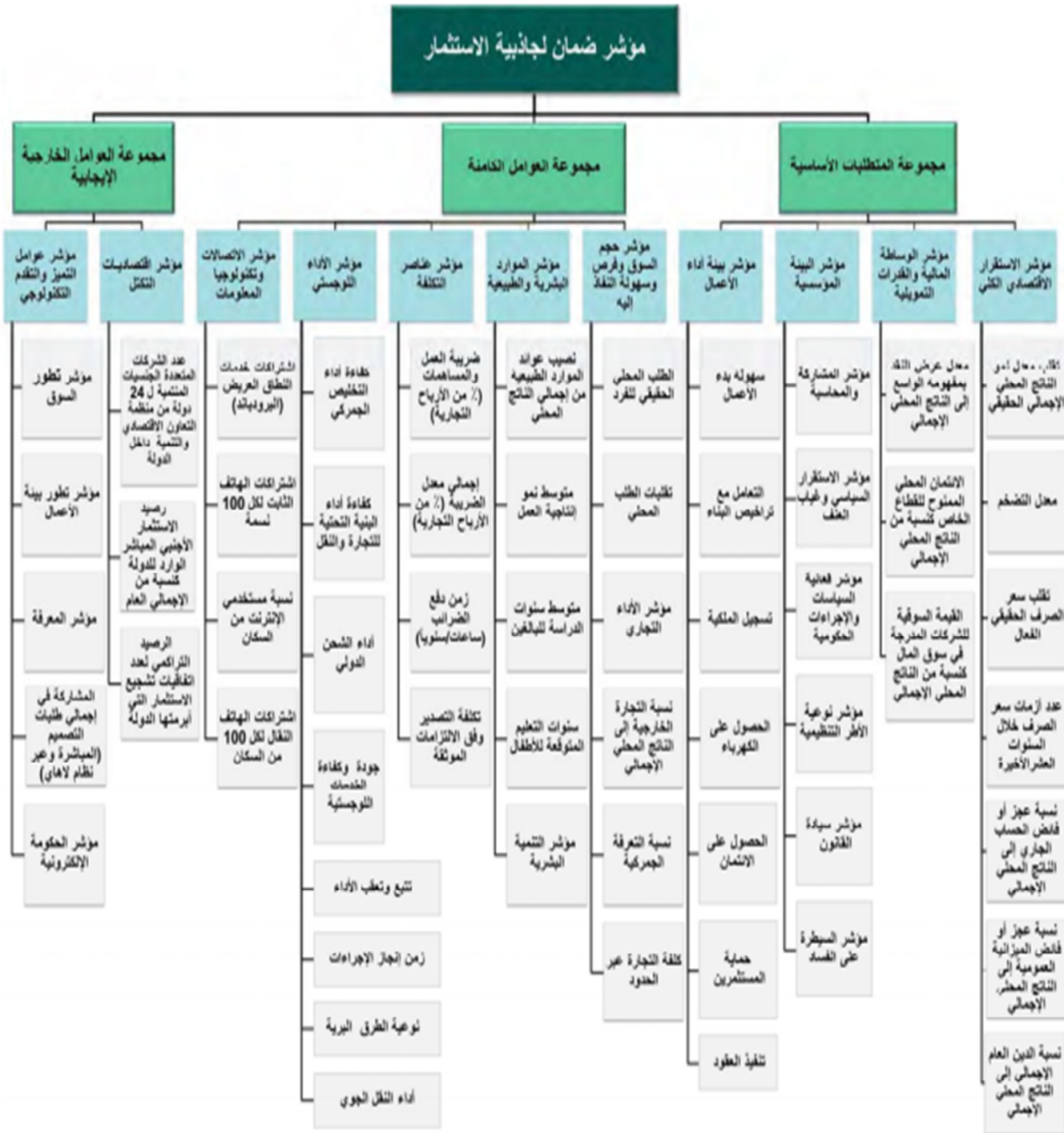
² تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2015، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الكويت، 2015، ص9.

³ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2016، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الكويت، 2016، ص34.

⁴ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2017، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الكويت، 2017، ص28.

الفصل الثاني واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

الشكل رقم (2-3): المؤشرات الأحد عشر الفرعية لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار.



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2017، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2017، ص 27.

الفصل الثاني واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

1) مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي :

حلت الدول العربية المرتبة الرابعة عالميا عام 2013 بقيمة للمؤشر بلغت 68.9 درجة أي قريبة من المتوسط العالمي البالغ 69 درجة، ويعد الأداء العربي في هذا المؤشر الأفضل مقارنة بالمؤشرات الاحد عشر الأخرى حيث يتساوى تقريبا المتوسطان العربي والعالمي حول 69 نقطة عام 2014، حيث تصدرت دول الخليج و بأداء جيد جدا، وحلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية، أما دول المشرق العربي فقد حلت في المرتبة الثالثة تاليها دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة الأخيرة عربيا، ومقارنة بين عامي 2014 و 2015 فقد تحسن أداء جميع المجموعات العربية بنسب تتراوح ما بين 0.93 و 8.37% على التوالي، وحققت دول الخليج العربية عامي 2016 و 2017 على التوالي أفضل أداء في ثلاثة متغيرات أساسية هي استقرار سعر الصرف الحقيقي الفعال وعدد أزمات سعر الصرف وأداء الحساب الجاري والمعاملات الخارجية بقيمة 9.57 نقطة و، أما دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بقيمة 71.2 نقطة وبمستوى أداء جيد في مؤشر تقلب معدل نمو الناتج ونسبة الفائض أو عجز الموازنة من الناتج، تليها دول المشرق العربي بقيمة 8.16 نقطة بمستوى أداء ضعيف جدا ؛

2) مؤشر الوساطة المالية و القدرات التمويلية:

احتلت الدول العربية المرتبة الثالثة عالميا بقيمة 14.3 درجة عام 2013، ورغم الأداء العالمي في هذا المجال متواضع بالأساس إلا أن الأداء العربي في هذا المؤشر جاء أقل منه بشكل عام في 2014 حيث تصدرت دول المشرق العربي تليها دول الخليج العربي، أما في عامي 2015 و 2016 فقد كان مستوى متوسطا للدول العربية لقيمة المؤشر بلغ 11.6 نقطة من إجمالي 100 نقطة، وجاء منخفضا وبفارق كبير عند 11.9 نقطة؛

3) مؤشر البيئة المؤسسية:

جاءت الدول العربية في المرتبة السادسة عالميا بقيمة 38.9 درجة عام 2013، وجاء أداء الدول العربية متواضعا جدا مقارنة بالمتوسط العالمي عام 2014، حيث حلت دول الخليج العربي في المرتبة الأولى عربيا بأداء متوسط عام 2015، حيث حققت الدول العربية متوسطا لقيمة المؤشر بلغ 36.7 نقطة مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 51.4 نقطة عام 2016، وحققت متوسطا لقيمة المؤشر عام 2017 بلغ 36.8 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 51.7 نقطة؛

4) مؤشر بيئة أداء الأعمال :

حلت الدول العربية عام 2013 في المرتبة الخامسة عالميا بقيمة 39.7 درجة، وعرفت الدول العربية أداء متوسط عامي 2014 و 2015 حيث تصدرت دول الخليج كصاحبة أفضل نسبة تحسن بلغت 1.5%، أما عام 2016 فكان أداء أفضل للدول العربية من المتوسط العالمي في متغيرات التعامل مع تراخيص البناء وتسجيل الملكية و الحصول على كهرباء وتنفيذ العقود، وحلت مجموعة الدول العربية في المرتبة الرابعة عالميا وبأداء 65.9 نقطة أقل من المتوسط العالمي 69.8 نقطة عام 2017؛

الفصل الثاني واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

5) مؤشر حجم السوق وفرص سهولة النفاذ إليه :

جاءت الدول العربية عام 2013 في المرتبة الثالثة عالميا بقيمة 30.7 درجة ، ولدى الدول العربية وضعية قريبة من المتوسط العالمي عام 2014، أما عام 2015 فوضعيتها كانت أقل من المتوسط العالمي، ووضعية قريبة من المتوسط العالمي فيما يتعلق بمؤشر حجم السوق و فرص وسهولة النفاذ إليه حيث يبلغ المتوسط العربي 41.4 نقطة فيما يبلغ المتوسط العالمي 46.3 نقطة عامي 2016 و 2017؛

6) مؤشر الموارد البشرية والطبيعية :

حلت الدول العربية في المرتبة الثالثة عالميا بقيمة 45.6 درجة عام 2013، وجاء الأداء العربي في هذا المؤشر عام 2014 قريبا من الأداء العالمي بمستوى متوسط، فقد تقدمت دول الخليج بأداء جيد و حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بأداء ضعيف عام 2015، وحققت الدول العربية متوسطا لقيمة المؤشر بلغ 46.7 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 49 نقطة في عام 2016، و 50 نقطة لكل منهما عام 2017، حيث تقدمت دول الخليج العربية في المؤشر وبفارق كبير عن المتوسط العالمي ؛

7) مؤشر عناصر التكلفة :

حظيت الدول العربية بالمرتبة الثالثة عالميا بقيمة 69.1 درجة عام 2013، وجاء الأداء العربي في هذا المؤشر أعلى من الأداء العالمي المرتفع أصلا عام 2014 بمستوى متوسط، فقد تصدرت دول الخليج وجاءت وحيدة في مجموعة الأداء الجيد جدا لعام 2015، وحققت الدول العربية متوسطا لقيمة المؤشر بلغ 75.2 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 75.8 عام 2016، وتحسن أداء جميع المجموعات العربية عام 2017 فيما استقر أداء دول الخليج مقارنة بعام 2016؛

8) مؤشر الأداء اللوجستي (مؤشر البنية التحتية) :

حلت الدول العربية في المرتبة الرابعة عالميا بقيمة 22.1 درجة عام 2013، وجاء الأداء العربي في هذا المؤشر عام 2014 أقل من الأداء العالمي المنخفض بمستوى ضعيف، وتصدرت دول الخليج وجاءت في مجموعة الأداء الجيد تليها دول المغرب والمشرق العربي بأداء ضعيف عام 2015، وحققت الدول العربية متوسطا لقيمة المؤشر بلغ 35.4 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 44.2 نقطة عام 2016، و بلغ 44.2 نقطة مقارنة مع الأداء العالمي البالغ 51.5 نقطة عام 2017؛

الفصل الثاني واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

9) مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات :

الأداء العربي في هذا المؤشر جاء أقل من الأداء العالمي المنخفض أصلاً بأداء ضعيف عام 2014، فقد تصدرت دول الخليج بأداء جيد تليها دول المشرق والمغرب العربي بأداء متوسط عام 2015، وحققت الدول العربية متوسطاً لقيمة لقيمة المؤشر بلغ 32.8 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 39.5 نقطة عام 2016، و في عام 2017 بلغ 34.7 نقطة حيث جاء أقل من المتوسط العالمي البالغ 40.6؛

10) مؤشر اقتصاديات التكتل :

احتلت الدول العربية في المرتبة الرابعة عالمياً بقيمة 6.5 درجة عام 2013، وجاء أداء المتوسط العربي في هذا المؤشر عام 2014 أقل من الأداء العالمي المنخفض، وتصدرت دول المشرق العربي المجموعات العربية وجاءت وحيدة في مجموعة الأداء المتوسط، وحلت دول المغرب العربي المرتبة الثانية تاليها دول الخليج عام 2015، وحققت الدول العربية متوسطاً لقيمة المؤشر بلغ 12.8 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 15.9 نقطة عام 2016، وجاءت بقيمة 13.2 نقطة في هذا المؤشر عام 2017 مقارنة بالأداء العالمي البالغ 15.9 نقطة؛

11) مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي :

جاءت الدول العربية في المرتبة السادسة عالمياً بقيمة 9.6 درجة في عام 2013، وأداء المتوسط العربي في هذا المؤشر عام 2014 جاء أقل من الأداء العالمي بشكل واضح بمستوى ضعيف، فقد تصدرت دول الخليج المجموعات العربية عام 2015 وجاءت وحيدة في مجموعة الأداء المتوسط تليها دول المشرق بأداء ضعيف، حيث حققت الدول العربية متوسطاً لقيمة المؤشر بلغ 28 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 35.7 نقطة عام 2016، و 27.2 نقطة مقارنة بالأداء العالمي البالغ 34.5 نقطة عام 2017.¹

المطلب الرابع: وضعية مناخ الاستثمار للدول العربية في مؤشر سهولة أداء الأعمال .

يتتبع تقرير بيئة أداء الأعمال الإصلاحات التنظيمية التي تهدف إلى توفير المزيد من السهولة في أداء الأعمال في العالم والدول العربية ، والجدول رقم (2-3) يوضح ترتيب الدول العربية في مؤشر سهولة ممارسة أداء الأعمال خلال الفترة 2010-2017 كما يلي:

¹ من إعداد الطلبة اعتماداً على تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات للسنوات 2014، 2013، 2015، 2016، 2017.

الفصل الثاني واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

الجدول رقم (2-3): ترتيب الدول العربية في مؤشر سهولة ممارسة أداء الأعمال خلال الفترة (2010-2017) .

الدول العربية	2010		2011		2012		2013		2014		2015		2016		2017	
	الترتيب عالميا	الترتيب داخل الاقليم	الترتيب عالميا	الترتيب داخل الاقليم	الترتيب عالميا	الترتيب داخل الاقليم	الترتيب عالميا	الترتيب داخل الاقليم	الترتيب عالميا	الترتيب داخل الاقليم	الترتيب عالميا	الترتيب داخل الاقليم	الترتيب عالميا	الترتيب داخل الاقليم	الترتيب عالميا	الترتيب داخل الاقليم
الامارات	32	3	35	2	33	2	26	2	23	1	22	1	31	1	26	1
الاردن	-	-	95	9	96	9	106	9	119	10	117	11	113	9	118	8
البحرين	19	2	33	4	38	4	42	4	46	3	53	4	65	2	63	2
تونس	68	7	40	5	46	5	50	6	51	6	60	5	74	5	77	5
الجزائر	135	10	143	16	148	16	152	14	163	14	154	12	163	14	156	12
السعودية	12	1	10	1	12	1	22	1	26	2	49	2	82	7	94	7
السودان	153	12	135	15	135	15	143	12	149	12	160	14	159	12	168	14
سوريا	-	-	136	14	134	14	144	13	165	15	175	15	175	15	173	15
العراق	152	11	159	18	164	18	165	15	151	13	156	13	61	13	165	13
عمان	65	6	53	6	49	6	47	5	47	4	66	6	70	4	66	3
قطر	38	4	38	3	36	3	40	3	48	5	50	3	68	3	83	6
الكويت	61	5	71	7	67	7	82	7	104	8	86	8	101	8	102	8
لبنان	107	8	103	11	104	11	115	11	111	9	105	9	123	10	126	11
مصر	-	-	108	12	110	12	109	10	128	11	112	10	131	11	122	10
المغرب	128	9	115	8	94	8	97	8	87	7	71	7	75	6	68	4

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير البنك الدولي لسهولة أداء الأعمال للسنوات 2010، 2011، 2012، 2013،

2014، 2015، 2016، 2017.

الفصل الثاني واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن دول الخليج تصدرت على عدد من دول المغرب العربي والمشرق العربي في مؤشر البنك الدولي الخاص بسهولة ممارسة الأعمال لعام 2010، حيث احتلت السعودية المرتبة الأولى عربيا و12 عالميا والبحرين المرتبة الثانية عربيا و19 عالميا، تليها الامارات، قطر والكويت على التوالي بترتيب 32، 38، 61 عالميا، أما دول المغرب العربي احتلت كل من المغرب، الجزائر و تونس 128، 135، 68 على التوالي مقابل 183 اقتصاد .

حافظت السعودية على تصدرها المؤشر عربيا بترتيب عالمي متقدم للغاية لعامي 2011 و2012 تليها الامارات في المركز الثاني عربيا، أما قطر المركز الثالث عربيا تليها كل من البحرين و تونس على التوالي، حيث جاءت دول الخليج العربي ضمن المراكز العشرة الأولى عربيا إضافة إلى تونس والمغرب والأردن.

بقيت السعودية محافظة على تصدرها المؤشر عربيا عام 2013 بترتيب 26 عالميا حيث تراجع مقارنة بعامي 2011 و2012، تليها الامارات التي تحسن أداءها بترتيب 26 عالميا، وحافظت قطر والبحرين على ترتيبها عربيا مع تراجع طفيف في ترتيبها عالميا تليهما عمان بترتيب 47 عالميا، أما دول المغرب العربي فاحتلت كل من تونس، المغرب والجزائر الترتيب 50، 97، 152 عالميا مقابل 185 اقتصاد .

من جانب آخر صنف تقرير البنك الدولي لعامي 2014، 2015 الامارات الأولى عربيا بترتيب عالمي 23، 22 على التوالي والسعودية في المرتبة الثانية عربيا، حيث جاءت دول الخليج ضمن المراكز الأولى عربيا، أما دول المغرب العربي فاحتلت كل من تونس، المغرب والجزائر الترتيب العالمي 51، 87، 163 على التوالي لعام 2014 و 60، 71، 154 على التوالي لعام 2015 مقابل 189 اقتصاد.

وظلت دول الخليج محافظة على الصدارة لعامي 2016 و 2017 وجاءت ضمن المراكز الأولى عربيا، حيث احتلت الامارات المرتبة الأولى عربيا و بترتيب عالمي 31، 26 على التوالي لعامي 2016 و 2017، كذلك البحرين حافظت على الترتيب الثاني عربيا و 65، 63 عالميا على التوالي، وقطر في المرتبة الثالثة عربيا بترتيب 68 عالميا لعام 2016، أما عمان فاحتلت المرتبة بترتيب 70 عالميا وتحسن أداءها عام 2017 حيث احتلت المرتبة الثالثة عربيا و 66 عالميا، أما دول المغرب العربي حافظت تونس على المرتبة الخامسة عربيا لعامي 2016 و 2017 بتراجع طفيف لترتيبها عالميا 74، 77، و احتلت المغرب المرتبة السادسة عربيا بترتيب 75 عالميا عام 2016 وتحسن أداءها عام 2017، حيث احتلت المرتبة الرابعة عربيا بترتيب 68 عالميا، والجزائر تحسن أداءها عام 2017 مقارنة عام 2016 حيث احتلت الترتيب الحادي عشر عربيا بترتيب 156 مقابل الرابع عشر عربيا بترتيب 163 عالميا .

المبحث الثالث: حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتسم بيئة الأعمال الدولية الراهنة باحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول العربية، وذلك نتيجة للدور الهام الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الاستثمارية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في خلق المزيد

الفصل الثاني واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

من فرص العمل وتعزيز قواعد الإنتاج والتصدير وتحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق مزايا تنافسية للاقتصاد العربي ورفع مستويات الدخل والمعيشة.

المطلب الأول: رصد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة 2010-2016.

تمتلك الدول العربية كغيرها من دول العالم حصة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وباعتبار الدول العربية تملك وفرة مادية وموارد طبيعية فإنها تعمل جاهدة لجذب هذه الاستثمارات إليها، وبالتالي يجدر بنا رصد حركة هذه الاستثمارات .

استقطبت الدول العربية ما يقارب 64.3 مليار دولار من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال عام 2010، الأمر الذي يعني انخفاض على مستوى الدول العربية ككل بمعدل 23.4%، ويعزي هذا الانخفاض في التدفقات الواردة إلى الدول العربية إلى استمرار تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المستقبلية الرئيسية و لاسيما السعودية التي تستحوذ على أكثر من ثلث التدفقات الواردة وهبوطها بنحو 41 %، حيث تصدرت السعودية قائمة الدول المضيفة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لعام 2010 بقيمة 21.6 مليار دولار، وحلت قطر الترتيب الثاني حيث بلغت التدفقات إليها نحو 6.6 مليار دولار، وتراجعت إجمالي التدفقات في مصر والسودان، الأردن و الجزائر لتبلغ 6.7، 3.7، 1.7، 2.1 مليار دولار على التوالي، وفي المقابل ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى لبنان، العراق وليبيا لتبلغ 4.95، 1.9، 3.1 مليار دولار، وقدرت الاستثمارات الصادرة في الدول العربية 14607 مليون دولار وكانت السعودية أول بلد عربي مصدر لها بتدفقات قدرها 3906.8 مليون دولار، ثم الكويت بنصيب 2069 مليون دولار، تليها كل من الامارات وقطر بنحو 2015 و 1863.20 مليون دولار، ومصر برصيد 175.50 مليون دولار، ثم المغرب، لبنان والبحرين، عمان، تونس والأردن بحوالي 576.1، 573.8، 334، 334، 73.7، 52 مليون دولار على التوالي ، وشهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية انخفاضا بمعدل 37.4% لتبلغ 43 مليار دولار عام 2011 ، وقد حلت السعودية المرتبة الأولى على التوالي كأكبر مستقبل بتدفقات بلغت قيمتها 186.9 مليار دولار تلتها الامارات في المرتبة الثانية بقيمة 85.4 مليار دولار ثم مصر والمغرب بقيمة 72.6، 46.3 مليار دولار على التوالي، ثم لبنان في المرتبة الخامسة بقيمة 40.6 مليار دولار، أما فيما يتعلق بإجمالي تدفقات الاستثمار الاجنبي الصادرة في الدول العربية، فقد شهدت ارتفاعا لافتا لتصل إلى 24.6 مليار دولار خلال عام 2011 محققة ارتفاعا بنسبة 24.3% مقارنة بنحو 19.8 مليار دولار عام 2010، وقد حلت الكويت في المرتبة الأولى عربيا كأكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات بلغت 8711 مليون دولار، تليها قطر في المرتبة الثانية بقيمة 6027 مليون دولار، ثم السعودية في المرتبة الثالثة بقيمة 3442 مليون دولار والامارات في المرتبة الرابعة بقيمة 2178 مليون دولار.¹

وحدث ارتفاع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى للدول العربية بنسبة بلغت 9.8% من نحو 42.9 مليار دولار عام 2011 إلى 47.1 مليار دولار عام 2012، حيث تصدرت كل من السعودية والامارات ولبنان قائمة الدول العربية من حيث جذب الاستثمار بحصص 25.8%، 20.4%، 7.8% على التوالي، ثم الجزائر في المرتبة الرابعة وبحصة 6.2%، والمغرب في المرتبة الخامسة بقيمة 2887 مليون دولار، ثم مصر، السودان وتونس بقيمة 2798، 2488، 1944 مليون دولار على التوالي، وشهدت التدفقات

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011، مرجع سابق، ص ص 97-99.

الفصل الثاني واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

الصادرة لعام 2012 ارتفاعا مقارنة بالسنوات الماضية، وقد حلت الكويت في المرتبة الأولى كأكبر مصدر عربيا بتدفقات بلغت 3231 مليون دولار، تليها قطر في المرتبة الثانية بنحو 1840 مليون دولار، ثم كل من السعودية الامارات وعمان بقيمة 4402، 2536، 877 مليون دولار على التوالي؛

وتراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية خلال عام 2013، نتيجة تأثيرها بتراجع أداء الاقتصاد العالمي إضافة إلى التطورات المحلية التي تشهدها بعض الدول العربية بنسبة بلغت 9% من 53.5 مليار دولار عام 2012 إلى 48.5 مليار دولار عام 2013، حيث تصدرت السعودية بقيمة 208.3 مليار دولار، ثم تلتها الامارات في المركز الثاني بقيمة 105.5 مليار دولار، كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 85 مليار دولار، ثم لبنان رابعا بقيمة 55.6 مليار دولار، تليها المغرب في المركز الخامس بقيمة 50.3 مليار دولار، وشهدت التدفقات الصادرة ارتفاعا كبيرا بقيمة 29.5 مليار دولار عام 2013، ومثلت دول الخليج المصدر الرئيسي لهته التدفقات، حيث تصدرت الكويت بقيمة 8.4 مليار دولار، تلتها قطر بقيمة 8 مليارات، ثم السعودية والامارات بقيمة 4.9 و2.9 مليار دولار على التوالي، تليها عمان في المرتبة الخامسة بقيمة 1.4 مليار دولار؛

أما في عام 2014 شهدت التدفقات الواردة إلى الدول العربية تراجعاً بنسبة 8% من 47.5 مليار دولار عام 2013 إلى 44 مليار دولار عام 2014، حيث تصدرت السعودية بقيمة 2016 مليار دولار، ثم تلتها الامارات في المركز الثاني بقيمة 115.6 مليار دولار، كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 87.9 مليار دولار، ثم حل لبنان رابعا بقيمة 56.8 مليار دولار، تليها المغرب في المركز الخامس بقيمة 51.7 مليار دولار، وشهدت التدفقات الصادرة تراجعاً بقيمة 33.4 مليار دولار عام 2014، حيث تصدرت الكويت بقيمة 13 مليار دولار، تلتها قطر بقيمة 6.7 مليار دولار ثم السعودية في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 5.4 مليارات، ثم الامارات في المركز الرابع بقيمة 3 مليارات، ثم لبنان في المرتبة الخامسة بقيمة 1.9 مليار دولار،¹ وفي عام 2015 شهدت التدفقات الواردة للدول العربية تراجعاً بنسبة 10% من 44.3 مليار دولار عام 2014 إلى 40 مليار دولار عام 2015، حيث تصدرت الامارات بنحو 11 مليار دولار، تلتها السعودية في المركز الثاني بقيمة 8.1 مليار دولار، كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 6.9 مليار دولار، ثم حلت العراق رابعا بقيمة 3.5 مليار دولار ثم المغرب في المركز الخامس بقيمة 3.2 مليار دولار، وشهدت التدفقات الصادرة من الدول العربية لعام 2015 قفزة بلغت 28.4 مليار دولار، حيث تصدرت الامارات القائمة بقيمة 9.3 مليار دولار تلتها السعودية بقيمة 5.5 مليار دولار، ثم الكويت في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 5.4 مليار دولار وقد حلت قطر في المرتبة الرابعة بقيمة 4 مليارات، ثم ليبيا في المرتبة الخامسة بقيمة 864 مليون دولار.²

وشهدت التدفقات الواردة إلى الدول العربية لعام 2016 ارتفاعاً بنسبة 25% من 24.6 مليار دولار عام 2015 إلى 30.8 مليار دولار عام 2016، حيث استحوذت كل من الامارات ومصر والسعودية بقيم بلغت 9، 8.1، 7.5 مليارات دولار على التوالي، وسجلت التدفقات الصادرة من الدول العربية تراجعاً حيث بلغت 31.3 مليار دولار عام 2016، ومثلت الامارات والسعودية وقطر

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2014، مرجع سابق، ص ص 73، 74.

² تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2016، مرجع سابق، ص 78.

الفصل الثاني واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

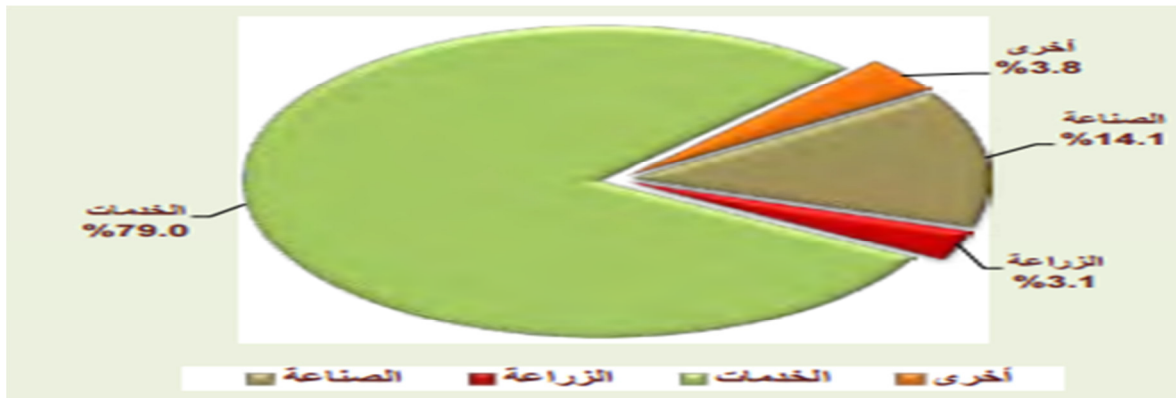
وعمان ولبنان على التوالي المصادر الرئيسية للتدفقات الصادرة بقيمة 15.7، 8.3، 7.9، 8.6، 7.7 مليار دولار لعام 2016، في حين شهدت الكويت عودة تدفقات صادرة بقيمة 6.3 مليار دولار.¹

المطلب الثاني : تطور الاستثمارات العربية البينية .

تعرف الاستثمارات العربية البينية بأنها تلك التدفقات الرأسمالية التي يكون مصدرها مواطنون عرب طبيعيون ومؤسسات عربية من خارج الدول العربية المضيفة، والتي توظف في مشاريع خاصة أو عامة أو مختلطة تدار على أسس تجارية.²

ونلاحظ من خلال الشكل الموالي أن إجمالي تدفقات الاستثمارات المباشرة العربية البينية خلال عام 2010 قد بلغت نحو 5.7 مليار دولار، وقد تصدرت السودان قائمة الدول المضيفة حيث بلغت قيمة هذه التدفقات 2.9 مليار دولار، تليها مصر بحوالي 1.5 مليار دولار، ثم المغرب، الأردن و اليمن بحوالي 616، 265، 192 مليون دولار على التوالي، وعلى صعيد توزيع التدفقات العربية البينية قطاعيا، تشير البيانات الواردة من 4 دول عربية شملت المغرب، اليمن و تونس والسودان إلى أن معظم الاستثمارات العربية البينية تركزت في قطاعي الصناعة والخدمات وبلغت 93.1%، إذ استحوذ قطاع الخدمات على ما نسبته 79% من الإجمالي، وقطاع الصناعة على ما نسبته 14.1%، بينما اقتصر حصة قطاع الصناعة على 3.1% من الإجمالي، والشكل رقم (2-4) يوضح التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات المباشرة العربية البينية خلال عام 2010 كما يلي:

الشكل رقم (2-4): التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات المباشرة العربية البينية خلال عام 2010.



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2010، ص 83.

حيث تصدرت مصر القائمة بتدفقات بلغت حوالي 2.3 مليار دولار من إجمالي الاستثمارات العربية البينية الصادرة، تركزت معظمها في السودان، وجاءت السعودية ثاني أكبر الدول المصدرة للاستثمارات العربية البينية بما قيمته 923 مليون دولار تركزت في مصر، السودان والأردن، وحلت الامارات بالمركز الثالث بحوالي 830 مليون دولار تركزت معظمها في مصر والمغرب .

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2017، مرجع سابق، ص 15.

² بوخاري عبد الحميد، الاستثمارات العربية البينية الواقع والآفاق، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010، ص 3.

الفصل الثاني واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

ونلاحظ من خلال الشكل الموالي قد بلغت إجمالي تدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال عام 2011 نحو 6.82 مليار دولار أي بارتفاع بلغ معدله 113%، أما التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمارات العربية البينية الواردة، فقد تصدرت الجزائر قائمة الدول المضيفة بقيمة 5.4 مليار دولار، تليها مصر بنحو 1.1 مليار دولار، ثم الأردن و تونس بحوالي ، 265، 121 مليون دولار على التوالي، وتصدرت الامارات قائمة الدول المضيفة للتدفقات الصادرة بحوالي 5.8 مليار دولار تركزت معظمها في الجزائر و مصر، الأردن وتونس، وجاءت قطر ثاني أكبر الدول المصدرة للاستثمارات العربية البينية بقيمة 231 مليون دولار تركزت في مصر وتونس، وحلت السعودية بالمركز الثالث بقيمة 219.6 مليون دولار تركزت معظمها في مصر، وتشير البيانات الواردة من 5 دول عربية، شملت الأردن، تونس، الجزائر، مصر، اليمن إلى أن معظم الاستثمارات العربية لبينية تركزت في قطاعي الخدمات بحصة بلغت 87%، كما استحوذ قطاع الصناعة على مانسته 4%، وقطاع الزراعة على 3% من الإجمالي وبينما اقتصرت حصة القطاعات الأخرى على 6% من الإجمالي، والشكل رقم (2-5) يوضح التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات العربية المباشرة الوافدة إلى الدول العربية لعام 2011 كمايلي:

الجدول رقم (2-4): التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات العربية المباشرة الوافدة إلى الدول لعام 2011 .

الدولة القطاع	الأردن	تونس	الجزائر	مصر	اليمن	الإجمالي
الخدمات	37.3	98.8	5235.4	537.5	6.2	5915.3
الصناعة	225.8	8.9	110.4	45.1	0.6	300.5
الزراعة	1.8	-	-	191.0	24.6	217.4
أخرى	-	13.3	-	369.2	-	382.5
إجمالي	264.9	120.9	5345.8	1052.6	31.5	6815.6

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2011، ص129.

و في عامي 2012 و 2013 بلغ إجمالي تدفقات الاستثمارات العربية البينية نحو 3.4 مليار دولار، حيث سجلت التدفقات الواردة انخفاضاً كبيراً بنسبة 73.3%، حيث تصدرت المغرب قائمة الدول المضيفة للاستثمارات العربية البينية بقيمة بلغت 1.12 مليار دولار، تليها مصر بحوالي 984 مليون دولار، ثم تونس والكويت بحوالي 623، 393 مليون دولار على التوالي، وتصدرت الامارات قائمة الدول المصدرة للاستثمارات العربية البينية بتدفقات بلغت 1.3 مليار دولار تركزت معظمها في المغرب ومصر، وجاءت قطر ثاني أكبر الدول المصدرة للاستثمارات بما قيمته 664 مليون دولار تركزت معظمها في تونس ومصر، وحلت السعودية في المركز الثالث بنحو 360 مليون دولار تركزت معظمها في مصر، والشكل رقم (2-6) يوضح تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدولة من الدول العربية لعامي 2012-2013 كمايلي :

الفصل الثاني واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

الجدول رقم (2-5): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدولة من الدول العربية لعامي 2012-2013.

(بالمليون دولار)

الإجمالي	الدول المستضيفة للاستثمارات (الواردة)								
	اليمن	الجزائر	البحرين	الأردن	الكويت	تونس	مصر	المغرب	الدولة
1312.7	-	-	3.1	0.7	-	44.4	418.3	846.2	الإمارات
663.5	-	-	5.0	0.4	-	509.2	85.5	63.4	قطر
360.0	1.0	-	20.4	2.9	-	0.3	201.5	134.0	السعودية
140.6	-	-	-	16.2	-	-	98.8	25.6	البحرين
103.2	-	-	-	0.2	-	29.5	58.5	15.0	الكويت
46.7	2.0	-	-	43.5	-	1.0	-	0.1	العراق
62.3	-	14.7	-	2.7	-	0.5	31.2	13.2	لبنان
16.4	-	-	-	-	-	16.4	-	-	المغرب
14.2	-	-	-	12.1	-	1.2	-	0.9	مصر
18.3	-	-	-	-	-	-	3.3	15.0	تونس
19.0	-	-	-	-	-	10.1	6.7	2.2	ليبيا
15.6	0.1	-	1.0	-	-	1.9	12.3	0.3	الأردن
8.4	-	-	-	-	-	8.1	-	0.4	الجزائر

الدول العربية المستثمرة (المصدرة)

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2012-2013، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2013-2012، ص78.

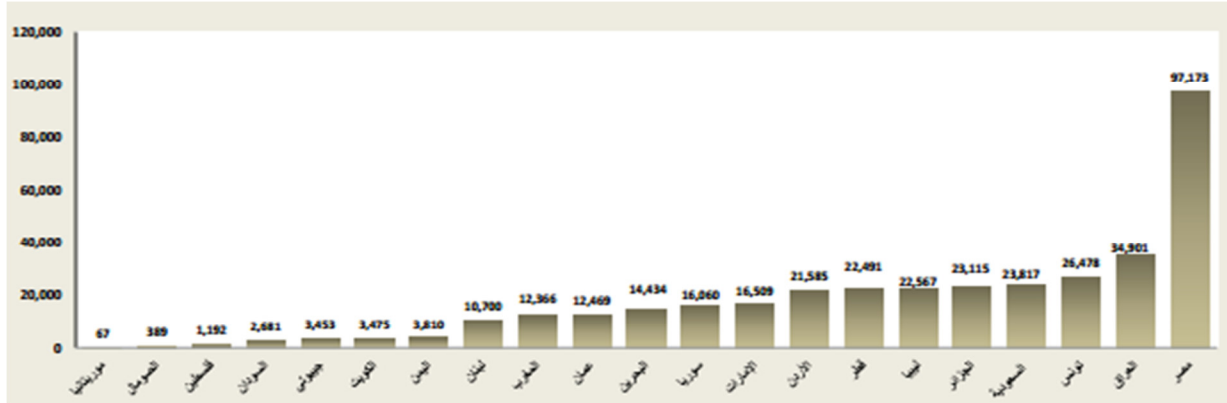
أما على مستوى التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية الواردة، فتشير نفس البيانات الواردة من 8 دول عربية إلى أن معظمها تركزت في قطاعي الخدمات والصناعة بحصة بلغت 99.7%، إذ استحوذ قطاع الخدمات على ما نسبته 69.4%، أما قطاع الصناعة على ما نسبته 30.3%، بينما اقتصر حصة قطاع الزراعة على 0.3% من الإجمالي .

وحسب الدول المستقبلية لتدفقات الاستثمارات العربية البينية ما بين عام 2003 و 2014، فقد تصدرت مصر الدول العربية بقيمة 97.2 مليار دولار، تلتها العراق بنحو 35 مليار دولار، ثم تونس، السعودية والجزائر بحوالي 26.5، 23.8، 23.1 مليار دولار على التوالي، والشكل رقم (2-7) يوضح إجمالي الاستثمارات العربية البينية المنفذة ما بين عام 2003 و 2014 حسب الدول المستقبلية كما يلي:

الفصل الثاني واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

والشكل رقم (2-5): إجمالي الاستثمارات العربية البينية المنفذة ما بين عام 2003 و 2014 حسب الدول المستقبلية .

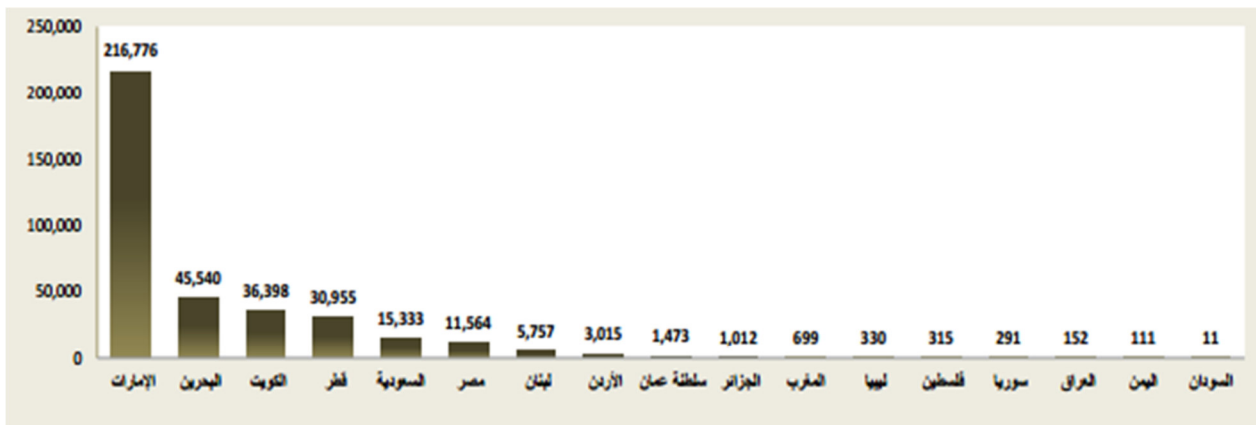
(بالمليون دولار)



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2014، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2014، ص 87.

وحسب الدول المصدرة لتدفقات الاستثمارات العربية البينية، فقد تصدرت الامارات بقيمة 217 مليار دولار، تلتها البحرين في المرتبة الثانية بقيمة 45.5 مليار دولار، وحلت الكويت في المرتبة الثالثة بقيمة 36.4 مليار دولار، ثم قطر، السعودية ومصر بحوالي 31، 15.3، 11.6 مليار دولار على التوالي، والشكل رقم (2-8) يوضح إجمالي الاستثمارات العربية البينية المنفذة ما بين عام 2003 و 2014 حسب الدول المصدرة كمايلي:

الشكل رقم (2-6): إجمالي الاستثمارات العربية البينية المنفذة ما بين عام 2003 و 2014 حسب الدول المصدرة. (بالمليون دولار)



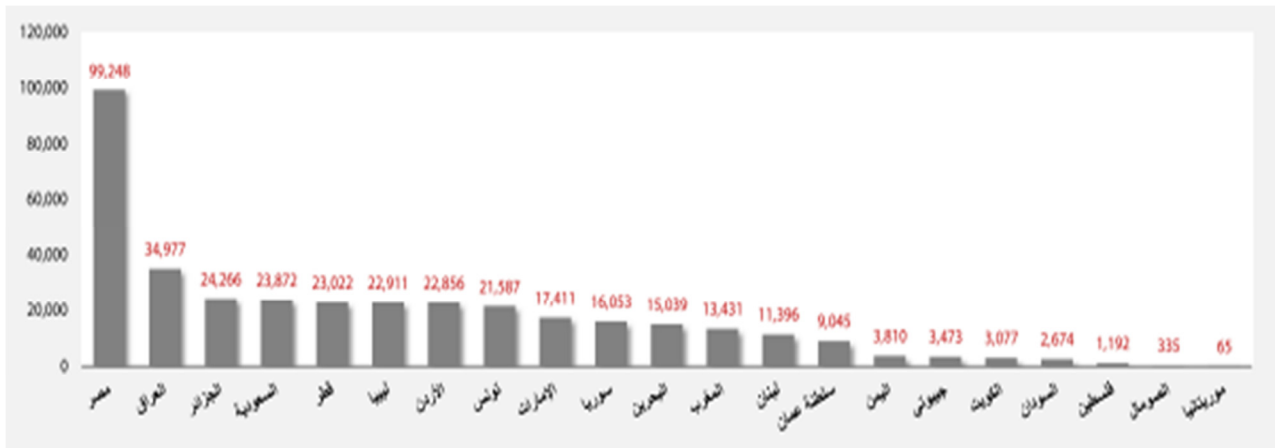
المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2014، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2014، ص 88.

الفصل الثاني واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

وقدرت قيمة الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة مابين عامي 2003 و 2015 بما يقارب 370 مليار دولار، وحسب الدول المستقبلية فقد تصدرت مصر قائمة الدول العربية باستحواذها على 99.3 مليار دولار من الاستثمارات، تليها العراق بقيمة 35 مليار دولار ثم الجزائر في المرتبة الثالثة بقيمة 24.3 مليار دولار، وحلت السعودية في المرتبة الرابعة بقيمة 23.9 مليار دولار، ثم قطر وليبيا بحوالي 23، 22.9 مليار دولار على التوالي، والشكل رقم (2-9) يوضح إجمالي الاستثمارات العربية البينية المنفذة مابين عام 2003 و 2015 حسب الدول المستقبلية كما يلي:

الشكل رقم (2-7): إجمالي الاستثمارات العربية البينية المنفذة مابين عام 2003 و 2015 حسب الدول المستقبلية.

(بالمليون دولار)



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2015، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2015، ص 87.

وحسب الدول المصدرة فقد تصدرت الامارات مجموعة من الدول بقيمة 212.6 مليار دولار، تلتها البحرين في المرتبة الثانية بقيمة 49.2 مليار دولار، وحلت الكويت في المرتبة الثالثة بقيمة 34.7 مليار دولار ثم قطر و السعودية ومصر بحوالي 30.1، 15.5، 12.3 مليار دولار، والشكل رقم (2-10) يوضح إجمالي الاستثمارات العربية البينية المنفذة مابين عام 2003 و 2015 حسب الدول المصدرة كمايلي:

الفصل الثاني واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

الشكل رقم (2-8): إجمالي الاستثمارات العربية البينية المنفذة ما بين عام 2003 و 2015 حسب الدول المصدرة.

(بالمليون دولار)



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2015، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2015، ص 88.

ويعد قطاع الخدمات المالية الأهم في استقطابه للمشروعات العربية البينية لعام 2014، حيث حظي بحصة تبلغ نحو 27.8% من إجمالي الاستثمارات تلاه قطاع المنسوجات بحصة 13.2% ثم قطاع خدمات الأعمال بحصة 8.6% ثم قطاع العقارات في المرتبة الرابعة وبحصة 7.3%.

وقدرت قيمة الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين 2003 و 2016 بما يزيد على 310 مليارات وبتخفيض بلغ 60 مليار دولار، وحسب الدول المستقبلية لتدفقات الاستثمارات العربية البينية فقد تصدرت مصر قائمة الدول العربية باستحواذها على 68.9 مليار دولار، تلتها السعودية بقيمة 31.4 مليار دولار ثم الجزائر في المرتبة الثالثة بقيمة 24.3 مليار دولار، تليها ليبيا و الأردن بقيمة 22.9، 22.9 مليار دولار على التوالي، وحسب الدول المصدرة فقد تصدرت الامارات بقيمة 156.3 مليار دولار، تلتها البحرين في المرتبة الثانية بقيمة 38.5 مليار دولار، وحلت الكويت في المرتبة الثالثة بقيمة 37.1 مليار دولار، ثم قطر والسعودية بقيمة 30.4، 18.1 مليار دولار على التوالي ثم مصر في المرتبة السادسة بقيمة 13.7 مليار دولار، ثم بقية الدول، ويعد قطاع الخدمات المالية الأهم في استقطابه للمشروعات العربية البينية حيث حظي بحصة تبلغ نحو 33.1%، تلاه قطاع خدمات الأعمال والغذاء والتبغ والعقارات و النسوجات بحصة 6.5% لكل منهم، والشكل رقم (2-11) يوضح الاستثمارات البينية للدول العربية حسب التوزيع القطاعي لعام 2016 كمايلي :

الفصل الثاني واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

الجدول رقم (2-6): الاستثمارات البينية للدول العربية حسب التوزيع القطاعي لعام 2016 .

التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع	القطاعات
695.9	51	الخدمات المالية
66.0	10	خدمات الأعمال
237.9	10	الغذاء والتبغ
3529.7	10	العقارات
44.3	10	المنسوجات
78.4	9	خدمات البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات
73.8	8	منتجات المستهلك
136.2	8	الفنادق والسياحة
2591.8	5	الفحم والنفط و الغاز الطبيعي
71.9	5	وسائل النقل
3700.0	3	الطاقة المتجددة (البديلة)
188.9	3	مجال الاتصالات
36.9	3	الالكترونيات الاستهلاكية
179.1	3	الرعاية الصحية
3.7	3	الآلات الصناعية والمعدات والأدوات
633.3	3	الصيدلة
13120.8	144	الإجمالي

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2016، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2016، ص91.

المطلب الثالث: عوائق الاستثمار الأجنبي في الدول العربية .

رغم الموارد التي تتوفر عليها الدول العربية، إلا أن هناك عدم توازن بين ما يمتلكه من إمكانات و ما تحصل عليه من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر رغم الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار فيها، مما يثبت وجود عوائق تواجه المستثمرين الأجانب في الدول العربية، وتتمثل هذه العوائق في مايلي :¹

¹ جوامع ليبية ، مرجع سابق، ص ص 160-165.

الفصل الثاني واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

✓ عوائق تشريعية:

تعاني معظم الدول العربية من عدم اكتمال الإطار التشريعي المنظم لقطاع العمال، إضافة إلى وجود قصور كبير في تطبيق القوانين الموجودة أو تضاربها مما يؤدي إلى تعطيلها، رغم قيام غالبية هذه الدول خلال العشرة الأخيرة بوضع قوانين خاصة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تضمنت العديد من الإعفاءات والضمانات والحوافز التي من شأنها أن تشجع المستثمر، كما اتبعت نسق التفتيح على العالم الخارجي من خلال النص على فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات كانت سابقا حكرا على القطاع العام، إلا أنها لا تزال تواجه العديد من نقاط الضعف على مستوى قوانين الاستثمار خاصة من جانب قلة وضوحها وعدم ثباتها، أو تنفيذها بشكل دقيق؛

✓ عوائق إدارية :

تعاني معظم الدول العربية من تعدد مراكز القرار التي يتعامل معها المستثمر، وذلك لتعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار، إضافة إلى تعقيد الإجراءات الحكومية المتعلقة بالترخيص للاستثمار، ونقص الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتسيير بعض المشروعات الاستثمارية على اسس تجارية سليمة، وانعدام الشفافية وكثرة البيروقراطية والفساد؛

✓ عوائق سياسية واجتماعية :

من بين هذه العوائق السياسية والاجتماعية نذكر ما يلي :

- عدم الاستقرار السياسي في عدد مهم من الدول العربية ؛
- عدم استقرار الأوضاع الأمنية في بعض الدول العربية ؛
- التفكك السياسي وتكرار الصراعات والحكم السلطوي ؛
- الضعف المسجل والغالب على منظمات المجتمع المدني فيها ؛
- عدم تهيئة الرأي العام المحلي بفكرة وجود مستثمرين أجانب داخل دولتهم ؛
- عدم إمكانية السيطرة شبه التامة على الفساد، إلى جانب عدم ارتقاء مستوى سيادة القانون ؛

✓ قصور البنية التحتية الأساسية :

على الرغم من الجهود التي تبذلها الدول العربية لتطوير هذه المرافق من خلال فتح قطاع البنية التحتية أمام الاستثمارات

الخاصة، فإن مستواها لا يزال دون طموحات المستثمرين، وتتجلى أهم القصور في البنية التحتية في الدول العربية فيما يلي :

- نقص و تخلف الهياكل والبنيات الأساسية من خدمات الطرق، النقل، المواصلات، الاتصالات، الطاقة، المياه... الخ، إذ تعاني الدول العربية من قصور واضح في مثل هذه الخدمات ؛
- غياب أو ضعف أسواق المال في أغلب الدول العربية وانعدام الربط فيما بينها والنقص النسبي في التشريعات المنظمة لها، فالبرغم من الجهود التي بذلت لأجل تطويرها وتحسين أداؤها إلا أن تلك الأسواق بقيت معظمها فتيحة، مع الإشارة إلى أنه يختلف أداءها فيما يخص التطور المالي، فبعض الدول لديها قطاعات مالية متطورة الذي يتمثل في دول مجلس التعاون الخليجي ولبنان والأردن،

الفصل الثاني واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

في حين مصر، المغرب وتونس بالرغم من النجاح الذي حققته إلا أنه مازال يتعين عليها بذل المزيد من الجهود الأخرى، أما باقي الدول العربية مازالت متأخرة في مباشرة الإصلاحات الحقيقية في هذا الشأن ؛

- نقص العمالة الماهرة ونقص فرص التدريب، وانخفاض أجور الكفاءات المؤهلة مقارنة بالأسواق الدولية، حيث يعكس وجود نقائص في النظام التعليمي وعدم ملاءمته لمتطلبات سوق العمل؛
- ✓ **عوائق اقتصادية ومالية :**

ويمكننا سرد العوائق الاقتصادية والمالية التي تواجه المستثمرين في الدول العربية في النقاط التالية:

- احتكار القطاع العام للكثير من الأنشطة الاقتصادية ؛
- القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورأس المال لخارج الدول المضيفة ؛
- قلة توفر البيانات الكافية عن فرص الاستثمار في معظم الدول العربية ؛
- تدهور قيمة العملة وتعدد أسعار صرفها في معظم الوقت والقيود المفروضة على تحويلات المستثمرين تبرز خلال السياسة النقدية في الدول العربية، أما تعدد أسعار الصرف من سعر رسمي وآخر سياحي وآخر حر فإنه يضع المستثمر أمام أوضاع متناقضة؛
- عجز إمكانية التحويل المتاحة في معظم الدول العربية عن تلبية الاحتياجات التمويلية للمشروعات الاستثمارية ؛
- غياب الكثير من الحوافز التمويلية، وارتفاع معدلات الفائدة وتكلفة الخدمات المصرفية مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة عنصر رأس المال .

المطلب الرابع : العلاقة بين المناخ الاستثماري وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية .

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بمجموعة من العناصر المتداخلة و المترابطة التي تتفاعل فيما بينها لتخلق دافعا للإقبال على الاستثمار في أي بلد أو الانصراف عنه، وتشمل تلك العناصر الوضع العام للبلد وما يتسم به من استقرار سياسي واجتماعي، وخصائصه الجغرافية والديموغرافية وما يترتب عليها من آثار، وتنظيماته الإدارية وما تتميز به من فاعلية وكفاءة، وإمكانياته وما توفره من بنى تحتية وعناصر إنتاج، ونظامه القانوني ومدى وضوحه وثباته، فكلما كان المناخ الاستثماري في البلد المضيف أفضل كلما كانت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة أسرع و أقوى.

فالحرية الاقتصادية وبساطة الإجراءات ووجود أسواق مالية متطورة وارتفاع مستوى التعليم والتدريب وانخفاض مؤشرات الفساد تساهم في زيادة قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

فمجرد توفير المناخ الاستثماري الملائم لا يشكل بالضرورة ضمانا لنجاح العملية الاستثمارية بل دليل وجود استثمارات أجنبية ناجحة وأخرى متعثرة في نفس البلد وفي نفس القطاع وتحت نفس الظروف المحيطة بهذه الاستثمارات، فالأمر يتعلق إذن بالجهود التي يبذلها المستثمر ضمن المناخ السائد في البلد المضيف، ومدى قدرته على إدارة استثماراته بمهنية وموضوعية.

الفصل الثاني واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

ولم يعد للاستثمار جنسية بفعل سياسات التحرر الاقتصادي والتجارة الدولية، لذا بدأت الدول العربية تعمل جاهدة من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق استبعاد القيود على حركة رؤوس الأموال ومنح حوافز سخية للمستثمرين الأجانب، كل ذلك ليس لكونه مصدرا بديلا أو مكملا للتنمية الاقتصادية فقط و إنما في نقل القدرات التكنولوجية المتطورة أو المهارات التنظيمية والإدارية والتسويقية وغير ذلك من المدخلات الهامة من الخارج، كما يشكل أداة لتحسين القدرة التنافسية الدولية للشركات والأداء الاقتصادي للبلدان .

وهذا الأمر الذي دفعنا إلى دراسة العلاقة بين هاذين المتغيرين الاستثمار الأجنبي المباشر والمناخ الاستثماري .

الفصل الثاني واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

خلاصة الفصل الثاني

ينطوي مناخ الاستثمار على مجموعة من المكونات والمقومات والأدوات والمؤشرات التي تشير في مجموعها إلى ما إذا كان هناك تشجيع وجذب للاستثمار الأجنبي من عدمه، وتتنافس الدول فيما بينها من أجل استقطاب هذه الاستثمارات، فتقوم بمنح الحوافز المختلفة، وتقدم شتى أنواع التسهيلات والمزايا المختلفة وتوفير المناخ المناسب للتأثير على قرارات الشركات للاستثمار خارج أوطانها الأم .

ويشهد واقع الدول العربية تذبذباً في المؤشرات الاقتصادية التي تصدرها أشهر المنظمات والمؤسسات الدولية، حيث تمكننا هذه الأخيرة من معرفة مكامن الخلل والإصلاحات، فربما لا تستطيع هذه المؤشرات أن تلم بخريطة الأوضاع في الدول العربية، لكنها قد تمثل جرس إنذار وبداية للتأشير العام على الوضع، غير أنه يجب أن لا نعتمد عليها على اعتبار أنها كل الحقيقة، بل يمكن الإنطلاق منها أو الإسترشاد بها في الحدود التي تصلح لها كمؤشرات عامة.

وتتأثر حركة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية بطبيعة المناخ الاستثماري في المنطقة، فتتوسع هذه الحركة لدى استقرار الأوضاع الاقتصادية أو نموها وتنبطاً في سنوات الركود والانكماش، لذا فإن عملية التنبؤ بعوامل المناخ الاستثماري ستساعد على التخطيط السليم لأهم الاستراتيجيات المستقبلية المتوقعة .

الفصل الثالث

تقييم تجربة الإمارات العربية

المتحدة في مجال جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر

خلال الفترة 2010-2016

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

مقدمة الفصل الثالث.

إن قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية تعتمد إلى حد كبير على مدى توافر مقومات محددة في الدول المضيفة، وتعتبر هذه المقومات من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، التي تختلف من دولة لأخرى، وذلك وفقاً لاختلاف ظروفها الطبيعية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

وبالرغم من اهتمام الدول بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن نتائج ذلك الاهتمام تختلف من دولة لأخرى باختلاف سياستها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعتبر الإمارات العربية المتحدة إحدى الدول النامية دائمة الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر، وتعتبرها المؤسسات الدولية قد حققت نجاحاً ملموساً في هذا المجال، وهذا ما سنتطرق له في المباحث التالية :

المبحث الأول: نظرة على اقتصاد الإمارات العربية المتحدة.

المبحث الثاني: المناخ الاستثماري في الإمارات العربية المتحدة في ظل بيئة أداء الأعمال الدولية الراهنة.

المبحث الثالث: تقييم التجربة الإماراتية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الرابع: دراسة استشرافية للاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان استراتيجية دولة الإمارات لاستشراف المستقبل.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

المبحث الأول: نظرة على اقتصاد الإمارات العربية المتحدة.

تتسم الإمارات العربية المتحدة بموقع استراتيجي هام، ساعدها على التطور والإزدهار اضافة إلى جهود الدولة، حيث يشهد اقتصادها نمو متسارعا بسبب وضعها على سياسة اقتصادية ممنهجة تعتمد على سياسة التنوع الاقتصادي، ومقومات اقتصادية تعتمد عليها في جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال المناطق الحرة.

المطلب الأول: نبذة عن الإمارات العربية المتحدة.

تأسست الإمارات العربية المتحدة في 2 ديسمبر 1971، وهي عبارة عن فيدرالية مؤلفة من سبع إمارات واقعة في الجزء الشمالي الشرقي من الجزيرة العربية، قبل حصولها على الاستقلال كانت الإمارات العربية المتحدة تدخل ضمن دول اتفاق عمان، و تقع الإمارات العربية المتحدة على الشاطئ الجنوبي الشرقي للخليج العربي، ويحد الإمارات من الغرب قطر، ومن الجنوب والجنوب الغربي تحدها العربية السعودية، أما من الشرق والشمال فتحدها عمان، وتبلغ المساحة الكلية للإمارات العربية المتحدة 83.6 ألف كم²، وتشكل مساحة أبوظبي 85.8% من هذه المساحة، أما الامارات الأخرى فتشغل مساحة أقل من ذلك بكثير: دبي 5.5%، الشارقة 3.3%، رأس الخيمة 2.1%، أم القيوين 1%، عجمان 0.3%؛

إذ تتمتع بموقع جغرافي هام، وتتحدد هذه الأهمية بقرب دولة الإمارات من الدول النفطية الرئيسية في منطقة الخليج العربي، وكذلك بقربها من خطوط المواصلات الرئيسية التي يمر عبرها نفط الشرق الأوسط، ويتميز الموقع الجغرافي لدولة الإمارات بكون شاطئ الخليج العربي نفسه يتصف بأهمية حيوية خاصة بالنسبة للإمارات، ذلك أنه هنا بالذات تتوضع أهم مدن البلاد: أبوظبي، دبي، الشارقة عجمان، أم القيوين ورأس الخيمة، وتنقسم دولة الإمارات جغرافيا إلى أربع مناطق: الساحل، الصحراء، المنطقة الجبلية ومنطقة وادي البطين على ساحل خليج عمان، وتعتبر صحراءها جزء لا يتجزأ من صحراء الربع الخالي، وفي هذه الصحراء ينتشر عدد كبير من الواحات الصغيرة والتي تعتبر جزرا خضراء في هذا المحيط الرملي المترامي الأطراف، وأكبر هذه الواحات واحتا العين والليفيا وهما موجودتان في إمارة أبوظبي، ويتوضع في الخليج العربي قرب شواطئ الإمارات العربية المتحدة عدد كبير من الجزر الصغيرة، والشعاب المرجانية وكذلك منشآت استخراج النفط من قاع البحر؛

وتعتبر أراضي الإمارات العربية المتحدة وخاصة إماراتي أبوظبي ودبي غنية جدا بالنفط والغاز الطبيعي، فاحتياطي النفط في أراضي هاتين الإمارتين ذو أهمية استراتيجية عالمية، وتقل كمية النفط والغاز المستخرجة من أراضي إمارتي الشارقة ورأس الخيمة عما هو الحال في أبوظبي ودبي، وتدل التحريات الأولية على أن أراضي الإمارات العربية تحتوي على النحاس والذهب والرصاص والكبريت والحديد والأورانيوم وغيرها؛

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

فاللغة العربية هي اللغة الرسمية في الإمارات العربية المتحدة، وفي المدن تنتشر بشكل واسع اللغة الإنجليزية، أما عاصمة اتحاد الإمارات العربية هي مدينة أبوظبي وتوجد هذه المدينة في جزيرة في الخليج العربي وتحمل نفس الاسم، أما مدينة دبي فهي الميناء الرئيسي لاتحاد الإمارات، أما المدن الأخرى فهي عواصم الإمارات وتحمل نفس أسماء تلك الإمارات ما عدا مدينة العين،¹ عملتها الدرهم، وتشكلت حكومة دولة الإمارات من قبل المجلس الأعلى، وهو أعلى سلطة اتحادية في البلاد، الرئيس هو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان وهو أيضا حاكم أبوظبي، والشيخ محمد بن راشد آل مكتوم هو نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي.²

المطلب الثاني: استراتيجية التنوع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

تشير غالبية التقارير والدراسات حول التنوع الاقتصادي للدول النفطية، إلى نجاح سياسة التنوع الاقتصادي التي انتهجتها الإمارات على مدى السنوات الماضية، حيث نجحت في خلق اقتصاد قوي ومتنوع ساهمت في تجاوز التحديات المختلفة التي مر بها الاقتصاد الإماراتي ومنها تداعيات الأزمة المالية العالمية لعام 2008، وكذلك في ظل الانخفاض الواضح لأسعار النفط، ومايمثله ذلك للاقتصاديات النفطية؛

حرصت الإمارات العربية المتحدة على التطوير المستمر لاقتصادها، من خلال اتباع استراتيجيات اقتصادية محفزة على التنوع الاقتصادي باعتمادها على :³

- ✓ إعطاء الأولوية للتعليم، من خلال الإنفاق العام على الرأسمال البشري؛
- ✓ زيادة الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية لدعم البيئة الاقتصادية والاستثمارية في مختلف أرجاء البلاد، وتشمل شبكات الطرق والأنفاق والمباني الاتحادية، ومشروع القطار الاتحادي، والمبادرات الاتحادية الأخرى في إمارات عجمان، أم القيوين، رأس الخيمة، الفجيرة والتي صممت لضمان تمتع تلك الإمارات بالمزايأ ذاتها المتوفرة في إمارتي أبوظبي ودبي ؛
- ✓ توجيه الإنفاق الاستثماري العام لتفعيل القطاعات غير النفطية الأخرى وبناء ميزات تنافسية بعيدة المدى لاسيما في قطاع: الصناعات التحويلية، الطيران، السياحة، المصارف، التجارة والعقارات، الخدمات والطاقة البديلة؛
- ✓ اعتماد سياسة جبائية مشجعة للاستثمار الخاص؛

ولنجاح استراتيجية التنوع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة رافقتها على مر الزمن بجملة من السياسات الداعمة، مثل :

¹ حسان اسحق، المعضلات الاجتماعية-الاقتصادية للبلدان النامية الامارات العربية، دار النشر ميسل، 1979، ص ص 7-12.

² لحر هببة، سياسات التسويق السياحي ودورها في تطوير الحركة السياحية، دراسة حالة دبي، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 02، سبتمبر 2014، ص 135.

³ مريم زغاشو، محمد دهان، دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنوع الاقتصادي-اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا-، جامعة قسنطينة2، الجزائر، المجلد 4، العدد 48، ديسمبر 2017، ص ص 79، 80.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

- ✓ انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي وجلب الاستثمارات الخارجية، حيث تم تصنيف الإمارات في المرتبة 13 عالمياً، والأولى في الشرق الأوسط بين الوجهات الواعدة للمستثمرين خلال الفترة من 2013 حتى 2016؛
- ✓ إرساء منظومة قانونية اقتصادية مرنة، وسهولة في ممارسة الأعمال؛
- ✓ اعتماد سياسة نقدية تدعم استقرار عملة الإمارات مقابل الدولار الأمريكي، وسهولة تحويلها، مع عدم فرض أي قيود على إعادة تصدير الأرباح ورأس المال؛
- ✓ إقامة مناطق حرة ومناطق اقتصادية متخصصة، وما تمنحه من مزايا؛
- ✓ ربط دولة الإمارات بعلاقات وثيقة الصلة مع جمعيات ورابطات تجارية وذلك لدعم مركزها الذي يتبنى اقتصاد حر ومفتوح ولاعب في التجارة الدولية والتنافسية؛

المطلب الثالث : المناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة.

تدعم المناطق الحرة أداء الاقتصاد الإماراتي عبر استقطاب الاستثمارات من مختلف مناطق العالم، وباتت حاضنات ازدهار للشركات المحلية والعالمية، وتسهم في تنوع مصادر الدخل الاقتصادي وتعمل على زيادة التنافسية للاقتصاد فضلاً عن نقل المعرفة والمهارات، ويجمع الخبراء على أن المناطق الحرة قامت بدور حيوي في خدمة التنمية الاقتصادية في الدولة وكرست دور الإمارات كمركز إقليمي وعالمي للتجارة والخدمات المالية، حيث تحتضن الإمارات نحو 37 منطقة حرة منها 23 منطقة حرة في دبي وحدها، وتستحوذ المناطق الحرة في دبي على 39% من صادرات الإمارة وتشكل نحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي فضلاً أنها مصدر أساسي للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يوجد بها ما يزيد على 38000 شركة تتضمن 330000 موظف.¹

و تتمثل أهم المناطق الحرة الموجودة بالإمارات فيما يلي :²

- ✓ **المنطقة الحرة في جبل علي:** أنشأت هذه المنطقة بإمارة دبي سنة 1980 و تعتبر محورا رئيسا بفضله موقعها المتوسط بين الشرق والغرب، و كونها نقطة توقف الملاحة لحركة التجارة العالمية ولاشك في أن استقرار اللوائح و القوانين التنظيمية و شبكات الاتصال والمواصلات و النقل المتقدمة، إلى جانب مناخ دبي المشجع للتجارة يجعل من جبل علي من المناطق الحرة المتميزة عالمياً؛
- ✓ **المنطقة الحرة بعجمان:** تقع هذه المنطقة بالقرب من الخليج العربي، وهي عند ملتقى الأسواق الإقليمية لعرض وتسويق السلع و المنتجات المصنعة فيها، تأسست سنة 1987 و تأتي في المرتبة الثانية بعد منطقة جبل علي؛

¹ أسامة أحمد وآخرون، المناطق الحرة، جريدة البيان، الإمارات العربية المتحدة، العدد 13752، 11 فيفري 2018، ص 8.

² مزريق عاشور، دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية-تجاربا مختارة-، الملتقى الوطني الأول آفاق التنمية الإقليمية والمكانية في الجزائر، جامعة الشلف، الجزائر، 2013/2014، ص ص 11، 12.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

- ✓ منطقة السعديات الحرة في إمارة أبوظبي: هي عبارة عن جزيرة تقع على بعد 6 كلم من شواطئ مدينة أبوظبي، وقد أنشأت بالقانون رقم 6 لسنة 1996 القاضي بإعلانها منطقة حرة لتداول السلع والمواد الأولية؛
- ✓ المنطقة الحرة بالفجيرة: تأسست سنة 1987، وقد عرفت هذه المنطقة تطورا كبيرا في مشاريعها، إذ ارتفع عددها من 6 شركات سنة 1990 إلى 54 مشروعا سنة 1995 إلى 120 مشروع في سنة 2000، وهو ما يعكس نجاح المنطقة في تحقيق أهدافها.

وتتبع الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة في الإمارات كونها مصدر من مصادر جذب الاستثمار الأجنبي ونقل المعرفة وذلك ناتج من إهتمام الدولة والذي كان له الفضل الأكبر في النجاح والتميز وجعلها مثال يحتذى على مستوى العالم والتي تنقسم إلى المناطق الحرة التجارية والصناعية المتخصصة والخدمية والتي انشئت بناء على أسس وأهداف واضحة ومنسجمة مع فلسفة الدولة وتمثل أهميتها للدولة في الآتي:¹

- ✓ جذب وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية للتطوير والتنمية الاقتصادية؛
- ✓ توليد مصادر للعمالات الأجنبية؛
- ✓ زيادة حركة التبادل التجاري وزيادة حجم الصادرات؛
- ✓ توفير مصادر جديدة لدعم موارد الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل؛
- ✓ إدخال تقنيات حديثة، واكتساب مهارات جديدة؛
- ✓ إيجاد فرص عمل جديدة للعمالة و تنمية وتطوير مهارتها؛
- ✓ استغلال مرافق البنى التحتية والمزايا النسبية المتوفرة؛
- ✓ تنمية الإقليم المحيط وجذب مشاريع التكامل الخلفية؛
- ✓ تنشيط تجارة الخدمات (خدمات مالية، بنوك ومصارف، خدمات النقل والاتصالات) حي يزداد الطلب على هذا النوع من الخدمات في المناطق الحرة؛

ومن أهم الحوافز الاستثمارية المقدمة لجذب المستثمرين في المناطق الحرة :

- ✓ ملكية المشروع 100% ملكية أجنبية؛
- ✓ لا قيود على تصاريح العمل؛
- ✓ السماح بتحويل كافة الأرباح إلى الخارج ؛
- ✓ الإعفاء من ضريبة الأعمال أو الشركات حسب المنطقة الحرة وتصل في بعضها لمدة 50 عاما؛
- ✓ الإعفاء من الرسوم الجمركية وامتيازات أخرى يمكن الاستفادة منها؛

¹ أحمد العناني، التجارة الخارجية للمناطق الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد-إدارة التحليل والمعلومات التجارية والصناعية، الإمارات العربية المتحدة، جانفي 2015،

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

✓ الإعفاء من ضريبة الدخل الشخصي؛

✓ تتوافر في المناطق الحرة مستودعات للتخزين وكافة المستلزمات الأخرى التي تخدم مختلف المشاريع الاستثمارية ومنها الصناعية.

المبحث الثاني: المناخ الاستثماري في الإمارات العربية المتحدة في ظل بيئة أداء الأعمال الدولية الراهنة.

سعت الإمارات العربية المتحدة لتحسين مناخها الاستثماري بصورة مستمرة ليواكب التطورات العالمية، وليكون جاذبا للاستثمارات الأجنبية، وذلك ضمن سياستها الاقتصادية الآخذة بالعمل على تنويع مصادر الدخل لتقليل الاعتماد على النفط.

المطلب الأول: المناخ الاقتصادي .

تشهد الإمارات العربية المتحدة تطورات اقتصادية ومالية متسارعة أدت إلى تحقيق مستويات نمو اقتصادية عالية، نتج عنها زيادة معدلات الدخل لتساهم في رفع المستوى الاستهلاكي والمعيشي للمواطنين والوافدين المقيمين في جميع أرجاء الدولة.

الأول: المؤشرات الاقتصادية الكلية .

يمتاز اقتصاد الإمارات العربية المتحدة بعدة خصائص رئيسية تجعله مختلفا عن معظم اقتصاديات الدول النامية ويأتي في مقدمة هذه الخصائص اتباع نظام الاقتصاد الحر، الاعتماد على القوى العاملة الوافدة، ضيق السوق المحلي والموقع الجغرافي، التنويع الاقتصادي والاستثمار في كل القطاعات وامتلاك النفط، وفي مايلي سنتطرق للتطور الاقتصادي الذي شهدته الدولة في ضوء خصائصها الاقتصادية المذكورة :

✓ **الناتج المحلي الإجمالي :**

شهد الناتج المحلي في الإمارات العربية المتحدة تذبذب في السنوات السابقة، والجدول رقم (3-1) يوضح الناتج المحلي الإجمالي للإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2010-2017) كمايلي:

الجدول رقم (3-1): الناتج المحلي الإجمالي للإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2010-2017).

(مليار دولار)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
البيان								
الناتج المحلي الإجمالي	302.0	358.1	383.8	402.3	401.6	363.7	392.1	407.2

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية للسنوات 2011، 2012، 2013، 2014،

2015، 2016، 2017.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي حقق نمو يصل إلى 302.0 مليار دولار عام 2010 وبمعدل بلغ حوالي 9.3%، حيث استرجعت الإمارات العربية المتحدة قوتها بعد تأثرها بالأزمة العالمية، وساهم ارتفاع وتيرة نمو الاقتصاد العالمي في ارتفاع أسعار النفط في الإمارات العربية المتحدة في هذه الفترة، وزيادة عائدات الصادرات وتوسع الطلب عليها.

أما في عام 2011 فحققت الإمارات العربية المتحدة معدل نمو قدره 21.3%، والتي قدرت بحوالي 358.1 مليار دولار، وأثرت بعض التطورات الجيوسياسية وعوامل أخرى متعلقة بالطلب والعرض على سوق النفط، مما أدى إلى زيادة أسعار النفط وأدت هذه العوامل إلى ارتفاع عائدات الإمارات العربية المتحدة.

وتشير البيانات المذكورة في الجدول أن الناتج المحلي الإجمالي حافظ على نفس الاتجاه الصاعد في الإمارات العربية المتحدة حيث بلغ حوالي 383.8 مليار دولار عام 2012 و 402.3 مليار دولار عام 2013.

و شهد الاقتصاد الإماراتي تراجعاً طفيفاً خلال عامي 2014 و 2015، نتيجة عوامل عدة أبرزها انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، والأوضاع الداخلية في بعض الدول العربية، أثر ذلك سلباً على معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الجارية، حيث بلغ حوالي 4.3% عام 2014 و -6.1% عام 2015.

وسجلت معدلات النمو ارتفاعاً ملحوظاً في عامي 2016 و 2017 بمقدار 1.2%، 1.5% على التوالي، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2016 حوالي 392.1 مليار دولار، وارتفع عام 2017 بحوالي 407.2، حيث نجحت الإمارات في الحفاظ على مستويات النمو في هذه الفترة و ذلك بفضل الأنشطة الاقتصادية غير النفطية بشكل رئيسي.

✓ الإنفاق الاستهلاكي :

تتمتع الإمارات العربية المتحدة بإحتياطات مالية تراكمية كبيرة وكافية لمواجهة تقلبات دورة الهبوط في أسعار النفط، ذلك من خلال تبنيها لسياسات معاكسة لمواجهة تلك التقلبات من خلال المحافظة على مستويات الإنفاق المتصاعدة لتحفيز النمو و دعم الاستقرار الاقتصادي على المدى المتوسط والقصير والمضي في تحقيق أهدافها الاستراتيجية والمحافظة على الرفاهة و مستوى المعيشة المرتفع و تقديم أرقى الخدمات التعليمية والصحية والاستمرار في اسعاد و إرضاء المواطنين، والجدول رقم (2-3) يوضح الإنفاق الاستهلاكي للإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2013-2016) كمايلي :

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

الجدول رقم (3-2): الإنفاق الاستهلاكي للإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2013-2016).

(مليار درهم)

البيان	2013	2014	2015	2016
الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	82.4	152.4	163.7	161.7
الإنفاق الاستهلاكي العائلي	494.2	633.2	674.2	753.0
الإنفاق الاستهلاكي النهائي	576.6	805.6	838.0	914.7
الإنفاق الاستهلاكي النهائي/الناتج المحلي الحقيقي	52.2%	50.1%	62.1%	65.7%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على تقرير الاقتصادي السنوي للسنوات 2015، 2016، 2017.

ومن خلال الجدول نلاحظ ارتفاع حجم الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحقيقي من 576.6 مليار درهم عام 2013 إلى 805.6 مليار درهم عام 2014 بنسبة نمو قدرها 0.3%، إلا أن نسبة الاستهلاك النهائي إلى الناتج الحقيقي تراجعت بين العامين من 52.2% عام 2013 إلى 50.1% عام 2014، نظراً لتزايد حجم الناتج بنسبة أعلى من نسبة تزايد الإنفاق.

وركزت الإمارات العربية المتحدة على ضبط وترشيد مستويات الإنفاق الحكومي مع الاستمرار على تنفيذ المشروعات الاستثمارية التي من شأنها حفز النمو وتعزيز حركة التنمية وزيادة التنوع الاقتصادي مستفيدة من الفوائض المالية المتراكمة المتاحة إليها، ذلك بسبب التغيرات العالمية لأسعار للنفط التي تراجعت بنحو 49% بين عامي 2014 و2015، حيث ارتفع الإنفاق الحكومي بحوالي 163.7 مليار درهم مقارنة بعام 2014 بنسبة زيادة بلغت 3.8%، وتزايد الإنفاق الاستهلاكي النهائي من 805.6 مليار درهم عام 2014 إلى 838.0 مليار درهم عام 2015.

أما في عام 2016 فتراجع حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي بنسبة بلغت -1.2% مقارنة مع عام 2015، حيث قدرت بحوالي 161.7 مليار درهم، في حين تزايد الإنفاق الاستهلاكي الخاص بحوالي 753.0 مليار درهم وبنسبة نمو بلغت 11.7%، وتزايدت نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين العامين من 62.1% عام 2015 إلى 65.7% عام 2016.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

✓ التضخم :

ارتفع معدل التضخم في الإمارات العربية المتحدة عام 2012 لأعلى مستوى له ، ليصل إلى 4.6% مقارنة مع 1.1% عام 2013، وذلك بسبب الارتفاع في أسعار رسوم التعليم، والتجهيزات والمعدات، و المشروبات الكحولية والتبغ ، وخدمات النقل ، والمطاعم والفنادق .¹

وبلغ معدل الرقم القياسي لأسعار المستهلك على مستوى الدولة للعام 2014 ما مقداره 120.84 مقارنة بـ 118.07 عام 2013، وعليه يكون معدل التضخم العام لأسعار المستهلك 2.3% وهو أعلى مما كان عليه في عام 2013، الذي سجل ارتفاعاً بنسبة 1.10%.

وارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الإمارات عام 2015 بنسبة 4.31% مقارنة مع عام 2014، فيما ارتفعت أسعار المستهلك 0.90% عام 2015.²

و نما معدل التضخم في الإمارات خلال عام 2016 بأدنى وتيرة حيث بلغ 1.6%، ويرجع إرتفاع التضخم إلى زيادة أسعار التعليم وارتفاع أسعار السكن والكهرباء ، والمياه والغاز، والملابس والأحذية، والمطاعم والفنادق... إلخ، وارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين عام 2017 بنحو 1.9%.³

✓ الميزانية العامة:

خصصت الإمارات العربية المتحدة ميزانية تقدر بأكثر من 50% من نفقاتها لمشاريع التنمية الاجتماعية والخدمات العامة وتطوير قطاعي التعليم والصحة، لتحقيق الرفاهية و مستوى معيشي، واسعاد المواطنين، هذا ما يفسر تزايد نفقاتها من سنة إلى أخرى، والجدول رقم (3-3) يوضح الميزانية العامة للإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2010-2016) كما يلي :

الجدول رقم (3-3) : الميزانية العامة للإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2010-2016).

(مليون دولار أمريكي)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
البيان							
العجز الكلي	13.221-	4.319	5.228	9.291	18.673	6.590	13.261-

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على تقرير الاقتصاد العربي الموحد للسنوات 2013، 2014، 2015، 2016، 2017.

¹ أحمد رمزي، معدل التضخم في الإمارات عند أعلى مستوياته في ست سنوات، جريدة الشرق الأوسط، القاهرة، 26 جانفي 2015، ص 2.

² التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2015، أداء الاقتصاد الوطني، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة ، 2015، ص 32.

³ التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2017، أداء الاقتصاد الوطني، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص 37.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع الإنفاق عام 2011 مقارنة بعام 2010، وقدرت قيمته بحوالي 4.319 مليون دولار أمريكي وبلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 1.2%، أما في عام 2010 فبلغ حوالي -13.221 مليون دولار أمريكي ونسبته -4.6% من الناتج.

أما في عام 2012 فقدرت قيمته 5.228 مليون دولار أمريكي وبلغت نسبته 1.4%، وزادت قيمة الإنفاق عام 2013 بحوالي 9.291 مليون دولار أمريكي تمثل بنسبة 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

وشهدت الإمارات العربية المتحدة إنفاقات ضخمة عام 2014 قدرت بنحو 18.673 مليون دولار أمريكي و بنسبة 4.6%، ذلك واستراتيجية التنويع الاقتصادي التي انتهجتها الدولة، حيث عرفت هذه الفترة إنخفاض حاد في الأسعار العالمية للنفط، مما ساهم في تبني الإمارات سياسة الإنفاق على المشروعات الاستثمارية.

أما في عامي 2015 و 2016 فقدرت قيمتها على التوالي 6.590، -13.261 مليون دولار أمريكي، خصصت هذه الميزانية لتنمية البشرية و تطوير البنية التحتية.

✓ ميزان المدفوعات و سعر الصرف :

يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي والعكس، وهناك علاقة وثيقة بمركز ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة المحلية وبالفائض والعجز الذي يظهره، طالما تتبع الدولة نظام سعر الصرف الحر، كما هو الحال في الإمارات حيث أسعار صرفها ثابتة مع الدولار الأمريكي أي 3.6725 منذ سنوات طويلة، لكن في حالة حدوث فائض يرتفع سعر الصرف مقابل اليورو، وفي حالة العجز سينخفض سعر الصرف مقابل اليورو، والجدول رقم (3-4) يوضح ميزان المدفوعات وسعر الصرف للإمارات خلال الفترة (2010-2016) كمايلي:

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

الجدول رقم (3-4) ميزان المدفوعات وسعر الصرف للإمارات خلال الفترة (2010-2016).

2016		2015		2014		2013		2012		2011		2010		السنوات
الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	
-230.316.1	298.633.9	-223.904.7	300.480.4	-234.620.8	343.053.6	-229.991.8	371.034.4	-218.049.0	356.554.9	-229.931.9	305.037.0	-164.561.2	213.59.0	
														سعر الصرف مقابل اليورو
4.0653		4.0777		4.8498		4.8849		4.7420		5.1405		4.8519		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2013، 2014، 2015، 2016، 2017.

ونلاحظ من خلال الجدول تغطية الصادرات للواردات في الفترة 2010-2016، حيث حققت الإمارات العربية المتحدة فائضا ماليا في السنوات 2010، 2011، 2012 على التوالي، وعرف سعر الصرف مقابل اليورو تصاعدا، وفي عام 2014، و2015 و2016 انخفضت قيمة الصادرات نتيجة تراجع أسعار النفط، ذلك ما أدى إلى تراجع أسعار الصرف.

ثانيا: المؤشرات المالية.

✓ الأسواق المالية:

تعتبر الأسواق المالية في الإمارات العربية المتحدة من الأسواق النشطة، فمن خلال مؤشر الحجم لأداء السوق المالي يوجد 68 شركة مدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية عام 2015، وبلغت عدد الأسهم المتداولة في هذا السوق 25.656.6 مليون بقيمة 16.010.32 مليون دولار، وفي عام 2016 تطور عدد الشركات المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية ب 71 شركة، وحوالي 29.487.7 مليون سهم، حيث انخفضت قيمة الأسهم المتداولة بنحو 13.330.30 مليون دولار. أما سوق دبي المالي فقدرت عدد الشركات المدرجة فيه عام 2015 ب 59 شركة، و حوالي 98.231.1 سهم، و بلغت قيمة الأسهم المتداولة 16.010.32، وفي عام 2016 فتطور عدد الشركات المدرجة 61 شركة مقارنة بعام 2015، و حوالي 105.800.0 مليون سهم، وارتفعت قيمة الأسهم المتداولة ب 36.392.84 مليون دولار، والجدول رقم (3-5) يوضح أداء السوق المالي لمؤشري الحجم والتداول كمايلي:

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

الجدول رقم (3-5): أداء السوق المالي الإماراتي (مؤشر الحجم والتداول) .

قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)		عدد الأسهم المتداولة (مليون)		عدد الشركات المدرجة		السوق
2016	2015	2016	2015	2016	2015	
13.330.30	16.010.32	29.487.7	25.656.6	71	68	سوق أبوظبي للأوراق المالية
36.392.84	41.206.45	105.800.0	98.231.1	61	59	سوق دبي المالي

المصدر: تقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017، جداول إحصائية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2017، ص364.

✓ المالية العامة:

تركت التغيرات بالأسعار العالمية للنفط التي تراجعت بنحو 49 % بين عامي 2014 و2015 تأثيراً على وضع المالية العامة بالإمارات، حيث تراجعت الإيرادات النفطية التي تسهم بالجزء الأكبر من الإيرادات للدولة بنحو 51.5% مقارنة بالإيرادات النفطية المسجلة؛

وقد تراجع الإنفاق العام من 462.2 مليار درهم عام 2014 إلى 401.0 مليار درهم عام 2015، بنسبة تراجع بلغت 18.5%، كما تراجعت الإيرادات العامة للدولة من 423.0 مليار درهم عام 2014 إلى 295.0 مليار درهم عام 2015 ونسبة تراجع بلغت 30.3%¹.

وتراجعت الأسعار العالمية للنفط خلال عام 2016 إلى 40.8 دولار/ للبرميل، وترك هذا الأمر تأثيراً على وضع المالية العامة للإمارات، حيث تراجعت الإيرادات النفطية التي تسهم بالجزء الأكبر من الإيرادات العامة للإمارات بنحو 14.8%، وتراجع الإنفاق العام بحوالي 387.5 مليار درهم، بنسبة تراجع طفيفة بلغت 4.0%².

ثالثاً : المؤشرات النقدية .

ارتفع عرض النقود (ن0) المكون من النقد المتداول والنقد المحتفظ به لدى البنوك إلى 74.5 مليار درهم عام 2014، بعد أن كان 63.9 مليار درهم عام 2013 بنسبة نمو بلغت 16.6%، كما ارتفع عرض النقود (ن1) المكون من النقد المصدر الموجود في التداول إضافة إلى أرصدة الحسابات الجارية والحسابات تحت الطلب إلى 436.1 مليار درهم عام 2014، بعد أن كان 379.6 مليار درهم عام 2013، بنسبة نمو بلغت 14.9%، أيضاً ارتفع عرض النقود (ن2) المكون من (ن1) بالإضافة إلى الودائع شبه النقدية إلى

¹ التقرير الاقتصادي السنوي لسنة 2016، أداء الاقتصاد الوطني، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، 2016، ص ص 36، 37.

² التقرير الاقتصادي السنوي لسنة 2017، مرجع سابق، ص ص 52.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

1141.1 مليار درهم عام 2014 بعد أن كانت 1056.8 مليار درهم عام 2013 بنسبة نمو بلغت نحو 8.0%، وارتفع عرض النقود (ن3) المكون من عرض النقود (ن2) مضافاً إليه الودائع الحكومية لدى البنوك والمصرف المركزي إلى 1332.0 مليار درهم عام 2014، بعد أن كان 1219.9 مليار درهم عام 2013 بنسبة نمو بلغت نحو 9.2%¹.

وارتفع عرض النقود (ن1) عام 2015 بنحو 456.9 مليار درهم وبنسبة نمو بلغت 4.7%، أيضاً ارتفع عرض النقود (ن2) بحوالي 1186.8 مليار درهم وبنسبة نمو بلغت نحو 4.0%، وبلغ عرض النقود (ن3) 1342.8 مليار درهم².

وارتفع عرض النقود (ن1) عام 2017 بنحو 504.4 مليار درهم، بعد أن كان 490.3 مليار درهم عام 2016، بنسبة نمو بلغت 2.9%، أيضاً ارتفع عرض النقود (ن2) بحوالي 1272.2 مليار درهم، بعد أن كان 1218.4 مليار درهم عام 2016، بنسبة نمو بلغت نحو 6.7%، وبلغ عرض النقود (ن3) 1465.8 مليار درهم بعد أن كان 1373.8 مليار درهم عام 2016³.

المطلب الثاني: المناخ الاجتماعي و التنظيمي .

شهدت الإمارات العربية المتحدة نمواً اقتصادياً واجتماعياً سريعاً و نادراً ما يتحقق في كثير من المجتمعات النامية، بل والمتقدمة و باتت تجربتها التنموية نموذجاً تحتذى به الدول .

الفرع الأول: المناخ الاجتماعي .

عرفت الإمارات العربية المتحدة تطوراً ملحوظاً في مجال تنمية القدرات والمهارات البشرية و تفعيل دور المرأة في المجتمع، باعتباره المحور الأساسي في نشاطات الدولة، بهدف تحقيق الرفاهية الاجتماعية .

✓ عدد السكان :

بلغ عدد السكان بدولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2010 نحو 8264 ألف نسمة، وتطور عدد السكان في الإمارات من 8361 ألف نسمة عام 2011 إلى 8440 ألف نسمة عام 2012 .
وتشير الإحصائيات إلى تطور عدد السكان في الإمارات لعام 2014 ليصل إلى 8625 ألف نسمة ، بعد أن كان 8533 ألف نسمة عام 2013 بنسبة نمو بلغت نحو 0.5%.

أما في عام 2015 فقد تدرت نسبة الزيادة 0.8% مقارنة مع 2014، حيث بلغ عدد السكان حوالي 8718 ألف نسمة .

¹ التقرير الاقتصادي السنوي لسنة 2015، أداء الاقتصاد الوطني، مرجع سابق، ص 41.

² التقرير الاقتصادي السنوي لسنة 2016، أداء الاقتصاد الوطني، مرجع سابق، ص 34.

³ التقرير الاقتصادي السنوي لسنة 2017، أداء الاقتصاد الوطني، مرجع سابق، ص 51.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

وبلغ عدد سكان الإمارات حوالي 8810 ألف نسمة عام 2016، وتطور عام 2017 ليصل إلى 9121 ألف نسمة ومثلت النسبة الأكثر منهم للذكور حيث بلغ عددهم 6298 ألف، و 2823 ألف من الإناث، والجدول رقم (3-6) يوضح عدد السكان في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2010-2017) كما يلي:

الجدول رقم (3-6): عدد السكان في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2010-2017).

(مليون نسمة)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد السكان	8.264	8.361	8.440	8.533	8.625	8.718	8.810	9.121

المصدر: تقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017، جداول إحصائية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2017، ص 289.

✓ القوى العاملة :

تراجع معدل مشاركة القوى العاملة في قطاع الزراعي عام 2016 بنحو 2.6% ، بعد أن كانت تمثل ما نسبته 6.2% من إجمالي عدد السكان، بسبب قلة الأراضي الزراعية ومصادر المياه في الإمارات، وتعمل الدولة على تطوير تقنيات جديدة تهدف إلى زيادة مصادر المياه للنهوض بهذا القطاع .

وتمثل القوى العاملة في القطاع الصناعي ما نسبته 9.5% من إجمالي عدد السكان عام 2010، وشهدت تراجع طفيف عام 2016، حيث بلغ معدل مشاركة القوى العاملة حوالي 9.2%، ويمثل هذا القطاع ما نسبته 53% من مجموع الصادرات غير النفطية، و تعتبر الإمارات موقعا مثاليا لإنشاء مراكز صناعية، وتقود إمارة دبي القطاع الصناعي في الدولة. وبالنظر إلى قطاع الخدمات فقد جاء في مقدمة القطاعات الأخرى من حيث النسبة، ويعتبر أكبر مشغل للقوى العاملة، حيث بلغ معدلها عام 2010 بنحو 84.3% من إجمالي عدد السكان ، وتطور عام 2016 ليصل إلى 88.2% ، ويعتبر هذا القطاع المرآة التي تعكس تطور أي اقتصاد و تطور القطاعات الأخرى في الاقتصاد، فقطاعي الصناعة والزراعة لن يتطورا إن لم يتوفر لهما قطاع خدمات متطور، والجدول رقم (3-7) يوضح القوى العاملة في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2010-2016) كما يلي:

الجدول رقم (3-7) : القوى العاملة في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2010-2016).

القطاعات	الزراعة		الصناعة		الخدمات	
	2010	2016	2010	2016	2010	2016
نسبة القوى العاملة (%)	6.2	2.6	9.5	9.2	84.3	88.2

المصدر: تقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017، جداول إحصائية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي،

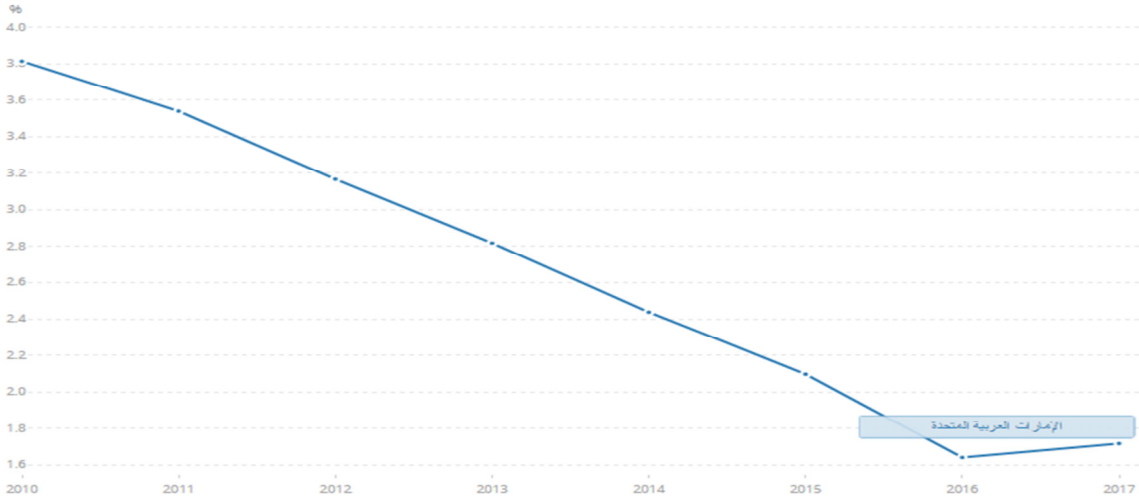
2017، ص 301.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

✓ البطالة :

تراجعت نسبة البطالة في الإمارات العربية المتحدة في السنوات الأخيرة، وتعتبر الإمارات من الدول العربية التي نسبة البطالة فيها منخفضة جداً، والشكل رقم (3-1) يوضح نسبة البطالة في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2010-2017) كما يلي :

الشكل رقم (3-1): نسبة البطالة في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2010-2017).



المصدر: بيانات البنك الدولي، متاح على:

data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?end=2017&locations=AE

&start=2010 يوم 01 ماي 2018، سا: 20:30.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن نسبة البطالة على مستوى إمارات الدولة السبع تصل إلى نحو 3.81% عام 2010، وشهدت تراجع طفيف في عامي 2011 و 2012 بحوالي 3.54%، 3.17% على التوالي من إجمالي القوى العاملة، حيث بلغت بطالة الذكور 2.49%، 2.77% على التوالي، والإناث 9.48%، 8.39% على التوالي.

وتراجعت نسبة البطالة عام 2013 بنحو 2.82% من إجمالي القوى العاملة، وبلغت بطالة الذكور 2.21% والإناث 7.45%، أما في عام 2014 شهدت الإمارات العربية المتحدة تراجع ملحوظ في نسب البطالة بحوالي 2.10%، بلغت نسبة بطالة الذكور 1.91% منها و الإناث 6.38%.

أما في عام 2016 تراجعت نسبة البطالة بنحو 1.64% من إجمالي القوى العاملة، وبلغت نسبة البطالة للذكور 1.28% والإناث 4.22% على التوالي، بعد أن كانت 2.10% عام 2015 وقدردت نسبة الذكور 1.63% والإناث 5.50% على التوالي، وارتفعت نسبة البطالة عام 2017 لتصل إلى 1.73% بلغت نسبة الذكور 1.34% والإناث 4.37%، ويعزى سبب الارتفاع الطفيف بمستوى البطالة عند الإماراتيات في الغالب لكونهن من الخريجات الجدد.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

✓ التعليم :

اهتمت الإمارات العربية المتحدة بالتعليم، لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، و باعتباره الطريق نحو اقتصاد المعرفة، لهذا تعمل الإمارات على توفير البيئة المواتية لعملية تعليمية تأخذ بأرقى المعايير العالمية، والجدول رقم (3-8) يوضح نسبة التعليم في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2010-2016) كما يلي:

الجدول رقم (3-8) نسبة التعليم في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2010-2016).

المرحلة العليا				المرحلة الثانوية				المرحلة الأولى			
2016		2010		2016		2010		2016		2010	
إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
34.6	15.4	35.7	17.4	93	91.0	93.9	91.0	116	116.7	106.0	107.0

المصدر: تقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017، جداول إحصائية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2017، ص 291.

نلاحظ من الجدول أعلاه تقدر نسبة الذكور في المرحلة الأولى بنحو 107.0 من النسبة المئوية من السكان والإناث بنحو 106.0 عام 2010، وارتفعت نسبة الذكور والإناث بنحو 116.7، 116 على التوالي عام 2016. وتقدر نسبة الذكور في المرحلة الثانوية بنحو 91.0 في عامي 2010 و 2016، أما نسبة الإناث فشهدت ارتفاع طفيف خلال هذه الفترة ليصل إلى 93.9 عام 2016، بعد أن كان 93 في عام 2010. أما في المرحلة العليا، فتراجع نسبة كل من الإناث والذكور عام 2016 بنحو 34.6، 15.4 على التوالي، بعد أن كانت 35.7، 17.4 على التوالي عام 2010.

✓ الوفيات :

بلغ معدل الوفيات الخام في الإمارات عام 2010 بنحو 1.3% لكل 1000 من السكان، وارتفع هذا المعدل ليصل 2.0% عام 2016، و إنخفض معدل وفيات الأمهات عام 2016 ليصل إلى 6%، بعد أن كان 12% عام 2010، أما معدل وفيات الرضع فبلغ عام 2010 حوالي 6.1% لكل 1000 مولود حي، و إنخفض هذا المعدل عام 2016 بنحو 5.9%، وبلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة عام 2010 حوالي 7.1% لكل مولود حي، و إنخفض هذا المعدل ليصل إلى 6.8% عام 2016، والجدول رقم (3-9) يوضح نسبة الوفيات في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2010-2016) كما يلي:

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

الجدول رقم (3-9): نسبة الوفيات في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2010-2016).

معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة		معدل وفيات الرضع		معدل وفيات الأمهات		معدل الوفيات الخام	
2016	2010	2016	2010	2016	2010	2016	2010
6.8	7.1	5.9	6.1	6	12	2.0	1.3

المصدر: تقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017، جداول إحصائية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2017، ص 399.

✓ الرفاهية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية :

يقصد بالرعاية الاجتماعية نسق منظم من الأجهزة الحكومية والأهلية، التي تضم عدد من المتخصصين الذين يسعون إلى توظيف طاقات المجتمع وأفراده، لتوفير خدمات وبرامج تساعد الإنسان على إشباع احتياجاته و مواجهة مشكلاته والوقاية منها وتنمية قدراته، بهدف تحسين أحواله الآنية والمستقبلية في إطار قانوني وتشريعي على أساس من العدالة والتكافل الاجتماعي، و يؤكد دارسو علم الاجتماع أن هناك دلالة ارتباطية إيجابية بين الرفاهية الاجتماعية وتقديم برامج الرعاية الاجتماعية وخدماتها، اعتمادا على المفهوم التنموي للرعاية الاجتماعية التي تعمل على تنمية المجتمع، وبناء قدراته، وقدرات أفراده لتحسين مستوى المعيشة ورفعها، ولقد جعلت الإمارات العربية المتحدة الرعاية الاجتماعية في جوهرها نظاما لإحداث التغيير، وينعكس ذلك في:¹

- المؤسسات التي تم إنشاؤها من أجل تفعيل التقدم والتطور.
- استثمار الموارد المادية بشكل يتيح فرص الحياة الكريمة للمواطنين .
- النهضة الثقافية والفكرية والتكنولوجية التي يعيشها مجتمع الإمارات .
- الاهتمام بالمواطن والحرص على تقديم برامج الرعاية المختلفة باعتباره المحور الأساسي في نشاطات الدولة .
- تحقيق الرعاية الكاملة للطفولة .
- ضمان حق المرأة في المشاركة الفعالة في عملية التنمية من خلال أداء دورها في القطاعات المختلفة في المجتمع .
- الاهتمام بالتعليم بوصفه ركيزة أساسية في المجتمع وإعطاءه الاهتمام الكبير في كل مراحله .
- رفع مستوى المعيشة لجميع المواطنين، وخاصة أولئك الذين يعانون تدي أوضاعهم المعيشية .
- توفير مضلة الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية لكل مواطن .
- إعلاء قيم الإنسانية والعدالة والمساواة .

¹ عثمان سراج الدين فتح الرحمن، الرعاية الاجتماعية بين الاتفاقيات والمواثيق الدولية والقوانين المحلية: دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا، مجلة رؤى استراتيجية، العدد الرابع، مركز الإمارات للبحوث والدراسات السياسية، الإمارات العربية المتحدة، سبتمبر 2013، ص ص 57-69.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

- الوصول إلى رفاهية المواطن الإماراتي من خلال التنمية الإنسانية والبشرية .

الفرع الثاني : المناخ التنظيمي .

فتحت الإمارات العربية المتحدة الباب أمام المستثمر الأجنبي منذ العام 2000، وبدأت بإصدار لوائح و مدونات لحوكمة الشركات ، ومن أهم المزايا التي يوفرها في المؤسسات المالية مايلي: ¹

- توفير الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد بإعتباره من أهم الضوابط لحماية فئة البسطاء من الناس من فساد ونصب المؤسسات المالية الوهمية .
 - تطبيق سياسة نقدية حصيفة، واتباع رقابة فعالة مواكبة لأفضل المعايير والممارسات الدولية .
 - الشفافية وحرية الوصول للمعلومات، حيث تعمل الحوكمة على توفير كم كبير من المعلومات الهامة إلى جميع المساهمين وأصحاب المصالح، وتضمن حق هؤلاء في الحصول على جميع المعلومات التي يريدون وبأسرع وقت ممكن .
 - المساءلة والمحاسبة، بحيث يكون متخذ القرارات في المؤسسات المالية مسؤولاً أمام المساهمين وذوي المصالح الآخرين .
 - الصحافة، حيث تلعب دوراً كبيراً في تعزيز المشاركة والرقابة على إنجاز المؤسسات المالية ؛
- وشهدت الإمارات العربية العديد من المؤسسات المالية التي ساهمت في نموها متمثلة في مايلي: ²

- مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية .
- بنك الإمارات دبي الوطني .
- بنك دبي التجاري .
- بنك دبي الإسلامي .
- بورصة دبي .
- الصكوك الوطنية.
- نور بنك .
- بنك الاتحاد الوطني .

¹ خالد التلاحمة، حوكمة المؤسسات المالية ودورها في جذب الإستثمار، المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر حول قواعد الاستثمار بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية وأثرها في التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، جامعة رام الله، فلسطين، 25-27 أبريل 2011، ص374.

² مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية ، متاح على

www.icd.gov.ae/ar/finance-investment يوم 02 ماي 2018، سا: 02:10.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

- دبي للاستثمار .
- الإمارات للاستثمار والتنمية ش.م.خ .
- شركة HSBC الشرق الأوسط للتمويل المحدودة .
- شركات كلداری اخوان .

المطلب الثالث : المناخ السياسي والقانوني .

يعتبر الاستقرار السياسي و الأمني من العامل الرئيسي لجذب الاستثمارات الأجنبية، باعتبار أن العلاقة إيجابية بين زيادة الاستقرار السياسي و الأمني ومعدل تدفق الاستثمارات .

الفرع الأول : المناخ السياسي .

تعتبر دولة الإمارات نموذجاً للاستقرار السياسي والأمني رغم تواجد شريحة كبيرة من الوافدين والأجانب المقيمين والسائحين، وتعتبر صفات الاعتدال والتسامح وتقبل الآخرين جزءاً من ثقافة دولة الإمارات وشعبها الأصيل، ويرجع ذلك إلى ما توليه قيادة الدولة من اهتمام يركز على المواطن وإسعاده، وبناء علاقات دولية طيبة، إضافة لحطة حكومة المستقبل التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، والتي تستند على تعزيز مجتمع فاضل، وبناء بيئة متسامحة، وخلق فرص اقتصادية متساوية للجميع ؛

ووفقاً لتقارير صحفية، تمتلك الدولة تمثيلاً دبلوماسياً لدى 102 دولة في الخارج، تتضمن 80 سفارة، و18 قنصلية، وأربع بعثات دائمة. كما يوجد في الدولة 199 تمثيلية دبلوماسية أجنبية تشمل 110 سفارة، و73 قنصلية. كما أن دولة الإمارات عضو في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والجامعة العربية، وهيئة الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها؛

ووفقاً لتقرير مؤشر السلام العالمي لعام 2016، حلت دولة الإمارات في المرتبة الثالثة في البلاد الأكثر سلمية في العالم.¹

الفرع الثاني : المناخ القانوني .

لم يحدد قانون الاستثمار في الإمارات العربية المتحدة مجالات معينة للاستثمار، ولكن يسمح بممارسة أي نشاط صناعي أو زراعي أو تجاري أو أية مهنة .

وقامت الإمارات بإصدار العديد من القوانين والتشريعات الاقتصادية مثل قانون الاستيراد والتصدير وقانون حماية المستهلك، وقانون إنشاء هيئة التأمين وتعديل بعضها الأخر الذي كان قائماً، مثل قانون الشركات التجارية وقانون الوكالات التجارية وقانون الوكالات التجارية،

¹حكومة . الإمارات، متاح على

www.government.ae/ar-AE/information-and-services/business/why-invest-in-the-uae ، يوم 02 ماي 2018 ، سا: 02:24.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

والتي صدرت بشأنها مراسيم وقوانين اتحادية ساهمت في تنظيم حركة النشاط الاقتصادي في الإمارات والمحافظات على توازن سوقها، و تعمل الدولة على مراجعة العديد من القوانين الأخرى، لتتسجم مع الاحتياجات المتنامية للاقتصاد الإماراتي، وتزايد دور القطاع الخاص وتتسق مع التزامات المنافسة الدولية، في حين انتهكت الحكومة من إعداد قانون المنافسة الذي يهدف إلى حماية و تعزيز المنافسة في الإقتصاد الإماراتي، من خلال توفير بيئة محفزة لمؤسسات الأعمال وتعزيز الدور الخاص لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة كفاعل رئيسي في عملية التنمية وإبطال التصرفات أو الاتفاقات والترتيبات بين مؤسسات الأعمال التي تفضي إلى الإخلال بالمنافسة أو الحد منها أو منعها، كما أعدت الحكومة قانونا شاملا ومتطورا للاستثمار الأجنبي وقانونا جديدا للشركات، بما يتواءم مع التطورات السريعة الحاصلة في اقتصاد الإمارات وتتواءم مع المستحقات الاقتصادية الإقليمية والعالمية.¹

المبحث الثالث: تقييم التجربة الإماراتية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2010-2016).

تشهد تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية تميزا فريدا ومتطورا على المستوى الإقليمي والعالمي، نتيجة تناغم السياسات الحكومية مع جهود القطاع الخاص، حيث تنتهج الإمارات سياسة تعمل بإستمرار على توفير المناخ الاستثماري المثالي أمام المستثمرين الأجانب مدفوعة بجاذبية قوية من حيث بيئة العمل والفرص المتنوعة .

المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2010-2016).

تعول الدولة في توجيهها الاستراتيجي لدعم التنمية والتحول نحو الاقتصاد المعرفي على الاستثمار الأجنبي المباشر والشراكات مع الشركات العالمية متعددة الجنسيات، بإعتباره قوة محركة وأداة هامة لنقل وتوطين التكنولوجيا المتطورة، والمساعدة في تأهيل وتطوير الكوادر.

أولا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2010-2016).

شهدت الإمارات العربية المتحدة انتعاش التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016، نظرا لمناخ الاستقرار السياسي و الأمني الذي يشكل حاضنة وملاذ آمنة لهذه الاستثمارات، والجدول رقم (3-10) يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2010-2016) كما يلي:

¹ محمد أحمد زيدان، حوافز جذب الاستثمارات الأجنبية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر حول قواعد الاستثمار بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية وأثرها في التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، جامعة الشلف، الجزائر، 25-27 أفريل 2011، ص 318.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

الجدول رقم (3-10): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2010-2016). (مليار دولار)

العام	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية	إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية
2010	5.5	77.7
2011	7.7	85.4
2012	9.6	95.0
2013	10.5	105.5
2014	10.1	115.6
2015	8.8	108.9
2016	9.0	117.9

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات 2014، 2015، 2016، 2017.

نلاحظ من الجدول أعلاه تزايد حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الإمارات من 5.5 مليار دولار عام 2010 إلى 7.7 مليار دولار عام 2011، وقد تزايد إجمالي التدفقات التراكمية للاستثمارات الأجنبية من 77.7 مليار دولار عام 2010 ليصل إلى 85.4 مليار عام 2011؛

وتزايد صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي من 9.6 مليار دولار عام 2012 ليصل إلى 10.5 مليار دولار، وتزايد إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية من 95.0 مليار دولار عام 2012 إلى 105.5 مليار دولار عام 2013، مما وضع الدولة بالمركز الثاني كأكبر وجهة للاستثمارات الأجنبية بين الدول النامية بالعالم بعد تركيا.¹

واستقطبت الإمارات العربية المتحدة نحو 10.1 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية خلال العام 2014، بمتوسط معدل نمو قدره 16.4% خلال الفترة 2010-2014؛ وارتفع بذلك مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التراكمية إلى 115.6 مليار دولار، وجاءت الإمارات في المرتبة الأولى بين البلدان الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط و أفريقيا، وفي المرتبة الثانية في منطقة غرب آسيا بعد تركيا.²

¹ التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2014، أداء الاقتصاد الوطني، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص 34-36.

² التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2015، أداء الاقتصاد الوطني، مرجع سابق، ص 40.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

وحققت الإمارات نمواً في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية عام 2016، حيث بلغت نحو 9.0 مليار دولار مقارنة مع 8.8 مليار دولار عام 2015 بنسبة نمو بين العامين بلغت 2.3 % ، وبلغ تطور رصيد الاستثمارات الأجنبية التراكمية الواردة إلى الدولة بنحو 117.9 مليار دولار عام 2016، بعد أن كان 108.9 مليار دولار عام 2015.¹

ثانياً: أهم الدول المستثمرة في الإمارات العربية المتحدة .

تطورت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الإمارات عام 2010 من أكبر 10 دول مستثمرة في العالم ككل، حيث احتلت الكويت المرتبة الأولى بحصة 2,855 مليون دولار من إجمالي التدفقات المقدرة بنحو 27,091 مليون دولار، تليها في المرتبة الثانية السعودية بحصة 1,883 مليون دولار، حيث تعتبر من أهم الدول العربية المستثمرة في الإمارات، وقطر بنحو 837 مليون دولار، وكانت قيمة كل من استراليا و هولندا، فرنسا والولايات المتحدة من الاستثمارات الواردة إلى الإمارات حوالي 1,320، 1,422، 2,489، 1,712 مليون دولار على التوالي، أما الهند و المملكة المتحدة، واليابان فقدرت بحوالي 1,671، 8,457، 4,444 مليون دولار على التوالي ؛

وارتفعت قيمة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2011- 2016، وتعتبر الهند من أهم الدول المستثمرة في الإمارات خلال هذه الفترة، حيث قدرت تكلفتها 12,826.6 مليون دولار من إجمالي 48,481 ، واستثمرت بحوالي 147 مشروع ، وقدرت عدد الشركات الهندية بنحو 123 شركة، وقدر عدد مشروعات الولايات المتحدة بنحو 382 مشروع، تكلفتها 5,640.3 مليون دولار ولها 347 شركة في الإمارات، وتملك اليابان 45 شركة في الإمارات و 45 مشروع بتكلفة 3,248.2 مليون دولار، كذلك السعودية تملك 21 شركة مستثمرة في الإمارات بنحو 22 مشروع تكلفتها 2,696.9 مليون دولار، وقدر عدد مشروعات كل من فرنسا، ألمانيا، هولندا بحوالي 103، 101، 34 مشروع لكل دولة على التوالي تكلفه هذه المشاريع 2,296.3، 2,004.6، 1,572.0 مليون دولار على التوالي، وعدد الشركات المستثمرة في الإمارات 87، 86، 32 شركة لكل دولة على التوالي ، أما سويسرا والصين تملك حوالي 61، 33 على التوالي مشروع استثماري في الإمارات بتكلفة 1,507.8 مليون دولار و 58 شركة سويسرية، و 1,218.7 مليون دولار و 28 شركة صينية، ومن أهم الشركات العالمية المستثمرة في الإمارات :²

✓ الشركات الهندية :

- Sobha (Sobha Developers) بتكلفة 4,348 مليون دولار؛
- Apar Industries بتكلفة 2,617 مليون دولار؛
- Adventz Group بتكلفة 953 مليون دولار ؛

¹ التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2017، أداء الاقتصاد الوطني، مرجع سابق، ص 39.

² من إعداد الطالبة اعتماداً على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية للسنوات 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

- KK Birla Group بتكلفة 800 مليون دولار ؛

- Pacific Ventures بتكلفة 753 مليون دولار؛

✓ الشركات السعودية :

- ACWA Power International بتكلفة 1,800 مليون دولار؛

✓ الشركات الصينية :

- Harbin Electric بتكلفة 1,444 مليون دولار ؛

✓ الشركات الفرنسية :

- Accor بتكلفة 1,052 مليون دولار ؛

✓ الشركات اليابانية :

- Inpex بتكلفة 850 مليون دولار ؛

✓ الشركات الهولندية :

- Royal Dutch Shell Plc بتكلفة 850 مليون دولار ؛

ثالثا: التوزيع الجغرافي والقطاعي لتكلفة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الإمارات العربية المتحدة .

يمثل إقليم آسيا والمحيط الهادئ مانسبته 45.4% من تكلفة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الإمارات العربية المتحدة كأكبر حصة من مجموع الأقاليم الأخرى، وقدرت تكلفتها بحوالي 22,173.3 مليون دولار، تليها أوروبا الغربية بنسبة 26.1% وتقدر تكلفتها بنحو 12,721.3 مليون دولار، ثم أمريكا الشمالية بنسبة 14.7% وتقدر تكلفتها بنحو 7,180.9 مليون دولار، تليها كل من الدول الأوروبية الناشئة، و أفريقيا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بنسبة 1.5%، 1.1%، 0.7% على التوالي بتكلفة تقدر بحوالي 735.8، 537.8، 336.0 مليون دولار على التوالي لكل إقليم ؛

وتطورت المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى الإمارات، حيث قدرت بنحو 11,233 مليون دولار عام 2010، وانخفضت تكلفتها عام 2011 لتبلغ 9,231 مليون دولار، وفي عامي 2012 و 2013 بلغت قيمة المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى الإمارات حوالي 10,216، 7,382 مليون دولار على التوالي، وارتفعت تكلفتها عام 2014 لتصل إلى 12,955 مليون دولار، نتيجة انخفاض أسعار النفط و بسبب انتعاج الدولة لسياسة التنويع الاقتصادي لتقليل من الاعتماد على النفط، و في عامي 2015 و 2016 بلغت تكلفة المشاريع الاستثمارية الواردة إلى الإمارات بنحو 8,944، 9,329 مليون دولار على التوالي؛

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

وقدرت تكلفة المشاريع الاستثمارية في قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي بحوالي 9,568 مليون دولار، يليه قطاع العقارات بتكلفة 7,999 مليون دولار، ثم قطاع المواد الكيميائية بنحو 4,052 مليون دولار، أما قطاع الفنادق والسياحة فبلغت حوالي 2,819 مليون دولار، و قطاع الاتصالات قدرت تكلفتها بنحو 2,631 مليون دولار، و قطاع خدمات الأعمال بلغت حوالي 2,069 مليون دولار، يليها كل من قطاع برمجيات وتكنولوجيا المعلومات، و قطاع التخزين بحوالي 2,011، 1,739 مليون دولار على التوالي، ثم قطاع المنتجات الاستهلاكية بتكلفة 1,717 مليون دولار .

المطلب الثاني: وضع الإمارات العربية المتحدة في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار خلال الفترة (2010-2016) .

تتقدم الإمارات العربية المتحدة بخطى واثقة ورؤية واضحة للمستقبل، نحو تبوء المراكز الأولى في المؤشرات الدولية، اذ تتمتع بقدرات تنافسية تؤهلها لمزاومة الاقتصادات العالمية المتقدمة، وفيما يلي سوف نرصد وضع الإمارات في هذه المؤشرات الدولية.

1. مؤشر التنافسية العالمي :

تعتبر الإمارات العربية المتحدة من أفضل الدول العربية من حيث التنوع الاقتصادي والتخلص من الإعتماد الريعي القائم على تصدير النفط، كما أن مؤشر التنافسية لها شهد خلال الفترة 2010-2018 تحسنا عاما، حيث احتلت الإمارات المرتبة 25 عالميا عام 2010، ثم تراجعت نسبيا عام 2011 لتحل في المرتبة 27 عالميا، وتحسنت في العام التالي، إذ احتلت المرتبة 24 عالميا عام 2012، والمرتبة 3 عربيا لثلاث سنوات على التوالي بعد السعودية خلال الفترة 2010-2012 ب 4.89 نقطة، حين احتلت الإمارات المرتبة 19 عالميا و2 عربيا بعد قطر عام 2013 ب 5.11 نقطة. وتقدمت الإمارات في العام 2014- 2015 إلى المرتبة 12 عالميا و1 عربيا و ب 5.33 نقطة مسجلة تحسنا مقارنة بالسنوات السابقة، وحققت الإنجازات التالية:¹

- الأولى عالميا في جودة الطرق، وغياب الجريمة المنظمة واحتواء آثار التضخم ؛
- الثانية عالميا في الاستثمار الأجنبي المباشر ؛
- الثانية عالميا في قلة تأثير الجريمة على قطاع الأعمال ؛
- الثالثة عالميا في ثقة المواطنين بالقادة والسياسيين ؛
- الثالثة عالميا في مؤشر مشتريات الحكومة من التكنولوجيا المتقدمة ؛
- الثالثة عالميا في البنية التحتية للنقل الجوي ؛
- الرابعة عالميا في كفاءة الأسواق ؛

¹ وزارة المالية للإمارات العربية المتحدة، متاح على

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

- الأول عالميا في جودة الطرق ومؤشر جودة البنية التحتية للنقل الجوي .

وتراجعت نسبيا في السنوات الأخيرة من حيث الترتيب العالمي، إذ احتلت المرتبة 17 ب 5.24 نقطة عام 2015 والمرتبة 16 ب 5.26 نقطة عام 2016، وفي عام 2017-2018 احتلت المرتبة 17 ب 5.30 نقطة، و المرتبة 1 عربيا خلال الفترة 2014-2018، والجدول رقم (3-11) يوضح وضع الإمارات العربية المتحدة في مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2010-2018) كما يلي :

الجدول رقم (3-11): وضع الإمارات العربية المتحدة في مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2010-2018).

السنوات		2010		2011		2012		2013		2014		2015		2016		2017	
		-		-		-		-		-		-		-		-	
		2011		2012		2013		2014		2015		2016		2017		2018	
الترتيب		عالميا	عربيا	عالميا	عربيا	عالميا	عربيا	عالميا	عربيا	عالميا	عربيا	عالميا	عربيا	عالميا	عربيا	عالميا	عربيا
		3	25	3	27	3	24	2	19	1	12	1	17	1	16	1	17
الرصيد		4.89		4.89		4.89		5.11		5.33		5.24		5.26		5.30	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي للسنوات 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018.

2. مؤشر الشفافية :

لمؤشر الشفافية دور هام في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فالمستثمر الدولي ينظر للعديد من المتغيرات عند اتخاذ قرار الوجهات المستقبلية لاستثماراته ومشاريعه، بما في ذلك التقارير الدولية ذات العلاقة، وتمثل الشفافية والنزاهة في تقلص حيز الفساد في القطاع العام، ويتم تقييم الدولة حسب درجتها من (0 إلى 100)، حيث تكون درجة (100) أكثر نزاهة، و درجة (0) أكثر فساد.¹

وتعتبر تصنيفات الإمارات من أكثر التصنيفات تميزا في الدول العربية، إذ تتنافس مع قطر على الصدارة، فخلال الفترة 2010-2017 لم تخرج الإمارات من نادي الثلاثين الأوائل عالميا، وقد تحصلت على درجات جيدة من حيث التقييم، إذ

¹ تقرير تعريفي عن مؤشر مدركات الفساد لعام 2014، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، السعودية، 2014، ص 3.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

احتلت عامي 2010 و 2011 المرتبة 28 عالميا و 2 عربيا بعد قطر بدرجتى 63، 68 من 100 على التوالي، وتقدمت للمرتبة 27 عالميا عام 2012 بدرجة 68، في حين احتلت الرتبة 26 عالميا بدرجة 69 عام 2013، وفي عامي 2014 و 2015 اعتبرت الإمارات من أكثر الدول نزاهة وشفافية، إذ احتلت المرتبة 25، 23 على التوالي بدرجة 70 من 100، وتراجعت نوعا ما من حيث التقييم عام 2016 بحيث حصلت على أقل علامة خلال هذه الفترة و هي 66 من 100 واحتلت المرتبة 24 عالميا، وتحصلت على درجة جيدة عام 2017 وهي 71 واحتلت المرتبة 21 عالميا و 1 عربيا .¹

3. مؤشر الحرية الاقتصادية:

تصنف الإمارات العربية المتحدة ضمن الاقتصاديات الحرة بشكل جوهري خلال الفترة 2010-2015، حيث تحصلت على 80 من أصل 100 نقطة عامي 2010 و 2011 على التوالي، واحتلت المرتبة 2 عربيا، وصنفت ضمن المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية لعامي 2010 و 2011 كما يلي: مؤشر حجم الحكومة من حيث النفقات و الإعانات و الاستثمارات ضمن الاقتصادات الحرة إلى حد كبير لتصلها على 79 نقطة، و تحصلت على 77 نقطة في مؤشر النظام القانوني وحقوق الملكية وذلك فيما يتعلق بالنزاهة النظام، أما مؤشر التهديدات التضخمية ونمو المعروض النقدي فصنفت ضمن اقتصاديات الحرة إلى حد كبير ب 87 نقطة، و في مؤشر حرية التجارة الدولية المتمثلة في التعريفات الجمركية بالإضافة إلى مراقبة رأس المال صنفت ضمن الاقتصاديات الحرة ب 82 نقطة من أصل 100، أما اللوائح التنظيمية فحصلت على 76 نقطة؛

واحتلت الإمارات المرتبة 28 عالميا و 1 عربيا عامي 2012 و 2013، و صنفت ضمن الاقتصاديات ذات الحرية الكاملة بحصولها على 82 نقطة، وفي المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية تحصلت الإمارات على التصنيفات التالية : ففي مؤشر حجم الحكومة تحصلت على 78 نقطة وصنفت ضمن اقتصاديات الحرة إلى حد كبير، وفي مؤشر النظام القانوني وحقوق الملكية فتتميز الإمارات بالشفافية، إذ تحصلت على 77 نقطة، وتصنف ضمن اقتصاديات الحرة إلى حد كبير، أما مؤشر التهديدات التضخمية ونمو المعروض النقدي فتحصلت على 95 نقطة من أصل 100، في حين صنفت ضمن الاقتصاديات الحرة في مؤشر حرية التجارة الدولية ب 82 نقطة، وفي مؤشر اللوائح التنظيمية المتمثلة في تنظيم سوق الائتمان و الحد الأدنى للأجور والأعمال التجارية، فتمتاز الإمارات بالبيروقراطية و تعد الإمارات حرة وتحصلت على 97 نقطة .²

وفي عامي 2014 و 2015 تقدمت الإمارات العربية المتحدة للمرتبة عالميا 25 و 1 عربيا، فتحصلت في عامي 2014 و 2015 على 80 نقطة من أصل 100 ، وصنفت ضمن الاقتصاديات الحرة، واحتلت المرتبة 10 عالميا عام 2016 ب 80 نقطة ؛

¹ منظمة الشفافية الدولية، متاح على

www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017 ، يوم 04 ماي 2018 ، سا: 17:50.

² بن ناصر الإسماعيلي وآخرون، الحرية الاقتصادية في العالم العربي، التقرير السنوي 2015، معهد فريزر، عمان، 2015، ص ص 84، 85.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

ففي عامي 2014 و 2015 تلصت الإمارات المؤشرات الفرعية على 80، 69 نقطة على التوالي في مؤشر حجم الحكومة، و82 نقطة في مؤشر النظام القانوني وحقوق الملكية، أما مؤشر التهديدات التضخمية ونمو المعروض النقدي فتحصلت الإمارات على 95، 94 نقطة من أصل 100، وحافظت على مكانتها في مؤشر حرية التجارة دولياً وتحصلت على 82 نقطة، في حين تحصلت على 81 نقطة في مؤشر اللوائح التنظيمية، وتقدمت الإمارات العربية المتحدة للمرتبة 10 عالمياً و 1 عربياً عام 2016، وتحصلت على 80 نقطة من أصل 100.¹

4. مؤشر تنافسية السفر والسياحة :

وفقاً لهذا المؤشر تبوأ الإمارات العربية المتحدة مراكز متقدمة وأصبحت تنافس الدول المتقدمة، و لم تخرج من نادي الثلاثين الأوائل عالمياً، وحلت الأفضل على مستوى الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، و حققت الصدارة خلال الفترة 2010-2017 واحتلت المرتبة 30 عالمياً حسب 139 اقتصاد عامي 2010-2011، أما عن وضع الإمارات في المؤشرات الفرعية لمؤشر تنافسية السفر والسياحة، فاحتلت المرتبة 9 عالمياً في مؤشر بيئة الأعمال التنظيمية، والمرتبة 57 عالمياً في مؤشر سياسات السياحة والسفر والظروف المناسبة، أما مؤشر الموارد الثقافية والطبيعية فاحتلت المرتبة 42 عالمياً ؛ وسجلت الإمارات العربية المتحدة عامي 2012-2013 تحسناً في ترتيبها، وجاءت في المرتبة 28 عالمياً حسب 140 اقتصاد ، أما عن وضع الإمارات في المؤشرات الفرعية لمؤشر تنافسية السفر والسياحة، فتراجعت للمرتبة 42 عالمياً في مؤشر بيئة الأعمال التنظيمية، وتقدمت للمرتبة 45 عالمياً في مؤشر سياسات السياحة والسفر والظروف المناسبة، في حين جاءت في المرتبة 9 عالمياً في مؤشر البنية التحتية، أما مؤشر الموارد الثقافية والطبيعية فتقدمت للمرتبة 35 عالمياً ؛ وتقدمت الإمارات العربية المتحدة للمرتبة 24 عالمياً حسب 141 اقتصاد عامي 2014-2015، أما عن وضع الإمارات في المؤشرات الفرعية لمؤشر تنافسية السفر والسياحة، فتقدمت للمرتبة 16 عالمياً في مؤشر بيئة الأعمال التنظيمية، وتراجعت للمرتبة 52 عالمياً في مؤشر سياسات السياحة والسفر والظروف المناسبة، في حين جاءت في المرتبة 8 عالمياً في مؤشر البنية التحتية، أما مؤشر الموارد الثقافية والطبيعية فتراجعت للمرتبة 75 عالمياً؛ وتراجعت الإمارات العربية المتحدة للمرتبة 29 عالمياً حسب 136 اقتصاد عامي 2016-2017، أما عن وضع الإمارات في المؤشرات الفرعية لمؤشر تنافسية السفر والسياحة، فتقدمت للمرتبة 5 عالمياً في مؤشر بيئة الأعمال التنظيمية، وتقدمت للمرتبة 31 عالمياً في مؤشر سياسات السياحة والسفر والظروف المناسبة، في حين جاءت تراجعت للمرتبة 15 عالمياً في مؤشر البنية التحتية، أما مؤشر الموارد الثقافية والطبيعية فتقدمت للمرتبة 40 عالمياً.²

¹ بن ناصر الإسماعيلي وآخرون، الحرية الاقتصادية في العالم العربي، التقرير السنوي 2017، معهد فيزر، عمان، 2017، ص 55، 56.

² المنظمة العربية للسياحة، متاح على

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

5. مؤشر المخاطر القطرية :

بحسب هذا المؤشر تميز مناخ الإمارات العربية المتحدة بدرجة مخاطرة منخفضة جدا عام 2010 برصيد 81.3، وحافظت الإمارات على هذا التصنيف عام 2012، حيث تحسنت قيمة المؤشر وقدرت ب 82.3؛

6. مؤشر وكالة دان أند براد ستريت للمخاطر القطرية :

جاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة 3 عربيا بعد السعودية ضمن قائمة الدول ذات المخاطر المنخفضة جدا، ففي عام 2010 حصلت على التصنيف DB2d، وشهدت تراجعا عام 2012 حائزة على التصنيف DB3c ؛

7. مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية :

ووفقا لهذا المؤشر نجد أن الإمارات العربية المتحدة تحسنت على درجة منخفضة جدا من المخاطر برصيد 61.74، حيث كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط قلت المخاطر؛

8. مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية :

جاءت الإمارات العربية المتحدة وفقا لهذا المؤشر ضمن الدول ذات المخاطر المنخفضة جدا بتصنيف A3 في عامي 2010 و 2012 ولم تتغير¹.

9. مؤشر سهولة أداء الأعمال :

ووفقا لهذا المؤشر نجد أن الإمارات العربية المتحدة شهدت تراجع في ترتيبها عالميا عام 2011، إذ احتلت المرتبة 40 مقارنة بالمرتبة 33 عام 2010، وخلال الفترة 2012-2015 يظهر التحسن الكبير والمستمر للإمارات في ترتيبها عالميا، إذ انتقلت من المرتبة 29 عام 2012 إلى المرتبة 26 عام 2013، ثم إلى المرتبة 23 عام 2014 و المرتبة 22 عام 2015، وشهدت تراجعا في ترتيبها عالميا عام 2016 في هذا المؤشر، إذ احتلت المرتبة 31، وانتقلت إلى المرتبة 26 في حين شهدت تحسنا في ترتيبها عام 2018 مقارنة بالسنوات السابقة، إذ احتلت المرتبة 21 عالميا و 1 عربيا، مسجلة بذلك تحسنا في أغلب المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر، والجدول رقم (3-12) يوضح وضع الإمارات العربية المتحدة في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة (2010-2018) كما يلي :

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011، مرجع سابق، ص 62.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

الجدول رقم (3-12): وضع الإمارات العربية المتحدة في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة (2010-2018).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
بدء المشروع	44	46	42	22	49	58	60	53	51
استخراج تراخيص البناء	27	26	12	13	4	4	2	4	2
توصيل الكهرباء	-	-	10	7	3	4	4	4	1
تسجيل الممتلكات	7	4	6	12	4	4	10	11	10
الحصول على الائتمان	71	72	78	83	99	89	97	101	90
حماية المستثمر	119	120	122	128	102	43	49	9	10
سداد الضرائب	4	5	7	1	1	1	1	1	1
التجارة عبر الحدود	5	3	5	5	9	8	101	85	91
تنفيذ العقود	134	134	134	104	121	121	18	25	12
تسوية حالات الاعسار	143	143	151	101	88	92	91	104	69

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير لسنوات مختلفة صادرة عن مجموعة البنك الدولي، متاح على www.doingbusiness.org ، واعتمادا على تقارير لسنوات مختلفة الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حول سهولة أداء الأعمال في الدول العربية ، متاح على dhaman.net/ar .

نلاحظ من خلال الجدول أن ترتيب الإمارات العربية المتحدة قد تحسن في جميع المؤشرات الفرعية تقريبا، ما عدا مؤشر الحصول على الائتمان و مؤشر تسوية حالات الاعسار، وعرف مؤشر التجارة عبر الحدود تذبذبا في السنوات الأخيرة، ويرجع تحسنها في المؤشرات الفرعية الأخرى نتيجة سهولة الإجراءات الإدارية، وانخفاض تكلفتها، وهذا ما سنتطرق له في مايلي :

- بدء المشروع :

يحتاج المستثمر إلى 8 إجراءات و 15 يوما وبتكلفة تمثل 6.2 %، 6.4 % من متوسط الدخل الفردي لعامي 2010 و 2011 على التوالي، وانخفضت الإجراءات عام 2012 إلى 7 إجراءات لمدة 13 يوم وبتكلفة 5.6 % من متوسط الدخل الفردي، في حين أصبحت لا تتجاوز 6 إجراءات لمدة 8 أيام خلال الفترة 2013-2016، وبتكلفة من 6 % إلى 6.2 % من متوسط الدخل الفردي، ووصلت الإمارات العربية المتحدة في تسهيل الإجراءات لتصل إلى 4.5 ولمدة 8.5 من الزمن

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

خلال عامي 2017 و2018 بتكلفة 13 %، 13.4% على التوالي، والجدول رقم (3-13) يوضح مؤشر بدء المشروع في الامارات خلال الفترة (2010-2018) كما يلي :

الجدول رقم (3-13) : مؤشر بدء المشروع في الإمارات خلال الفترة (2010-2018).

السنوات	الترتيب عالميا	الإجراءات (العدد)	الزمن (الأيام)	التكلفة (نسبة من دخل الفرد)
2010	44	8	15	6.2
2011	46	8	15	6.4
2012	42	7	13	5.6
2013	22	6	8	6
2014	49	-	-	-
2015	58	6	8	6.3
2016	60	6	8	6.2
2017	53	4.5	8.5	13
2018	51	4.5	8.5	13.4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة صادرة عن مجموعة البنك الدولي، متاح على www.doingbusiness.or ، وبالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حول سهولة أداء الأعمال في الدول العربية ، متاح على dhaman.net/ar .

- استخراج تراخيص البناء :

ووفقا لهذا المؤشر يحتاج المستثمر إلى 17 إجراء لمدة 64 يوم وبتكلفة 30.7 %، 35.8 % من متوسط الدخل الفردي لعامي 2010 و 2011 على التوالي، وتراجعت عدد الإجراءات إلى 14 إجراء لمدة 46 يوم بتكلفة 5.2 %، 9.2 % من متوسط الدخل الفردي عامي 2012، 2013 على التوالي، وانخفض عدد الإجراءات من 10 إلى 8 لمدة تتراوح بين 44 إلى 43.5 يوم عامي 2015 ، 2016 على التوالي بتكلفة 0.2% من متوسط الدخل الفردي، في حين ارتفع عدد الإجراءات من 11 إلى 14 إجراء عامي 2017، 2018 على التوالي لمدة تتراوح بين 49 إلى 50.5 يوم بتكلفة 2.3% من متوسط الدخل الفردي، كل هذه التسهيلات جعلت الإمارات تحتل المرتبة 2 عالميا و 1 عربيا، والجدول رقم (3-14) يوضح مؤشر تراخيص البناء في الامارات خلال الفترة (2010-2018) كما يلي :

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

الجدول رقم (3-14): مؤشر تراخيص البناء في الإمارات خلال الفترة (2010-2018).

السنوات	الترتيب عالميا	الإجراءات (العدد)	الزمن (الأيام)	التكلفة (نسبة من دخل الفرد)
2010	27	17	64	30.7
2011	26	17	64	35.8
2012	12	14	46	5.2
2013	13	14	46	9.2
2014	4	-	-	-
2015	4	10	44	0.2
2016	2	8	43.5	0.2
2017	4	11	49	2.3
2018	4	14	50.5	2.3

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة صادرة عن مجموعة البنك الدولي، متاح على www.doingbusiness.org ، وبالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حول سهولة أداء الأعمال في الدول العربية ، متاح على dhaman.net/ar .

- توصيل الكهرباء :

يستلزم على المستثمر اتخاذ 4 إجراءات لمدة تتراوح بين 55 إلى 40 يوم بتكلفة 15%، 19.3% من متوسط الدخل الفردي لعامي 2012، 2013 على التوالي، لتتخفف عامي 2015 و2016 إلى 3 إجراءات لمدة تتراوح بين 35 إلى 32 يوم بتكلفة 24% من متوسط الدخل الفردي، في حين أصبحت إجراءات عام 2018 لمدة 10 أيام بتكلفة 52.2% من متوسط الدخل الفردي، مقارنة بعام 2017 بعدما كانت 3 إجراءات لمدة 28 يوم بتكلفة 24.7% من متوسط الدخل الفردي، هذا ما جعل الإمارات العربية تحتل المرتبة الأولى عالميا، بعدما كانت ضمن 10 الأوائل خلال الفترة 2010-2017، والجدول رقم (3-15) يوضح مؤشر الحصول على الكهرباء في الإمارات خلال الفترة (2012-2018) كما يلي:

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

الجدول رقم (3-15): مؤشر الحصول على كهرباء في الإمارات خلال الفترة (2012-2018).

السنوات	الترتيب عالميا	الإجراءات (العدد)	الزمن (الأيام)	التكلفة (نسبة من متوسط الدخل القومي للفرد)
2012	10	4	55	15
2013	7	4	40	19.3
2014	3	-	-	-
2015	4	3	35	24.2
2016	4	3	32	24
2017	4	3	28	24.7
2018	1	2	10	52.2

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة صادرة عن مجموعة البنك الدولي، متاح على www.doingbusiness.org ، وبالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حول سهولة أداء الأعمال في الدول العربية ، متاح على dhaman.net/ar .

- تسجيل الممتلكات :

ووفقا لهذا المؤشر يحتاج المستثمر إلى إجراء 1 لمدة يومين بتكلفة 2% من قيمة العقار في عامي 2010-2012، لترتفع خلال الفترة 2013 - 2018 إلى إجرائين لمدة 10 أيام بتكلفة 2.3% من قيمة العقار عام 2013، في حين أصبحت لمدة تتراوح بين 2 إلى 1.5 يوم بتكلفة 0.2 % من قيمة العقار خلال الفترة 2014-2018، هذا ما جعل الإمارات تدخل ضمن 10 الأوائل ، والجدول رقم (3-16) يوضح مؤشر تسجيل الملكية في الامارات خلال الفترة (2010-2018) كما يلي:

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

الجدول رقم (3-16): مؤشر تسجيل الملكية في الإمارات خلال الفترة (2010-2018).

السنوات	الترتيب عالميا	الإجراءات (العدد)	الزمن (الأيام)	التكلفة (نسبة من قيمة العقار)
2010	7	1	2	2
2011	4	1	2	2
2012	6	1	2	2
2013	12	2	10	2.3
2014	4	-	-	-
2015	4	2	2	0.2
2016	10	2	1.5	0.2
2017	11	2	1.5	0.2
2018	10	2	1.5	0.2

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة صادرة عن مجموعة البنك الدولي، متاح على www.doingbusiness.org، وبالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حول سهولة أداء الأعمال في الدول العربية، متاح على dhaman.net/ar.

الحصول على الائتمان:

رغم التحسن المؤقت المسجل عام 2010 واحتلال الإمارات المرتبة 71 عالميا، إلا أن ترتيبها عاود للارتفاع عام 2017 للمرتبة 101، بسبب ضعف المكونات الجزئية المكونة له كمؤشر قوة الحقوق القانونية فتحصلت على (4 نقاط من 12) خلال الفترة 2013-2010، و تحصلت على (2 من 12) خلال الفترة 2018-2015، أما مؤشر عمق المعلومات الائتمانية فتحصلت على (5 نقاط من 8) خلال الفترة 2013-2010، و تحصلت على (7 نقاط من 8) خلال الفترة 2017-2015 و (8 نقاط من 8) عام 2018، مما يؤكد صعوبة الحصول على الائتمان و محدودية صيغ التمويل المتاحة للمتعاملين الاقتصاديين، والجدول رقم (3-17) يوضح مؤشر تسجيل الملكية في الامارات خلال الفترة (2010-2018) كما يلي:

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

الجدول رقم (3-17): مؤشر الحصول على الائتمان في الإمارات خلال الفترة (2010-2018).

السنوات	الترتيب عالميا	مؤشر قوة الحقوق القانونية (12-0)	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (8-0)	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان)	تغطية المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان)
2010	71	4	5	73	12.6
2011	72	4	5	8.4	17.7
2012	78	4	5	9	29.2
2013	83	4	5	5.9	31.7
2014	99	-	-	-	-
2015	89	2	7	6.8	28.3
2016	97	2	7	7.7	37.4
2017	101	2	7	8.9	53.8
2018	90	2	8	8.8	54.4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة صادرة عن مجموعة البنك الدولي، متاح على www.doingbusiness.org، وبالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حول سهولة أداء الأعمال في الدول العربية، متاح على dhaman.net/ar.

- حماية المستثمر :

يعتبر ترتيب الإمارات مقبولا خلال الفترة خلال الفترة 2010-2014 وشهدت قفزت في عامي 2015 و2016 مقارنة بترتيبها في السنوات السابقة، إذ احتلت المرتبة 43، 49 على التوالي، في حين جاءت ضمن 10 الأوائل عامي 2017 و 2018 أفض من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمؤشرات الجزئية توضح ذلك كمؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوي تحصلت على (نقطتين من 10) خلال الفترة 2010-2013، وفي عامي 2015، 2016 تحصلت على (3 نقاط من 10)، و (4 نقاط من 10) عامي 2016، 2017، أما مؤشر قوة حماية المستثمرين الأقلية فتحصلت على (4.3 نقاط من 10) خلال الفترة 2010-2013، و (6.1 نقاط من 10) عام 2015، ثم (6 نقاط من 10) عام 2016، والجدول رقم (3-18) يوضح مؤشر حماية المستثمرين الأقلية في الإمارات خلال الفترة (2010-2018) كما يلي:

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

الجدول رقم (3-18): مؤشر حماية المستثمرين الأقلية في الإمارات خلال الفترة (2010-2018).

السنوات	الترتيب عالميا	مؤشر حماية المستثمرين الأقلية (10-0)	مؤشر نطاق الإفصاح (10-0)	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوي (10-0)
2010	119	4.3	4	2
2011	120	4.3	4	2
2012	122	4.3	4	2
2013	128	4.3	4	2
2014	102	-	-	-
2015	43	6.1	10	3
2016	49	6	10	3
2017	9	-	10	4
2018	10	-	10	4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة صادرة عن مجموعة البنك الدولي، متاح على www.doingbusiness.org ، وبالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة صادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حول سهولة أداء الأعمال في الدول العربية ، متاح على dhaman.net/ar .

- سداد الضرائب :

بلغ عدد الضرائب المدفوعة في الإمارات خلال الفترة 2010-2013، 14 ضريبة وفي مدة 12 ساعة من السنة، كما يبلغ إجمالي الضريبة كنسبة من إجمالي الربح 14.4%، وجاءت الإمارات في ترتيبها خلال هذه الفترة ضمن 7 الأوائل عالميا، في حين احتلت المرتبة الأولى عالميا خلال الفترة 2014-2018، حيث بلغ عدد الضرائب المدفوعة 4 ضريبة وفي مدة 12 ساعة من السنة، كما يبلغ إجمالي الضريبة كنسبة من إجمالي الربح 15.9%، والجدول رقم (3-19) يوضح مؤشر دفع الضرائب في الإمارات خلال الفترة (2010-2018) كما يلي:

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

الجدول رقم (3-19): مؤشر دفع الضرائب في الإمارات خلال الفترة (2010-2018).

السنوات	الترتيب عالميا	المدفوعات (العدد)	الوقت (عدد الساعات سنويا)	اجمالي سعر الضريبة (% من الارباح)
2010	4	14	12	14.1
2011	5	14	12	14.1
2012	7	14	12	14.1
2013	1	4	12	14.1
2014	1	-	-	-
2015	1	4	12	14.8
2016	1	4	12	15.9
2017	1	4	12	15.9
2018	1	4	12	15.9

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة صادرة عن مجموعة البنك الدولي، متاح على www.doingbusiness.org ، وبالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة صادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حول سهولة أداء الأعمال في الدول العربية ، متاح على dhaman.net/ar .

- التجارة عبر الحدود :

لإتمام عمليات التصدير لابد من استخدام 4 سندات و في مدة 8 أيام و بتكلفة 593 دولار لكل حاوية مصدرة ذلك عام 2010، في حين يستخدم 4 سندات في مدة 7 أيام و بتكلفة 521 دولار لكل حاوية مصدرة عام 2011، و 630 دولار لكل حاوية مصدرة عامي 2012، 2013، وأصبحت في عام 2016، 38 سند وفي مدة 6 أيام بتكلفة 650 دولار لكل حاوية مصدرة، أما عام 2017 فأصبحت 178 سند لمدة 6 أيام بتكلفة 462 دولار لكل حاوية مصدرة. ومن ناحية أخرى، فإن إتمام عملية الاستيراد تتطلب 5 مستندات وفي مدة 9 أيام بتكلفة 579 دولار لكل شحنة عام 2010، وتم تخفيض الوقت المستغرق للاستيراد لمدة 7 أيام بتكلفة 542، 635، 590 ، 625 دولار لكل شحنة خلال السنوات 2011، 2012، 2013، 2015 على التوالي، وأصبحت 178 سند وفي مدة 72 يوم عام 2016، لتصبح 12 سند وفي مدة 54 يوم بتكلفة 678 دولار لكل شحنة، والجدول رقم (3-20) يوضح مؤشر التجارة عبر الحدود في الإمارات خلال الفترة (2010-2017) كما يلي:

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

الجدول رقم (3-20): مؤشر التجارة عبر الحدود في الإمارات خلال الفترة (2010-2017).

السنوات	الترتيب عالمياً	الوثائق المطلوبة للتصدير (عدد)	الوقت المستغرق للتصدير (الأيام)	تكلفة التصدير (دولار لكل شحنة)	الوثائق المطلوبة للاستيراد (عدد)	الوقت المستغرق للاستيراد (الأيام)	تكلفة التوريد (دولار لكل شحنة)
2010	5	4	8	593	5	9	579
2011	3	4	7	521	5	7	542
2012	5	4	7	630	5	7	635
2013	5	4	7	630	5	7	590
2014	9	-	-	-	-	-	-
2015	8	3	7	665	5	7	625
2016	101	38	6	650	178	72	678
2017	85	178	6	462	12	54	678

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة صادرة عن مجموعة البنك الدولي، متاح على www.doingbusiness.org، وبالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة صادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حول سهولة أداء الأعمال في الدول العربية، متاح على dhaman.net/ar.

- تنفيذ العقود :

يتطلب تنفيذ العقود 49 إجراء إلزامياً، وفي مدة تصل إلى 537 بتكلفة 26.2% من قيمة المطالبة خلال الفترة 2010-2012، بينما أصبحت لا تتجاوز 524 يوم بتكلفة 19.5% من قيمة المطالبة خلال الفترة 2013-2015، وأصبحت 495 يوم عامي 2016، 2017، و 445 يوم عام 2018 بتكلفة 21% من قيمة المطالبة، والجدول رقم (3-21) يوضح مؤشر تنفيذ العقود في الإمارات خلال الفترة (2010-2018) كما يلي:

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

الجدول رقم (3-21): مؤشر تنفيذ العقود في الإمارات خلال الفترة (2010-2018).

السنوات	الترتيب عالميا	الإجراءات (العدد)	الزمن (الأيام)	التكلفة (نسبة من قيمة المطالبة)
2010	134	49	537	26.2
2011	134	49	537	26.2
2012	134	49	537	26.2
2013	104	49	524	19.5
2014	121	-	-	-
2015	121	49	524	19.5
2016	18	-	495	19.5
2017	25	-	495	20.1
2018	12	-	445	21

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة صادرة عن مجموعة البنك الدولي، متاح على www.doingbusiness.org ، وبالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حول سهولة أداء الأعمال في الدول العربية ، متاح على dhaman.net/ar .

- تسوية حالات الاعسار :

جاء ترتيب الإمارات في هذا المؤشر الأسوأ من بين المؤشرات العشرة، فإثناء المشروع يتطلب 5.1 سنوات وهي فترة طويلة، بتكلفة 30 % من قيمة الشركة ذلك خلال الفترة 2010-2012 ، وتم تقليص الفترة إلى 3.2 سنوات بتكلفة 20 % من قيمة الشركة ذلك خلال الفترة 2015-2018، والجدول رقم (3-22) يوضح مؤشر تسوية حالات الاعسار في الإمارات خلال الفترة (2010-2018) كما يلي:

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

الجدول رقم (3-22): مؤشر تسوية حالات الاعسار في الإمارات خلال الفترة (2010-2018).

السنوات	الترتيب عالميا	الأموال (بالسنت معدل استرداد لكل دولار)	الفترة اللازمة لتصفية النشاط (بالسنوات)	تكلفة إغلاق النشاط (% من قيمة الشركة)
2010	143	10.2	5.1	30
2011	143	11.2	5.1	30
2012	151	11	5.1	30
2013	101	29.4	3.2	20
2014	88	-	-	-
2015	92	28.6	3.2	20
2016	91	29	3.2	20
2017	104	29	3.2	20
2018	69	28.7	3.2	20

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة صادرة عن مجموعة البنك الدولي، متاح على www.doingbusiness.org ، وبالاعتماد على تقارير لسنوات مختلفة الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حول سهولة أداء الأعمال في الدول العربية ، متاح على dhaman.net/ar .

المطلب الثالث : جاذبية الإمارات العربية المتحدة ضمن تصنيف مراحل التنمية الاقتصادية .

جاءت الإمارات العربية المتحدة ضمن الاقتصاديات التي بلغت مرحلة الاعتماد على التطوير والابتكار، وتقاس مقومات المنافسة في هذه الاقتصاديات على استقطاب مزيد من التدفقات الرأسمالية الأجنبية، التي تحدد القدرة على تقديم سلع وخدمات مبتكرة وفريدة من نوعها لتتمكن من مجاراة الكلفة العالية لعناصر الانتاج والحفاظ على متطلبات الجودة، الأمر الذي يستوجب الاعتماد على أحدث وسائل الإنتاج وأكثرها تطوراً وتعقيداً وعلى القدرة على الاستفادة من العوامل الخارجية الايجابية المتوافرة في البيئة التي يقام فيها الاستثمار، بالتالي يصبح تأثير محوري مجموعة عوامل اقتصاديات التكتل وعوامل التميز والتقدم التكنولوجي مهما لقدرة جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي، وستتطرق لوضع الإمارات العربية المتحدة في المؤشر العام للجاذبية فيما يلي :

أولاً: وضع الإمارات العربية المتحدة في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار خلال الفترة 2014-2017 .

جاءت الإمارات العربية المتحدة وفقاً للأداء المحتمل في المؤشر العام للجاذبية عام 2014 في المرتبة 33 عالمياً بقيمة 49.9 نقطة ، مقارنة بالمرتبة 38 بقيمة 37.2 نقطة عام 2013¹، أما أدائها في المجموعات الثلاث الرئيسية، فبلغ متوسط قيمة المؤشر في مجموعة

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2013، مرجع سابق، ص 95.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

المتطلبات الأساسية للإمارات 65.4 نقطة، و بالنسبة للدول العربية 50.3 نقطة، وبتوسط عالمي يصل إلى 57.3 عام 2014، بعد أن كانت الإمارات 53.0 نقطة، و بالنسبة للدول العربية 46.2 وبتوسط عالمي 53.6 عام 2013، في حين بلغ متوسط قيمة مجموعة العوامل الكامنة للإمارات 59.7 نقطة، بالنسبة للدول العربية 45.7 نقطة وبتوسط عالمي يبلغ 50.0 عام 2014، مقارنة بعام 2013 لتبلغ قيمة متوسط المؤشر للإمارات 53.7 نقطة، بالنسبة للدول العربية 39.6 نقطة وبتوسط عالمي 41.6 عام 2013، وفي مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية بلغ متوسط قيمة مؤشر الإمارات عام 2014¹ 28.2 نقطة، و بالنسبة للدول العربية 16.8 وبتوسط عالمي 23.6، مقارنة بمتوسط لقيمة المؤشر تبلغ 12.9 نقطة، و بالنسبة للدول العربية 8.4 وبتوسط عالمي يصل إلى 14.3. وفي عام 2015، تقدمت الإمارات العربية المتحدة في المؤشر العام للجاذبية للمرتبة 29 عالمياً بقيمة 54.3 نقطة مقارنة مع عام 2014، أما أداءها في المجموعات الثلاث الرئيسية، فبلغ متوسط قيمة المؤشر في مجموعة المتطلبات الأساسية للإمارات 65.8 نقطة، و بالنسبة للدول العربية 51.9 نقطة؛

و بتوسط عالمي يصل إلى 57.4، في حين ارتفع متوسط قيمة مجموعة العوامل الكامنة للإمارات ليصل إلى 65.1 نقطة، بالنسبة للدول العربية 47.1 نقطة وبتوسط عالمي يبلغ 50.9، وفي مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية ارتفع متوسط قيمة مؤشر الإمارات بقيمة 33.3 نقطة، و بالنسبة للدول العربية 23.3 وبتوسط عالمي 29.7².

وتراجعت الإمارات في المؤشر العام للجاذبية عام 2016 للمرتبة 29 عالمياً بقيمة 53.7 نقطة، أما أداءها في المجموعات الثلاث الرئيسية، فبلغ متوسط قيمة المؤشر في مجموعة المتطلبات الأساسية للإمارات 67.0 نقطة، و بالنسبة للدول العربية 51.2 نقطة، وبتوسط عالمي يصل إلى 57.0، في حين بلغ متوسط قيمة مجموعة العوامل الكامنة للإمارات 62.9 نقطة، بالنسبة للدول العربية 46.3 نقطة وبتوسط عالمي يبلغ 51.0، وفي مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية بلغ متوسط قيمة مؤشر الإمارات 30.8 نقطة، و بالنسبة للدول العربية 23.4 وبتوسط عالمي 28.7³.

وتقدمت الإمارات في المؤشر العام للجاذبية عام 2017 لتحتل المرتبة 23 عالمياً بقيمة 58 نقطة، أما أداءها في المجموعات الثلاث الرئيسية، فارتفع متوسط قيمة المؤشر في مجموعة المتطلبات الأساسية للإمارات بحوالي 69 نقطة، و بالنسبة للدول العربية 53 نقطة، وبتوسط عالمي يصل إلى 59، في حين بلغ متوسط قيمة مجموعة العوامل الكامنة للإمارات 70 نقطة، بالنسبة للدول العربية 50 نقطة وبتوسط عالمي يبلغ 53، وفي مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية فارتفع متوسط قيمة مؤشر الإمارات ليبلغ 34 نقطة، و بالنسبة للدول العربية 23 وبتوسط عالمي 29⁴.

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2014، مرجع سابق، ص 107.

² تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2015، مرجع سابق، ص 108.

³ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2016، مرجع سابق، ص 108.

⁴ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2017، مرجع سابق، ص 51.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

ثانياً: أداء الإمارات العربية المتحدة في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.

أما عن وضع الإمارات في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار تفوق أداءها في خمسة مؤشرات عام 2013 وهما: مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي، مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه، مؤشر الموارد البشرية والطبيعة، مؤشر عناصر التكلفة، مؤشر البنى التحتية، كما هو موضح في الملحق رقم (3-1)؛

خلال الفترة 2014-2017 تفوق أداء الإمارات في تسعة مؤشرات تجاوزت قيمها المتوسط العربي والمتوسط الدولي وهما: مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي، مؤشر البيئة المؤسسية، مؤشر بيئة أداء الأعمال، مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه، مؤشر عناصر التكلفة، مؤشر الأداء اللوجستي، مؤشر الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات، مؤشر اقتصاديات التكتل، مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي، كما هو موضح في الملحق رقم (3-2).¹

المبحث الرابع: دراسة استشرافية للاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان استراتيجيات دولة الإمارات لاستشراف المستقبل .

قامت الإمارات العربية المتحدة بتصميم استراتيجيات محددة لتحقيق إنجازات نوعية شاملة في شتى القطاعات الحيوية على المدى القريب و البعيد، التي من شأنها تعزيز ازدهار الدولة بشكل مستدام، وضمان بناء مستقبل راسخ لأجيالها، لتثبت للعالم ولجيرانها الكبار أن التفوق لا يعرف قيوداً اسمها الحجم، وأن التنوع يتطلب فقط توافر الرؤية الصحيحة السليمة حول سبل التنوع وكيفية المضي فيه، وأن الفكك من القيد النفطي أمر ممكن، إذا ما توافرت الإرادة والرؤية الصحيحة.

المطلب الأول: استراتيجية الإمارات العربية المتحدة وفق رؤية الإمارات 2021.

جذبت الإمارات العربية المتحدة أنظار العالم، وبصفة خاصة جيرانها في المنطقة، لتحقيق إنجازات مهمة في السنوات السابقة في إطار نهجتها الشاملة التي أسهمت في ترسيخ مكانتها على المستويين الإقليمي و الدولي، حين اعتمدت على نهجاً محدداً للارتقاء بتنافسية الدولة ومؤسساتها، وسبل تعزيز النمو المستدام والازدهار في المستقبل.

الفرع الأول: استراتيجية الإمارات العربية المتحدة 2017-2020 .

تطمح رؤية الإمارات 2017-2020 إلى تطوير اقتصاد قائم على المعرفة، والذي من شأنه أن يكون اقتصاداً متنوعاً ومرناً بقيادة إماراتيين ذوي خبرة ومهارة، تركز على الإنجازات التي تم تحقيقها إلى يومنا هذا، مع التطلع إلى تحقيق المزيد من الاستراتيجيات التي وضعتها الدولة، هذا ما سنتطرق له في مايلي:

أولاً: معرض إكسبو الدولي 2020 :

من المقرر أن تستضيف إمارة دبي معرض أكسبو الدولي في عام 2020، وهو حدث دولي يتوقع أن يستقطب 25 مليون زيارة خلال فترة تنظيمه، وذلك بداية من يوم الافتتاح في 20 أكتوبر 2020، وحتى يوم الختام في 10 أبريل 2021، وتعد

¹ من إعداد الطالبة اعتماداً على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية للسنوات 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

المكاسب الاقتصادية المتوقع أن تترتب على استضافة معرض إكسبو 2020 في مقدمة المكاسب التي ستجنيها دولة الإمارات، إذ يتوقع أن يوفر 277 ألف فرصة عمل، من ضمنها 50 ألف فرصة عمل دائمة؛

ويحمل كل معرض من معارض إكسبو موضوعاً رئيساً يهتم البشرية جمعاء، وعليه سيعمل إكسبو 2020 دبي، وفق شعاره الرئيسي المتمثل في تواصل العقول، وصنع المستقبل، ما يعني أن الوصول إلى حلول مستدامة للمشكلات العالمية يتطلب تفهم وتعاون مختلف الدول والثقافات.¹

ثانياً: مشروع مسار 2020 :

يشمل مشروع مسار 2020 تمديد الخط الأحمر لمترو دبي من محطة نخيل هاربر أند تاور إلى موقع معرض إكسبو بطول 15 كم، ويشمل المشروع تنفيذ سبع محطات، منها محطة تبادل مع الخط الأحمر، ومحطة في موقع إكسبو، وثلاث محطات مرتفعة ومحطتان تحت مستوى الأرض. كما يشمل شراء 50 قطاراً منها 35 لتطوير الخدمة في مترو دبي و15 لمعرض إكسبو 2020؛

ثالثاً: استراتيجية التعليم 2010 – 2020:

حرصاً من دولة الإمارات على توفير أفضل مستوى للتعليم للأجيال المستقبلية، طورت وزارة التعليم استراتيجية التعليم 2010 – 2020، والتي جعلت من الطالب محوراً لها، وركزت على جودة الأداء التعليمي والتربوي في المدارس الحكومية والخاصة، وتتضمن الاستراتيجية 50 مبادرة استراتيجية يتم تنفيذها من خلال خطة طويلة المدى تستغرق 10 سنوات منها إعادة هيكلة التعليم الثانوي والارتقاء بالمنهج التعليمي ليتلاءم مع متطلبات التعليم العالي في الدولة.²

بما أن التعليم هو المحرك الأساسي لتطور المجتمعات، ونظراً للصلة الوثيقة بين التقدم بالتعليم وارتقاء مستوى الابتكار، بادرت الدولة على إطلاق المبادرات التالية:³

- اعتمد مجلس الوزراء عام 2011 "أجندة التربية والتعليم" حتى عام 2020 متضمنة 10 أهداف، ومجموعة مبادرات لتحقيقها وخطط تطبيقية لكل مبادرة ومدة زمنية لإيجازها من بينها خطة لسد الفجوة بين التعليم العام والخاص وإعادة هيكلة وتحسين مهنية التعليم وتطوير الأنظمة التقنية بالمدارس، ومشروع ترخيص الهيئات التعليمية بالمدارس الحكومية والخاصة، وربط التعليم ومخرجاته باقتصاد المعرفة واحتياجات سوق العمل؛

¹ المجلس الوطني الاتحادي للإمارات العربية المتحدة، متاح على

www.gsws.ae/wp-content/uploads/2016/12/AR_UAE-INFOGUIDE-24X24_ARB_PRINT.pdf ، يوم 06 ماي 2018، ص: 15:32.

² حكومة الإمارات، متاح على

government.ae/ar-ae/about-the-uae/uae-future ، يوم 06 ماي 2018، ص: 15:50.

³ احمد ماجد، آليات تعزيز الابتكار بدولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص 12.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

- أطلق عام 2012 مبادرة "محمد بن راشد للتعليم الذكي"، بمدارس الدولة بتكلفة مليار درهم، تضم صفوفًا ذكية وتطوير البنية التحتية للمعلومات، وتعميم الدروس الإلكترونية، ونشر ما يزيد عن سبعة آلاف محتوى إلكتروني وإنتاج مناهج إلكترونية؛
- إطلاق برنامج "بالعلوم نفكر" تحت مظلة مؤسسة الإمارات، لتمكين الشباب من الابتكار بمجال العلوم، وبرنامج "مهارات الإمارات" التابع لمركز أبوظبي للتعليم والتدريب التقني لرفع الوعي بالتعليم التقني؛
- أعدت وزارة التربية والتعليم بالتنسيق مع جائزة حمدان بن راشد للأداء التعليمي المتميز خطة متكاملة لرعاية الموهوبين والمتميزين في الحقل التربوي بميزانية قدرها 100 مليون درهم؛
- تطور عدد المدارس والفصول والطلبة والمعلمين بالدولة؛
- إنشاء معهد التكنولوجيا التطبيقية لتنمية الاقتصاد المعرفي، وتوفير كوادر من العلماء والمهندسين والفنيين؛
- تأسيس "جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا والبحوث"، التي تستهدف تحقيق التميز بالعلوم والتكنولوجيا واعداد الكوادر المؤهلة علميا وعمليا؛
- إنشاء "أبوظبي بوليتكنك" لتوفير كوادر وطنية بالتكنولوجيا المتقدمة كالطاقة النووية السلمية والهندسة النووية وأمن المعلومات وهندسة الطائرات؛
- إنشاء عدد من المراكز البحثية لتعزيز الابتكار ومنها: "مجمع دبي للعلوم"، "مجمع محمد بن راشد للعلماء"، "معهد الشارقة للعلوم والتكنولوجيا"، "مركز البحوث والابتكار برأس الخيمة"، "مركز التفوق للأبحاث التطبيقية والتدريب"؛
- إنشاء "هيئة الاعتماد الأكاديمي" ضمانا لجودة التعليم العالي بالجامعات والكليات والمعاهد الخاصة؛
- إنشاء "الهيئة الوطنية للبحث العلمي" لتشجيع البحث العلمي ووضع خطط للبحوث والابتكارات وربطها باحتياجات المجتمع؛
- صارت الجامعات والكليات والمعاهد العليا بالدولة تحظى بسعة عالمية طيبة فجاءت جامعة الإمارات بالمرتبة 374 ضمن أفضل 500 جامعة بالعالم، وحصلت جامعة زايد على الاعتماد الأكاديمي العالمي في المنطقة الأمريكية المختصة؛
- تطور عدد كليات التقنية العليا إلى 17 كلية، تضم 20 ألف طالب وطالبة وتخرج منها حتى الآن 60 ألف خريج وخريجة، وتتمتع برامجها بالاعتماد العالمي، وتعد نموذجا رائدا للتعليم الفني والتقني في المنطقة والعالم؛

رابعا: برج خور دبي:

أطلقت دبي أعمال بناء "برج خور دبي" الذي يطمح لأن يكون عند إنجازه في العام 2020، أعلى برج في العالم، متفوقا بذلك على برج خليفة، والذي يرتفع في سماء الإمارة بطول 828 مترا، وتقدر تكلفته حسب ما صرحت به شركة إعمار العقارية ما يقارب المليار دولار، والبرج الجديد من تصميم المعماري الإسباني السويسري سانتياغو كالاترافا فالس، وسيضم منصات للزوار تطل على المدينة، وسيكون ما بين 18 و20 طابقا فقط معدا لاستخدامات متعددة، ويضم فندقا من فئة

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

"البوتيك" ومطاعم، وستكون قاعة القمة من أبرز معالم المشروع، حيث تتيح للزوار فرصة التمتع بأروع المناظر في السماء، كما يضم البرج منصات تمثل حدائق لكبار الشخصيات، تحاكي في أجوائها حدائق بابل المعلقة، إحدى عجائب الدنيا السبع في العالم القديم، وسيكون الزوار على موعد مع تحفة هندسية بكل المقاييس مع الشرفات الزجاجية الدوارة المنبثقة من هيكل البرج؛ واستوحي تصميم البرج من زهرة الزنبق، كما أنه يحاكي في شكله تصميم المفدنة، ويحدد شكل البرعم البيضاوي معالم منصات المشاهدة في البرج، كما يتشابه ساق زهرة الزنبق النحيل مع هيكل البرج الذي روعي في التصميم الهندسي لقطره أعلى درجات الدقة والكفاءة؛

ويرتبط الهيكل بأرضية المشروع عبر كابلات قوية، مستوحاة بدورها من شكل أوراق الزنبق، وبمنح تنسيق الكابلات هذا قوة كبيرة للهيكل، ويثبت برعم الزهرة إلى الأرض بدقة فائقة باستخدام أحدث المعدات الهندسية.¹

خامساً: رؤية دبي السياحية .

تجسد رؤية دبي السياحية 2020 خارطة طريق استراتيجية تحمل هدفا رئيسيا يتمثل في استقطاب 20 مليون زائر بحلول عام 2020، وهو ضعف العدد الذي تم استقبله في عام 2012، تمت الموافقة على هذه الرؤية في ماي 2013.²

توضح هذه الاستراتيجية الاحتياجات التي يجب توفيرها للمدينة حتى تنمي عدد الزوار بفاعلية، ويتم تحقيق ذلك من خلال تأسيس مبادرات متعددة تشمل السياسات التنظيمية، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز عروض المنتجات، وتسويق الوجهات السياحية، يكمن الهدف العام لهذه المبادرات في تطبيق الإستراتيجية الموضوعة لجعل دبي الخيار الأول للمسافر الدولي بغرض الترفيه والأعمال؛

وتعتبر السياحة ركيزة أساسية في تحقيق النمو والتنوع الاقتصادي في دبي، والجدير بالذكر أن رؤية دبي السياحية 2020 سوف تسهم في تعزيز هذا القطاع من خلال توسيع نطاق توفير الفعاليات وتطوير المعالم السياحية والبنية التحتية والخدمات والباقات المختلفة في دبي، ويتضمن جزء من هذه الاستراتيجية تبني نهج تسويقي للترويج لدبي وجذب السياح وتحويل وجهة الرحلات وحجوزات الفنادق إلى المدينة؛

ولتحقيق هذه الأهداف، سوف تقوم دائرة السياحة والتسويق التجاري بدبي بتسخير كافة الإمكانيات بالتعاون مع القطاع العام والخاص في دبي والخارج، وسوف تركز على ثلاثة أهداف رئيسية وهي:

- الحفاظ على الحصة السوقية في الأسواق العالمية؛
- زيادة الحصة السوقية في الأسواق الناشئة؛

¹ الموقع الرسمي للعربية، متاح على

www.alarabiya.net/ar/aswaq/realestate/2016/10/11/.html ، يوم 06 ماي 2018، سا: 18:16.

² حكومة دبي، متاح على

www.visitdubai.com/ar/department-of-tourism/about-dtcm/tourism-vision-2020، يوم 06 ماي 2018، سا: 18:32.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

- تشجيع السياح لتكرار الزيارة إلى دبي؛

سادسا: المفاعل النووي .

حسب رؤية الإمارات فالطاقة النووية هي الخيار الأمثل لتلبية الطلب المتنامي على الطاقة، الأمر الذي جعلها تعمل على بناء محطات بركة للطاقة النووية، والتي ستسهم في تلبية احتياجات البلاد من الطاقة الكهربائية ودعم أهداف التنمية المستدامة؛ وستبدأ الإمارات في العمليات التشغيلية في أولى محطات الطاقة النووية السلمية خلال العام 2018 طبقا للموافقات الرقابية والتنظيمية، لتصبح بذلك أول دولة تنفذ برنامجا جديدا للطاقة النووية السلمية منذ ثلاثة عقود، حيث تأتي هذه الخطوة لمواكبة النمو السريع للاقتصاد وارتفاع الطلب على الكهرباء بمعدلات كبيرة، في الوقت الذي لا تزال الظروف المحيطة باستخدام الطاقة النووية تتطور على الصعيد الدولي؛

ويعد مشروع محطات بركة للطاقة النووية الأكبر من نوعه في العالم من حيث بناء أربع محطات متطابقة في الوقت نفسه وبقدرة إنتاجية تصل إلى 5600 ميغاواط، ويبلغ عدد عمال البناء في موقع بركة حاليا أكثر من 16 ألف عامل، في حين اختارت مؤسسة الإمارات للطاقة النووية تصميم مفاعل الطاقة المتقدم من الجيل الثالث وهو مفاعل يعتمد على تقنية الماء المضغوط وبقدرة 1400 ميغاواط ويصل عمره التشغيلي إلى 60 عاما، ووصلت نسبة الإنجاز في المحطة الأولى إلى أكثر من 96 % والمحطة الثانية 86 %، والمحطة الثالثة 76 %، والمحطة الرابعة 54 %، وبلغت نسبة الإنجاز الكلية في المشروع أكثر من 82%¹.

الفرع الثاني: استراتيجية الإمارات العربية المتحدة 2020-2021 .

تعتزم دولة الإمارات بحلول عام 2021 تحقيق رؤية الإمارات 2021، والتي تهدف لأن تكون دولة الإمارات ضمن أفضل دول العالم من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحلول اليوميل الذهبي للاتحاد في عام 2021، كما ستحقق الدولة الاستراتيجية الوطنية للإبداع، وخطة دبي 2021، واستراتيجية الصحة في دبي 2021، ورؤية الشارقة السياحية 2021، ورؤية عجمان 2021، سنتطرق لها في مايلي²:

أولا: التنمية الاقتصادية.

تهدف رؤية الإمارات 2021 لأن تكون دولة الإمارات ضمن أفضل دول العالم من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحلول اليوميل الذهبي للاتحاد في عام 2021، وهي تشمل على أربعة محاور رئيسية هي متحدون في المسؤولية، ومتحدون في المصير، ومتحدون في المعرفة، ومتحدون في الرخاء؛

¹ مساعد الزباني، الإمارات تشغل أول المفاعلات النووية في 2018، متاح على

19:17-2018/1034311/article/home/aausat.com، يوم: 06 ماي 2018، سا: 19:17.

² حكومة الإمارات، متاح على

government.ae/ar-ae/about-the-uae/uae-future، يوم 06 ماي 2018، سا: 20:04.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

ثانيا: مسبار الأمل .

يعد مشروع مسبار الأمل أول مشروع عربي إسلامي من نوعه يتضمن إطلاق مسبار فضائي لاستكشاف الكواكب الأخرى، وبذلك فهو يشكل دليلا على قدرة العالم العربي على المساهمة الفاعلة في إغناء الحضارة والمعرفة البشرية، ويثبت كذلك أن التفاؤل والثقة والطموح بإمكانها تحقيق النجاح والإنجاز بالرغم من الظروف التي تعاني منها منطقتنا العربية، وهو أيضا نموذج عملي محسوس يهدف إلى إلهام شعوب المنطقة ؛

وهكذا، بالإمكان النظر إلى هذا المشروع كرمز للأمل وكوسيلة لإلهام الأجيال الجديدة للتفكير بإيجابية والتطلع لمستقبل إيجابي تملؤه الفرص ؛

ويتم التخطيط والإدارة والتنفيذ لمشروع الإمارات لاستكشاف المريخ في دولة الإمارات العربية المتحدة على يد فريق إماراتي يتكون من أكثر من 70 مواطناً، وسيصل عددهم إلى 150 مهندساً وباحثاً قبل عام 2020، ومساهمة أكثر من 200 مختصاً من المؤسسات العلمية الشريكة داخل وخارج الدولة، إذ يعتمد أفرادها على مهاراتهم واجتهادهم لاكتساب جميع المعارف ذات الصلة بعلوم استكشاف الفضاء وتطبيقها بأيديهم من الألف إلى الياء، فعلى سبيل المثال، لن يتم استيراد أي من التقنيات الرئيسية التي يقوم عليها المشروع بل سيتم تصميمها وتصنيعها وتجميعها محلياً على يد خبرات وإمكانات محلية، أما المعرفة التقنية اللازمة لذلك، فقد بدأ تطويرها محلياً كذلك من خلال تدريب فريق المشروع من الشباب الإماراتيين عبر الشراكات الاستراتيجية مع جهات أكاديمية علمية عوضاً عن توريد التقنيات من الوكالات والشركات العالمية المتخصصة في مجال الفضاء، وتقدر قيمة الاستثمارات الحالية لدولة الإمارات في مجال الفضاء أكثر من 20 مليار درهم، أما المركبات الفضائية الإماراتية التي تدور حالياً حول الأرض دبي سات 1 (قمر صناعي للتصوير، تم إطلاقه عام 2009)، دبي سات 2 (قمر صناعي للتصوير، تم إطلاقه عام 2013)، ياه سات 1 (قمر صناعي للاتصالات، تم إطلاقه عام 2011)، ياه سات 2 (قمر صناعي للاتصالات، انطلق عام 2012)، والمركبات الفضائية الإماراتية قيد الإنشاء خليفة سات (قمر صناعي للتصوير، مقرر أن يتم إطلاقه عام 2018).¹

ثالثاً: خطة دبي الذكية 2021.

تمضي الحكومة الذكية نحو ثقافة جديدة لم تعهدها المجتمعات من قبل، وبينما كان أداء مؤسسة حكومة دبي الذكية الناجح حافظاً للأفراد والمؤسسات على تغيير أنماطهم الحياتية، كانت هذه الخدمات الذكية أيضاً دافعا لهم لتفاعل أكثر إيجابية في إطار مجتمعهم، وتعتبر الثقافة الاجتماعية الذكية بمثابة حجر أساس في مسيرة حكومة دبي نحو التطوير الشامل والمتواصل، وفي إطار حرص مؤسسة حكومة دبي الذكية على توفير أكبر قدر من الوعي المجتمعي بخدماتها، تواصل الحكومة وعبر منصاتها الإعلامية

¹ وكالة الإمارات للفضاء، متاح على www.emiratesmarsmission.ae/ar/space-vision ، يوم 06 ماي 2018، سا: 20:30.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

التأكيد على هدفها الاستراتيجي الأول وهو خدمة الإنسان والسعي إلى خلق جو معيشي وحياتي يتميز بالسهولة واليسر والكفاءة.¹

رابعاً: خطة دبي 2021.

تنظر خطة دبي 2021 إلى مستقبل الإمارة من خلال عدسة شاملة تصف المدينة من خلال منظورات شاملة ومتكاملة، بدءاً بمنظور الفرد والمجتمع، متناولاً السمات المرجو توفرها في أفراد مجتمع دبي، مواطنين ومقيمين، للنهوض بعبء التنمية ولعب دور محوري في قيادة محاور الخطة، علاوة على وصف المجتمع المثالي في تماسكه وتلاحمه واحترامه لتعدد الثقافات والتعايش فيما بينها بانسجام؛

كما تتناول الخطة مستقبل دبي من منظور الفضاء الحضري، سواء ما يتعلق بعناصر البنية التحتية من بيئة طبيعية ومشيدة، وطرق ووسائل مواصلات ومصادر طاقة وغيرها، أو ما يتعلق بشكل التجربة الحياتية التي يعيشها أفراد المجتمع من إماراتيين ومقيمين وزائرين سواء في تفاعلهم فيما بينهم، أو في تفاعلهم مع عناصر البنية الحضرية والخدمات المرتبطة بها اجتماعية كانت أم اقتصادية، كما تتناول الخطة مستقبل المدينة من منظور اقتصادي، ليس فقط باعتباره محرك التنمية والوقود الذي يغذي المدينة ويدفع باتجاه تطورها المستمر، بل كذلك العامل الذي يجعل من المدينة محورا في الاقتصاد العالمي لا يمكن تجاوزه؛ وأخيراً تتناول الخطة مستقبل دبي من منظور الحوكمة الرشيدة، باعتبارها الآلية المؤسسية التي تضمن قيادة التنمية واستمرارها، وتعزيز رفاه الفرد والمجتمع وحفظ الأمن والنظام، وقد ترجمت المنظورات السابقة إلى ستة محاور يعتبر كل واحد منها عنواناً رئيساً لمجموعة من الغايات الرئيسية على مستوى دبي، وتشكل في مجملها تطلعات المدينة المستقبلية نحو العام 2021 هي كما يلي:²

- الأفراد : موطن لأفراد مبدعين وممكنين ملوهم الفخر والسعادة ؛
- المجتمع: مجتمع متلاحم و متماسك؛
- التجربة المعيشية: المكان المفضل للعيش والعمل، والمقصد المفضل للزائرين؛
- المكان: الذكية ومدينة المستدامة؛
- الاقتصاد: محور رئيسي في الاقتصاد العالمي ؛
- الحكومة: حكومة رائدة و متميزة.

¹ عائشة بنت بطي بن بشر، مدينة دبي الذكية ما الذي تمتلكه من معايير التميز؟، مجلة حكومة دبي الذكية، مؤسسة حكومة دبي الذكية، الإمارات، العدد 149، مارس 2016، ص8.

² حكومة دبي، المجلس التنفيذي، متاح على

2021-8A9%D8%AF%D8%A8%D9%8A-2021، يوم 06 ماي 2018، سا: 22:11.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

خامسا: استراتيجية الصحة في دبي 2021 .

تم تصميم استراتيجية الصحة في دبي لتكون منسجمة ومتناغمة مع رؤية دبي 2021، والمهادفة إلى أن تصبح دبي رائدة عالميا في تقديم الرعاية الصحية حسب معايير الجودة العالمية، واشترك في اعداد الاستراتيجية عدد كبير من الشركاء و المعنيين بالنظام الصحي في دبي من القطاعين الحكومي والخاص، كما تم الاستشارة بأراء عدد من القطاعات المجتمعية المختلفة في اعداد الاستراتيجية، و تم اشراك أكثر من 10000 من موظفي هيئة الصحة في دبي من خلال منصة الكترونية تفاعلية للتعبير عن آراءهم وأفكارهم المتعلقة بالقطاع الصحي في إمارة دبي، وتضم الاستراتيجية المطورة 15 برنامجا استراتيجيا وأكثر من 100 مبادرة استراتيجية ليتم تطبيقها حتى عام 2021، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى :¹

- جعل دبي وجهة عالمية للرعاية الصحية من خلال تطبيق نظام صحي متكامل يحقق الجودة والقيمة المضافة ؛
- تسخير الموارد المؤسسية لضمان صحة وسلامة سكان دبي ؛
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في مجال تنظيم و تقديم الخدمات الصحية ؛
- تبني وتضمين الابتكار في جميع مكونات منظومة الرعاية الصحية ؛
- إعادة بناء إطار الحوكمة المؤسسية بالهيئة ؛
- تطوير نظام فعال لدعم اتخاذ القرار قائم على منصات بيانات متكاملة .

سادسا: رؤية الشارقة السياحية 2021 .

ويأتي افتتاح جزيرة النور التي تقع على مساحة 45,470 مترا مربعا في بحيرة خالد قرب جامع النور كجزء من جهود هيئة الشارقة للاستثمار والتطوير "شروق"، المتواصلة والرامية إلى تطوير المشاريع وطرح المبادرات التنموية التي تُخدم القطاع السياحي، وتسهم في تحقيق ما تتطلع اليه الشارقة في زيادة معدلات تدفق السياح إليه، بما يحقق رؤية إمارة الشارقة التي أطلقتها هيئة الإنماء التجاري والسياحي في الشارقة لتعزيز قطاع السياحة بالإمارة للوصول إلى عشرة ملايين سائح بحلول العام 2021 ؛ وفي إطار حرص " شروق " على البيئة، قامت الهيئة بتصميم المباني والإضاءة لتكون صديقة للبيئة وتتوافق مع المعايير العالمية، كما حرصت على إعادة استخدام المياه وترشيد استهلاك الطاقة، وستكون الجزيرة صديقة للزوار من ذوي الاعاقة من خلال توفيرها للممرات والمرافق الخاصة بهم².

¹ هيئة الصحة بدبي ، متاح على

www.dha.gov.ae/documents/dubai_health_strategy_2016-2021_ar.pdf ، يوم 06 ماي 2018، سا: 22:31.

² محمد أحمد بن فهد، نيتكر مجتمعات خضراء لغد أفضل، مجلة البيئة والمجتمع، مؤسسة زايد الدولية للبيئة، العدد 155، الإمارات العربية المتحدة، جانفي 2016، ص 34.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

سابعاً: رؤية عجمان 2021 .

- تركز رؤية عجمان 2021 على بناء مجتمع سعيد يساهم في بناء اقتصاد أخضر، تحفزه حكومة متميزة منسجمة مع روح الاتحاد، وتمثل المبادئ العامة لاستراتيجية حكومة عجمان في مايلي:¹
- إعلاء التوافق ما بين محاور رؤية عجمان 2021، بالانسجام مع استراتيجيات الحكومة الاتحادية، والتكامل مع الأجندة الوطنية ؛
 - دعم القدرات التنافسية للإمارة، وترقيتها في مجالات التنمية المستدامة وبناء الاقتصاد الأخضر، وتقوية الشراكة مع القطاع الخاص وتعزيز دوره التنموي ؛
 - التركيز على تحقيق الرفاه الاجتماعي والسعادة المجتمعية، والحفاظ على القيم والثوابت الإماراتية الأصلية ؛
 - تبني منظومة تشريعات محلية تتسم بالفعالية والكفاءة والموضوعية، وتحديث التشريعات النافذة بما يضمن الملاءمة مع متطلبات وأبجديات المرحلة ؛
 - زيادة الفعالية في ممارسة الأدوار التنظيمية، ووضع السياسات لحكومة عجمان، والارتقاء بمستوى خدماتها المقدمة للمتعاملين؛
 - إدارة الموارد الحكومية بكفاءة وترسيخ الشفافية والنزاهة والحوكمة الرشيدة ؛
 - تعزيز ثقافة الاستثمار في بناء الانسان، كونه دعامة أساسية للتنمية، وتطوير قدرات الكوادر البشرية؛
- ثامناً: الاستراتيجية الوطنية للابتكار :**

- تهدف الاستراتيجية الوطنية للابتكار لجعل الإمارات ضمن الدول الأكثر ابتكاراً على مستوى العالم ببلوغ المدى الزمني لرؤية الإمارات 2021، وتتضمن الإستراتيجية أربعة مسارات متوازنة هي كالتالي:
- إرساء بيئة مؤسسية وتشريعات محفزة على الابتكار ؛
 - تحويل الابتكار الحكومي لعمل مؤسسي ؛
 - دفع القطاع الخاص نحو مزيد من الابتكار ؛
 - بناء القدرات الوطنية ذات المهارات العالية بمجال الابتكار ؛
- كما تتضمن 30 مبادرة وطنية للتنفيذ في المدى القصير كمرحلة أولى تشمل مجموعة من التشريعات الجديدة، ودعم حاضنات الابتكار، وبناء القدرات الوطنية ومجموعة محفزات القطاع الخاص وبناء الشراكات العالمية البحثية، وتغيير منظومة العمل

¹ متاح على

www.ajec.gov.ae/Documents/ajman_strategy.pdf ، يوم 06 ماي 2018 ، سا:14:23 .

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

الحكومي نحو مزيد من الابتكار، وتحفيز الابتكار في 7 قطاعات استراتيجية هي: الطاقة المتجددة، والنقل، والصحة، والتعليم، والتكنولوجيا، والمياه، والفضاء.¹

تاسعا: استراتيجية الإمارات للتعاملات الرقمية 2021 (بلوك تشين).

تهدف استراتيجية الإمارات للتعاملات الرقمية (بلوك تشين) إلى تطوير التقنيات المتقدمة وتوظيفها لتحويل 50% من التعاملات الحكومية على المستوى الاتحادي إلى منصة بلوك تشين بحلول عام 2021، ستوفر هذه التقنية الوقت والجهد والموارد، وتمكن الأفراد من إجراء معظم معاملاتهم في المكان والزمان اللذين يتناسبان مع نمط حياتهم وعملهم؛ ستسهم هذه الاستراتيجية في توفير 11 مليار درهم يتم إنفاقها سنويا لتقديم وتوثيق المعاملات والمستندات، 389 مليون وثيقة حكومية، 77 مليون ساعة عمل، و 1.6 مليار كيلومتر من القيادة على السائقين.²

المطلب الثاني: استراتيجية الإمارات العربية المتحدة وفق رؤية الإمارات 2030-2021.

تزرع هذه الفترة بالعديد من الإنجازات التي تعزز دولة الإمارات تحقيقها، سنتطرق لها في مايلي:

أولا: مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية.

يشكل مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية، أحد المشاريع الرائدة في مجال الاستدامة ليس كونه مركزا لإنتاج الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية فحسب، وإنما شموله مركزا للبحوث والتطوير والابتكار، لدعم تقنيات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وشموله أيضا أكاديمية للطاقة المتجددة لتأهيل الكوادر وإعداد الأجيال القادمة.³

ويعد المجمع أكبر مشروع استراتيجي لتوليد الطاقة المتجددة في موقع واحد في العالم وفق نظام المنتج المستقل/IPP، حيث سيتم توليد 1000 ميغاوات بحلول العام 2020، و5000 ميغاوات بحلول العام 2030، وبدأت المرحلة الأولى من المشروع بقدرة 13 ميغاوات في 2013، وتم افتتاح المرحلة الثانية لإنتاج 200 ميغاوات في مارس 2017 على أن يتم تشغيل المرحلة الثالثة بقدرة 800 ميغاوات في عام 2020، وسيتم تشغيل المرحلة الرابعة من المشروع بقدرة 700 ميغاوات بدءا من الربع الأخير من عام 2020، وتشمل المرحلة الرابعة أعلى برج شمسي في العالم بارتفاع يصل إلى نحو 260 مترا.⁴

¹ أحمد ماجد، مرجع سابق، ص 6.

² حكومة الإمارات، متاح على

government.ae/ar-ae/about-the-uae/uae-future، يوم 06 ماي 2018، سا: 23:40.

³ هيئة كهرباء ومياه دبي، متاح على

mobile.dewa.gov.ae/arimages/almasdar/almasdar_49.pdf، يوم 07 ماي 2018، سا: 12:16.

⁴ حكومة الإمارات، متاح على

government.ae/ar-ae/about-the-uae/uae-future، يوم 07 ماي 2018، سا: 12:30.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

ثانياً: الرؤية البيئية 2030 لإمارة أبوظبي .

تعتبر الرؤية البيئية 2030 جزءاً لا يتجزأ من الرؤية الطموحة الشاملة للأجندة السياسية للإمارة، والتي تغطي جوانب التنمية المستدامة الثالثة بما في ذلك الرؤية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتي من شأنها مجتمعة أن تقود الإمارة نحو تحقيق التنمية المستدامة، فالرؤية تقوم على أساس التواصل مع الجمهور، وخلق شعور من الوعي، والتأكيد على أهمية مشاركة الجميع في المحافظة على التراث الطبيعي لإمارة أبوظبي في الحاضر والمستقبل والعمل بشكل تدريجي نحو مواجهة القضايا البيئية.¹

ثالثاً: استراتيجية إدارة حركة التنقل لإمارة أبوظبي .

تتألف استراتيجية إدارة حركة التنقل الشاملة من عدد من الاستراتيجيات الثانوية التي تستهدف فئات محددة، وتركز كل استراتيجية ثانوية على خطط لإدارة حركة التنقل التي تخص الفئات المستهدفة وكذلك على عدد من المبادرات المنفردة، تضم الاستراتيجية الشاملة الاستراتيجيات الثانوية التالية:²

- استراتيجية إدارة حركة التنقل إلى جهة العمل ؛
- استراتيجية إدارة حركة تنقل المؤسسات التعليمية ؛
- استراتيجية إدارة حركة تنقل الزائرين ؛
- استراتيجية إدارة حركة تنقل السكان ؛

تهدف الاستراتيجية إلى تسهيل حركة تنقل الركاب بهدف الوصول بإمارة أبوظبي إلى مصاف الوجهات العالمية وتلبية متطلبات النمو المتسارع الذي تشهده الإمارة على كافة الأصعدة، ولتحقيق ذلك، تسعى دائرة النقل إلى الشراكة مع هيئات محلية متعددة من القطاعين العام والخاص لوضع الخطط اللازمة لإدارة حركة التنقل؛

وتدرس الدائرة احتياجات قطاع النقل في أبوظبي وتسعى إلى معالجة القضايا المتعلقة به وتقليل أعداد المركبات على الطريق، بهدف الحد من الازدحام وتقليل الاختناقات المرورية عن طريق زيادة وسائل النقل العام المستدامة وتنوعها، بالإضافة إلى تطبيق السياسات المتعلقة بالنقل المستدام، وتهيئة الجمهور من خلال الحملات التوعوية، وإيجاد حلول للبنية التحتية للطرق.

رابعاً: استراتيجية دبي للتنقل الذكي ذاتي القيادة .

تهدف استراتيجية دبي للتنقل الذكي ذاتي القيادة، إلى تحويل 25% من إجمالي رحلات التنقل في الإمارة إلى رحلات ذاتية القيادة بدون سائق من خلال وسائل المواصلات المختلفة بحلول عام 2030، وبهذا تتقدم دبي على مدن العالم وتحقق نقلة

¹ هيئة البيئة أبوظبي، متاح على

www.ead.ae/Publications/Environment%20Vision%202030/Environment-Vision-2030-Ar.pdf، يوم 07 ماي 2018، سا: 13:37.

² دائرة النقل، متاح على

dot.abudhabi.ae/ar/info/transport_mobility_management_strategy_for_abu_dhabi_emirate، يوم 07 ماي 2018، سا: 13:50.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

نوعية في توظيف الذكاء الاصطناعي لخدمة الإنسان، وتؤسس نموذجاً عالمياً متفرداً لمدن المستقبل، وتتحول إلى أكبر مختبر علمي للتكنولوجيا والبحث والتطوير، لتشكل أحد المحاور الرئيسية في تحقيق الاقتصاد المستدام لدولة الإمارات.¹

خامساً: استراتيجية دبي للطباعة ثلاثية الأبعاد .

تعتبر استراتيجية دبي للطباعة ثلاثية الأبعاد مبادرة علمية فريدة من نوعها، تهدف لتسخير هذه التكنولوجيا الواعدة لخدمة الإنسان وتعزيز مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة ودبي بصفتها مركزاً رائداً على مستوى المنطقة والعالم في مجال الطباعة ثلاثية الأبعاد بحلول العام 2030، حيث تقوم بتطبيق تقنية حديثة تساهم في خفض التكاليف في العديد من القطاعات، وبخاصة قطاع المنتجات الطبية وقطاع التشييد والبناء في دبي، ستعيد هذه التكنولوجيا هيكله الاقتصادية وأسواق العمل، فضلاً عن أنها ستعيد تعريف الإنتاجية؛

وتهدف الاستراتيجية إلى طباعة نسبة 25% من كل المباني الجديدة في دبي بحلول عام 2025، بالاعتماد على تقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد، وسوف يبدأ تحقيق هذا الهدف ابتداءً من عام 2019 بنسبة 2%، وزيادة هذه النسبة على نحو تدريجي حتى الوصول إلى الهدف المحدد، وستسهم هيئة الصحة بدبي في تنفيذ مخرجات الاستراتيجية ضمن قطاع المنتجات الطبية من خلال تهيئة البيئة الملائمة وتحديد الضوابط والاشتراطات ذات الصلة لتطبيق هذه التكنولوجيا في القطاع الطبي، إضافة إلى دراسة استخدام الأطراف الاصطناعية والأسنان وأجهزة السمع المطبوعة بتقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد في العيادات والمستشفيات العامة.²

سادساً: الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبو ظبي .

أعلنت حكومة أبو ظبي عن إطلاق خطة طويلة المدى لتحويل اقتصاد الإمارة إلى اقتصاد قائم على المعرفة، وتقليل الاعتماد تدريجياً على قطاع النفط كمصدر رئيسي للنشاط الاقتصادي، وحددت الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبو ظبي أولويات اقتصادية فورية للإمارة، تشمل بناء بيئة أعمال منفتحة، وتبني سياسات مالية منضبطة، وتأسيس سوق نقدي ومالي مرنة؛

سابعاً: خطة أبوظبي 2030.

تم إعداد خطة أبوظبي 2030 من قبل مجلس أبوظبي للتخطيط العمراني، وتعمل الخطة على إرساء رؤية واضحة المعالم لاستدامة إمارة أبوظبي، وتلبية احتياجاتها الحالية والمستقبلية، وتطوير المجتمع والارتقاء به، والترويج لنمط جديد من التفكير يهدف إلى تعزيز مكانة الإمارة، ورؤيتها بعيدة المدى؛

¹ الموقع الرسمي للعربية، متاح على

www.alarabiya.net/ar/last-page/2016/04/25/.html، يوم 07 ماي 2018، سا: 14:24.

² مؤسسة دبي للمستقبل، متاح على

www.dubai.future.gov.ae/ar/our-initiatives/dubai-3d-printing-strategy، يوم 07 ماي 2018، سا: 14:44.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

ثامنا: خطة النقل البري الشاملة لإمارة أبو ظبي.

يتمثل الهدف الرئيسي من خطة النقل البري الشاملة لأبو ظبي في توفير نظام نقل عالمي متميز ومستدام، ويواكب السياق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي لأبو ظبي. وتم إعداد الخطة بما يؤدي لتطوير نظام نقل رائد عالميا يلبي احتياجات السكان والزائرين والشركات بطريقة مستدامة بيئيا؛

تاسعا: استراتيجية دبي الصناعية 2030.

تهدف استراتيجية دبي الصناعية 2030، لأن تكون دبي منصة عالمية للأعمال والصناعات القائمة على المعرفة والابتكار والاستدامة، ركزت الاستراتيجية على ستة قطاعات صناعية فرعية أساسية، وهي: الطيران، والسفن البحرية، والصناعات الدوائية والمعدات الطبية، والمعادن المصنعة، والسلع الاستهلاكية سريعة التداول، والآلات والمعدات؛

عاشرا: أجندة الأمم المتحدة 2030 .

في سبتمبر 2015، اعتمد قادة العالم أهداف التنمية المستدامة الـ 17 وغاياتها الـ 169 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتنطلق أهداف التنمية المستدامة من الأهداف الإنمائية الألفية الثمانية، والتي تسعى إلى إنهاء الفقر المدقع، ووقف انتشار مرض الإيدز، وتوفير التعليم الابتدائي لجميع الأطفال، وتم الاتفاق على أن تعمل الدول على بذل الجهود للقضاء على الفقر بجميع أشكاله، ومكافحة عدم المساواة، والتصدي لظاهرة تغير المناخ، مع إشراك الجميع بتلك الجهود؛

المطلب الثالث: استراتيجية الإمارات العربية المتحدة وفق رؤية الإمارات 2030-2117 .

بنهاية هذه الفترة الزمنية تكون دولة الإمارات قد حققت بناء مدينة سكنية على كوكب المريخ من خلال مشروع المريخ 2117، والذي سيتحقق بحلول عام 2117، وستحقق الدولة بحلول عام 2071 رؤية مئوية الإمارات 2071، والتي تشكل خريطة واضحة للعمل الحكومي الطويل المدى، لتعزيز سمعة الدولة وقوتها الناعمة، كما ستحقق الدولة كذلك استراتيجية دبي للطاقة النظيفة، والتي تهدف لإنتاج 75 في المائة من احتياجات دبي من الطاقة من مصادر نظيفة بحلول عام 2050، وبحلول عام 2040، تكون دولة الإمارات قد حققت خطة الفجيرة 2040، والتي تركز على تعزيز قطاعات الإسكان والنقل ومرافق البنية التحتية، سنطرق لها في مايلي:

أولا: أجندة الإمارات للعلوم المتقدمة 2031 .

تبين أجندة الإمارات للعلوم المتقدمة 2031 توجهات دولة الإمارات العلمية حتى 2031، تهدف الأجندة إلى توظيف العلوم المتقدمة في تطوير وابتكار حلول للتحديات المستقبلية، ودعم الجهود الحكومية في تحقيق مستهدفات الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021، ومئوية الإمارات 2071 من خلال دعم العلوم والقطاعات المرتبطة بمخرجات العلوم والتكنولوجيا عبر ثلاث استراتيجيات متتابعة ابتداء من استراتيجية 2018-2021، تركز أجندة 2031 على تحقيق 8 أولويات علمية حتى العام 2031، و30 هدفا علميا حتى 2021 في القطاعات الحيوية الرئيسية في الدولة المتمثلة في الاستخدام الأمثل لجميع الموارد الطبيعية الاستراتيجية، وانبثقت الاستراتيجية عن جهود مشتركة لنحو 50 جهة رائدة في القطاعين الحكومي والخاص،

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

وشارك بصياغتها أكثر من 100 مسؤول ومتخصص بالتعاون مع 55 جهة داعمة، وسيتم تنفيذها بالتعاون والتنسيق مع عشر جهات حكومية.¹

ثانيا: استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي .

يقصد بالذكاء الاصطناعي محاكاة ذكاء الانسان وفهم طبيعته عن طريق عمل برامج للحاسب الآلي قادرة على محاكاة السلوك الانساني المتسم بالذكاء، ويوجد الذكاء الاصطناعي حاليا في كل مكان حولنا، بداية من السيارات ذاتية القيادة والطائرات المسيرة بدون طيار وبرمجيات الترجمة أو الاستثمار وغيرها، وأطلقت الإمارات العربية المتحدة استراتيجية الذكاء الاصطناعي كأول مشروع ضخم ضمن مئوية الإمارات 2071، للإرتقاء بالأداء الحكومي وتسريع الإنجاز وخلق بيئات عمل مبدعة ومبتكرة، ذات إنتاجية عالية من خلال استثمار أحدث التقنيات وأدوات الذكاء الاصطناعي وتطبيقها في شتى ميادين العمل، واستثمار كافة الطاقات واستغلال الموارد والإمكانات البشرية والمادية المتوفرة على النحو الأمثل وبطريقة خلاقة تعجل تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية.²

ثالثا: استراتيجية الأمن المائي لدولة الإمارات 2036 .

تهدف استراتيجية الأمن المائي 2036 لدولة الإمارات إلى ضمان استدامة واستمرارية الوصول للمياه خلال الظروف الطبيعية وظروف الطوارئ القصوى، بما ينسجم مع تشريعات الدولة ومواصفات منظمة الصحة العالمية، ويساهم في تحقيق رخاء وازدهار المجتمع واستدامة نمو الاقتصاد الوطني؛

واعتمدت الاستراتيجية على مجموعة من المستهدفات كمؤشرات أداء رئيسية تشمل خفض إجمالي الطلب على الموارد المائية بنسبة 21%، وزيادة مؤشر إنتاجية المياه بنسبة 69%، وخفض مؤشر ندرة المياه إلى 3 درجات، وزيادة نسبة إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة إلى 95%، وتوفير سعة تخزينية لمياه الشرب لمدة يومين لتخزين للحالات العادية في النظام المائي بحيث يتم برمجية وضبط الطلب على المياه لتوفير سعة تخزينية تكفي لمدة أسبوعين في حالات الطوارئ الكبيرة مع استمرار النشاط الاقتصادي الأساسي، أما في حالات الطوارئ القصوى فستوفر تلك السعة التخزينية الاحتياجات المائية لمدة تزيد عن 35 يوما.³

¹ حكومة الإمارات، متاح على

government.ae/ar-ae/about-the-uae/uae-future ، يوم 07 ماي 2018، سا: 15:30.

² أحمد ماجد، الذكاء الاصطناعي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، ادارة الدراسات والسياسات الاقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص ص 5-12.

³ وزارة الطاقة والصناعة، متاح على

www.moei.gov.ae/ar/media-centre/news/7/1/2018/ ، يوم 07 ماي 2018، سا: 16:14.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

رابعاً: خطة الفجيرة 2040 .

تهدف خطة الفجيرة 2040 إلى تعزيز قطاعات الإسكان والنقل ومرافق البنية التحتية، وتركز الخطة على توجيه الاستثمار نحو إنشاء الطرق وتطوير الخدمات الحضرية على المدى الطويل، وتتضمن توسيع مساحة مطار الفجيرة والمدرج، في حين سيزود ميناء الفجيرة بمحطات جديدة لناقلات النفط ؛

خامساً: الاستراتيجية الوطنية للطاقة 2050 .

في عام 2017، أطلقت دولة الإمارات استراتيجيتها للطاقة 2050 التي تعتبر أول خطة موحدة للطاقة في الدولة توازن بين جانبي الإنتاج والاستهلاك، والالتزامات البيئية العالمية، وتضمن بيئة اقتصادية مريحة للنمو في جميع القطاعات، تستهدف الخطة رفع كفاءة الاستهلاك الفردي والمؤسسي بنسبة 40%، ورفع مساهمة الطاقة النظيفة في إجمالي مزيج الطاقة المنتجة في الدولة من 25% إلى 50%، وتحقيق توفير يعادل 700 مليار درهم حتى عام 2050، وتأخذ الاستراتيجية بعين الاعتبار نمواً سنوياً للطلب يعادل 6%، وخفض الانبعاثات الكربونية من عملية إنتاج الكهرباء بنسبة 70% خلال العقود الثلاثة المقبلة، وتستهدف استراتيجية الطاقة مزيجاً من الطاقة المتجددة والنووية والأحفورية النظيفة لضمان تحقيق توازن بين الاحتياجات الاقتصادية والأهداف البيئية، ويتضمن خليط الطاقة حسب الاستراتيجية كل من الفحم النظيف، والغاز، والطاقة النووية، والطاقة الشمسية، وطاقة الرياح والوقود الحيوي ؛

سادساً: استراتيجية دبي للطاقة النظيفة 2050.

تهدف استراتيجية دبي للطاقة النظيفة 2050، لإنتاج 75% من احتياجات دبي من الطاقة من مصادر نظيفة بحلول عام 2050، وتهدف هذه الاستراتيجية أيضاً إلى جعل دبي مركزاً عالمياً للطاقة النظيفة والاقتصاد الأخضر، وتتكون الاستراتيجية من خمس مسارات رئيسية متمثلة في البنية التحتية، والبنية التشريعية، والتمويل، وبناء القدرات والكفاءات، وتوظيف مزيج الطاقة الصديق للبيئة ؛

سابعاً: مئوية شرطة أبوظبي 2057 .

تتضمن مئوية شرطة أبوظبي 2057 أكثر من 50 مشروعاً آمناً يعتمد على الذكاء الاصطناعي، والتطور التكنولوجي، وحلول أمنية مبتكرة تعزز مفهوم الأمن الاستباقي والتحديات المستقبلية، بحلول 2057، ستطلق شرطة أبوظبي قمر صناعي كمومي قادر على حماية البيانات الأمنية، وستتمكن من إحكام المراقبة الأمنية على الأرض من خلال الأقمار الصناعية النانوية، وسوف تصمم نموذج محاكاة افتراضي لمركز شرطة أبوظبي على سطح المريخ، بالإضافة إلى دوريات شرطة بتقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد، وسيتم اختفاء 50% من رجال الإطفاء ورجال الشرطة بالشكل التقليدي واستبدالهم بالشرطة الروبوتية، سيتم تكريس الأقمار الاصطناعية لرصد جرائم الاستدامة، واستخدام الذكاء الاصطناعي لتصميم برامج إدارة السلوك لنزلاء المؤسسات العقابية، وإنشاء شرطة مرور جوية ووحدات أمنية لتنفيذ مهام في الفضاء وتعقب التهديدات الإلكترونية، 100% من دوريات الشرطة لا تستخدم البنزين و50% من ميزانية الشرطة ستكون ممولة ذاتياً؛

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

ثامنا: مئوية الإمارات 2071 .

تشمل مئوية الإمارات 2071، رؤية شاملة وطويلة الأمد تمتد خمسة عقود، وتشكل خريطة واضحة للعمل الحكومي الطويل المدى، لتعزيز سمعة الدولة وقوتها الناعمة، و تسعى المئوية إلى الاستثمار في شباب الدولة، وتجهيزهم بالمهارات والمعارف التي تستجيب مع التغيرات المتسارعة، والعمل كي تكون دولة الإمارات أفضل دولة في العالم بحلول الذكرى المئوية لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك في العام 2071 ؛

تاسعا: مشروع المريخ 2117 .

يستهدف مشروع المريخ 2117 في مراحله النهائية بناء أول مستوطنة بشرية على المريخ خلال مائة عام، ويتضمن برنامجا وطنيا لإعداد كوادر علمية لاستكشاف الكوكب الأحمر، وقد تم تكليف مركز محمد بن راشد للفضاء بقيادة المشروع ووضع خطة أجيال لمدة مائة عام تتضمن بناء قدرات وكوادر وطنية تخصصية في مجال علوم الفضاء والأبحاث.¹

المطلب الرابع: انعكاسات الرؤى المستقبلية للإمارات العربية المتحدة على تحسين مناخها الاستثماري وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تركز الإمارات العربية المتحدة على الاستثمار الأجنبي المباشر لتحريك عجلة النمو الاقتصادي وإنعاش الاقتصاد الإماراتي وتحقيق التنمية المستدامة، وتنعكس الرؤى المستقبلية للإمارات ايجابا على جذب أكبر قدر من المستثمرين الأجانب يتمثل ذلك في مايلي :

- تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية للإمارات، لتصبح مركزا اقليميا وعالميا للشركات من مختلف مناطق العالم .
- النمو المرتفع لتجارة الإمارات النفطية و غير النفطية .
- إلتعاش السوق المالي بأبوظبي ودبي .
- تصدي الأزمات ومعالجتها من حيث الاستخدام الأمثل للموارد، والاتجاه في مشاريع طويلة الأجل، ساعدت على النمو الاقتصادي منها مشاريع الطاقة النووية السلمية ومصادر الطاقة المتجددة.
- توفير المناخ الملائم لرجال الأعمال والشركات التي تريد تطوير أعمالها، والدخول في المشاريع الاستثمارية في الإمارات .
- إسترجاع ثقة المستثمر باقتصادها وتطوير القوانين لدعم مصالحه وأهدافه .
- حصول الإمارات على شرف إستضافة إكسبو 2020، سيحقق للدولة المزيد من الإلتعاش والتطور والازدهار، لما له أثر كبير في تطور الاستثمارات .

¹ حكومة الإمارات، متاح على

government.ae/ar-ae/about-the-uae/uae-future ، يوم 07 ماي 2018، سا: 17:39.

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

- تركيز الإمارات على نظام التوسع في الصناعات التحويلية غير النفطية ذات الجودة العالية، والانتقال من إقتصاد قائم على النفط إلى إقتصاد نشط في القطاعات الغير نفطية، ستساعد أكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي، وينعكس ذلك على تحقيق الرفاهية .
- أصبحت بيئة تمكين الأعمال التجارية في الإمارات جاذبة للغاية، لأنها تنعم بالأمن التام والاستقرار وتشريعاتها تواكب التطورات في اقتصادها .
- يعد الإعلان عن مشاريع ضخمة مقبلة في دبي وأبوظبي مؤشرا على الشجاعة والالتزام والرؤيا البعيدة التي تتحلى بها القيادة الحكيمة.
- أصبحت محورا رئيسيا للخدمات في الشرق الأوسط، إضافة إلى قطاعات أخرى كالسياحة والنقل والخدمات اللوجستية، وستبقى مركزا استراتيجيا للمنطقة والعالم .
- سيستمر الاقتصاد الإماراتي في تحقيق معدلات نمو تصاعدي خلال السنوات المقبلة، بدعم من تنشيط القطاعات غير النفطية، والإنفاق الحكومي والسياسة المالية العامة .
- الاستثمار في البنى التحتية والمشاريع الضخمة مثل أنظمة المترو، والسكك الحديدية، ومنشآت الموانئ على المدى القصير و المتوسط .
- تطوير قطاع التعليم والصحة والاستقرار الوظيفي .
- تقليل حجم البطالة.
- وجهة جاذبة للمستثمرين الأجانب نظرا لما يمتلكه من العديد من المقومات الجاذبة مثل البنية التحتية، والقوانين والتشريعات الجاذبة، التي لا تفرق بين المحليين و الأجانب .
- توافر الموارد البشرية ذات كفاءة ومؤهلات عالية .
- بيئة استثمارية محفزة بدأ من التملك الكامل في المناطق الحرة والبنية التحتية المتطورة .
- تعزيز وتنمية المناخ الاستثماري للدولة وتنويع النشاط الاقتصادي فيها بما ينسجم مع رؤية الإمارات 2021.
- القضاء على الفقر من خلال أجندة الأمم، وتطوير قطاع النقل وفق لاستراتيجية التنقل الذكي ذاتي القيادة، وتشجيع السياحة وفق للرؤية المستقبلية كبرخ حور دبي ورؤية الشارقة السياحية 2021 .

الفصل الثالث: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2010-2016.

خاتمة الفصل الثالث.

ينظر للإمارات العربية المتحدة على أنها نموذج مثالي للدول لكي يجذوا احذوها كمنبع للفخر والتحفيز، لما قامت به في السنوات الأخيرة من تحقيق معدلات نمو تصاعدي، وتفوقت في خلق اقتصاد متنوع وتبني سياسة تنموية تقوم على تنويع مصادر الدخل ودعم القطاعات غير النفطية، ولعبت المناطق الحرة دور جوهري في تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ تعتبر أداة من الأدوات التي تستعمل في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما تقدمه من تسهيلات وامتيازات خاصة تمكن المؤسسات الأجنبية من زيادة قدرتها التنافسية.

وفي سبيل استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الإمارات فقد تم تحديث البنية التحتية ووضع التشريعات الكافية لجذب رأس المال الأجنبي، وبذلك تم التوجه نحو القطاعات الخدمية والصناعية باعتبارها أكثر تنافسية وشفافية، وواصلت الإمارات في تعزيز وضعها التنافسي على الصعيد العالمي، وتبوؤت مراتب حد متقدمة في المؤشرات العالمية، مما يجعلها محل ثقة المستثمرين ومركزاً لجذب الاستثمارات الأجنبية.

وقامت الإمارات بتصميم إستراتيجيات بعيدة المدى، تواكب التطورات العلمية والثقافية لتحفيز الاستثمار، وذلك بدراسة اتجاهات الاستثمار الأجنبي المحتمل داخل الإمارات العربية المتحدة وتحديد الآليات التي يجب إتباعها لتحويل الاستثمارات المخططة إلى استثمارات فعلية، خاصة وأن السنوات الماضية من تجربة دولة الإمارات في ميدان التنمية الاقتصادية قد كشفت بجلاء النظرة الاستراتيجية للقيادة الحكيمة للدولة في تعزيز النمو المستدام والازدهار في المستقبل، إذ عملت على تطوير الاقتصاد والنظم التعليمية المؤهلة، وزيادة دور قطاعات تتميز فيها الدولة بمزايا تنافسية، لتحقيق التقدم الاقتصادي القائم على التنويع والحدثة والتطور التقني.

الخاتمة

العامّة

الخاتمة العامة

بعد تطرقنا لأهم المفاهيم المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر و المناخ الاستثماري ، أبرز لنا الاهتمام الواضح الذي أبدته مختلف دول العالم بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر يعكس حقيقة مفادها أن هذا الأخير هو عنصر هام لتعزيز النمو الاقتصادي للدول المضيفة، وهذا ما يفسر التزاحم الدولي نحو اجتذابه وتسابق الدول النامية على توفير كل الوسائل التشجيعية لتهيئة المناخ المحفز للاستثمار الأجنبي.

ونتيجة لعوائد هذه الاستثمارات الأجنبية و أهميتها، عملت العديد من الدول وخاصة الدول العربية منها على تهيئة المناخ الاستثماري، كونه محمدا رئيسيا لقرار الشركات الأجنبية، إذ أن المنافسة الشديدة بين الدول لزيادة حصتها من التدفقات الاستثمارية العالمية، وتوفر بدائل استثمارية متعددة أمام المستثمرين الأجانب، تجعلهم يختارون البنية الأفضل بمكوناتها الاقتصادية والسياسية والقانونية، مع مراعاة وضع الدول المضيفة في المؤشرات الدولية لاختيار الوجهة المناسبة لتوطين استثماراتهم.

لذا كان اهتمام الإمارات العربية المتحدة منصبا على تحسين سياستها العامة، وتوفير بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وانتهاج استراتيجيات واضحة المعالم، إذ تعد من الدول المنافسة للفوز بأكبر نسبة ممكنة، ومحاولة جذب عدد أكبر من الاستثمارات، واستغلال الامتيازات الناجمة عنه، للحاق بركب التقدم مع محافظتها على خصوصيتها الثقافية والدينية.

نتائج الدراسة.

انتهت دراستنا بالتوصل إلى النتائج التالية:

- **النتيجة الأولى:** يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية، باعتباره الدافع الأساسي للنمو والتحول الاقتصادي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى .
- **النتيجة الثانية:** يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من الفجوة في الموارد والإمكانيات، بفضل التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الانتاجية ونقل التكنولوجيا الحديثة والمساهمة في رفع مستويات المعيشة، وخلق المزيد من فرص العمل في جميع المجالات وتحسين المهارات والخبرات الادارية، وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق للبلد المضيف، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- **النتيجة الثالثة:** تمتلك الإمارات العربية المتحدة العديد من المقومات لإرساء بنية جاذبة للاستثمار الأجنبي، منها المنظومة التشريعية وكذا الإصلاحات التي انتهجتها الدولة في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى شيوع الأمن والاستقرار في البلد، الأمر الذي زاد ثقة المستثمرين للاستثمار فيها، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
- **النتيجة الرابعة:** إن توفير بيئة استثمارية ملائمة بأبعادها السياسية والاقتصادية والقانونية، ترفع من ترتيب الدول المضيفة ضمن المؤشرات الاستثمارية، وينتج عنها زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة .
- **النتيجة الخامسة:** ساهمت الاستراتيجيات الإماراتية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق مجموعة من الأهداف التنموية، منها خفض معدلات البطالة وزيادة التوظيف، نقل التكنولوجيا، تنمية الصادرات بالإضافة إلى دعم وتحسين تنافسية الصناعة.

الخاتمة العامة

- النتيجة السادسة: مواصلة دولة الإمارات تعزيز وضعها التنافسي على الصعيد العالمي، وتبوءها لمراتب جد متقدمة في مؤشرات التنافسية، مؤشر سهولة أداء الأعمال، وغيرها من المؤشرات الأخرى مما يجعلها محل ثقة المستثمرين ومركزاً لجذب الاستثمارات.

التوصيات .

بعد عرض جملة نتائج الدراسة سوف نستعرض التوصيات التالية:

- تشجيع مشاركة القوى العاملة في القطاع الزراعي في الإمارات والنهوض بهذا القطاع، وإيجاد سبل لتوفير المياه والعمل على ترشيدها للبقاء للأجيال القادمة.
- وضع قانون شامل للاستثمار الأجنبي وقانون الشركات يتواءم مع التطورات السريعة الحاصلة في الاقتصاد الإماراتي، وتتواءم مع المستجدات الإقليمية والعالمية .
- إضافة المرونة اللازمة في مؤشري الحصول على الائتمان وحالات الاعسار في مؤشر سهولة أداء الأعمال، وتسهيل إمكانية حصول المتعاملين الاقتصاديين على الائتمان وتقليص فترة انهاء المشروع المقدر بـ 3 سنوات في الإمارات.
- التركيز على الاستثمارات في الأنشطة التي تنتج بغرض التصدير وعدم الاعتماد على الأنشطة الموجهة للسوق المحلي فقط وهو ما يزيد من معدل النمو الاقتصادي.

أفاق الدراسة.

إن النتائج التي تم التوصل إليها والتوصيات التي قمنا بتقديمها لا يمكن أن تكون قطعية ونهائية، ولكن أملنا فيها أن تكون فاتحة علمية لأفاق معرفية ودراسات أكاديمية جديدة، يمكن بلورتها في الإشكالية التالية :

- ما هو دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ؟

قائمة المراجع

و المصادر

أولاً: الكتب.

1. الأحمد وسيم حسام الدين ، قوانين الاستثمار العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2011.
2. أوغيل نعيمة ، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998-2005، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2016.
3. الجبوري عبد الرزاق حمد حسين ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2014.
4. الجوزي جميلة ، أسس الاقتصاد الدولي: النظريات والممارسات، دار أسامة للطباعة والتوزيع، الجزائر، 2013.
5. حسان اسحق ، العضلات الاجتماعية-الاقتصادية للبلدان النامية الامارات العربية، دار النشر ميسل، 1979.
6. حسب الله أميرة ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2005.
7. الخطيب خالد راغب، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات: في ضوء معايير التدقيق الدولية، دار البداية،الأردن، 2009.
8. حلف فليح حسن، التمويل الدولي، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
9. الزنط أويس عطوه، مناهج استخدام التقنية الحديثة في التحليل الاقتصادي لأسس تقييم المشروعات ودراسات جدوى الاستثمار، المكتبة الاكاديمية، مصر، 1992.
10. الزين منصور، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية المستدامة، دار النشر والتوزيع، الاردن، 2012.
11. سعدي يحيى، الإستثمار الأجنبي المباشر، اثناء للنشر و التوزيع، الأردن، 2013.
12. صقر عمر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2003.
13. عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003.
14. عبد السلام رضا، انهيار العولمة هل حقا يعيد التاريخ نفسه وتنهيار العولمة المعاصرة كما انهارت في موجتها الأولى بالكساد العظيم؟، الدار الجامعية، مصر، 2003.

قائمة المراجع

15. عبد الهادي سليمان عمر ، الإستثمار الأجنبي المباشر و حقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الوضعي، الأكاديميون للنشر و التوزيع، الأردن، 2009.
16. عجيل ابراهيم محسن، إعتصام الشكرجي، الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة، مركز الكتاب الاكاديمي، الأردن، 2015.
17. عميروش محمد شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2012.
18. غسان محمد مدحت ، الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن، 2012.
19. فاضل محمد العبيدي ، البيئة الاستثمارية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
20. فايز عبد الهادي أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،جامعة الدول العربية، جمهورية مصر العربية، 2012.
21. قبلان فريد أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات (دراسة مقارنة كوريا الجنوبية- ماليزيا- المكسيك- مصر- الأردن- تونس- البحرين)، دار النهضة العربية، مصر، 2008.
22. قدي عبد المجيد ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
23. قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري أنموذجا)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2010.
24. كاكي عبد الكريم ، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، لبنان، 2013.
25. كلاحي لطيفة ، أثر السياسة المالية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة بعض دول MENA، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2017.
26. المراغي أحمد عبد اللاه، المحاكم الاقتصادية كوسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، 2016.
27. وطفة ضياء ياسين، حماية حق الإنسان في العمل في ظل الإستثمار الأجنبي المباشر، دار الفكر الجامعي، مصر، 2015.

ثانيا: رسائل الدكتوراه و الماجستير.

1. بامحمد نفيسة، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقارنة OLI، مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة وهران2، الجزائر، 2015- 2016.
2. بن سمينة دلال ، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012- 2013.
3. بن عباس حمودي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الصين، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011-2012.
4. بيتيا لاقو جينا جوزيف، أثر المناخ الاستثماري في جذب المستثمرين الأجانب في السودان (2000-2005)، بحث تكميلي مقدم الى جامعة الخرطوم لنيل درجة ماجستير العلوم في التخطيط الإنمائي، معهد الدراسات والبحوث الإنمائية، السودان، نوفمبر 2010.
5. جوامع لبيبة، أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، دراسة مقارنة:الجزائر،مصر و السعودية،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014-2015 .
6. خاطر إسمهان، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012-2013.

قائمة المراجع

7. خضير عقبة ، أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أداء سوق الأوراق المالية، دراسة حالة سوق الدوحة-قطر- للأوراق المالية خلال الفترة (2008-2013)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014-2015.
8. زودة عمار، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007-2008.
9. صياد شهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013.
10. عدوان بسمة، الشركات متعددة الجنسيات والاستعمار الجديد، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، شعبة تاريخ، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014-2015.
11. فرحي كريمة ، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين ،تركيا، مصر والجزائر، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012-2013.
12. كرامة مروة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2010، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011-2012.

ثالثا: الملتقيات والندوات والتظاهرات العلمية.

1. التلاحمة خالد ، حوكمة المؤسسات المالية ودورها في جذب الإستثمار، المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر حول قواعد الاستثمار بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية وأثرها في التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، جامعة رام الله، فلسطين، 25-27 أبريل 2011.

قائمة المراجع

2. زيدان محمد أحمد ، حوافز جذب الاستثمارات الأجنبية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر حول قواعد الاستثمار بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية وأثرها في التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، جامعة الشلف، الجزائر، 25-27 أبريل 2011.
3. مزريق عاشور، دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية-تجارب مختارة-،الملتقى الوطني الأول آفاق التنمية الإقليمية والمكانية في الجزائر، جامعة الشلف، الجزائر، 2014/2013.

رابعا: المجالات العلمية والجرائد.

أ- باللغة العربية:

1. أحمد أسامة وآخرون،المناطق الحرة، جريدة البيان، العدد 13752 ، الإمارات العربية المتحدة، ، 11 فيفري 2018.
2. بن فهد محمد أحمد ، نبتكر مجتمعات خضراء لغد أفضل، مجلة البيئة والمجتمع، العدد 155 ،مؤسسة زايد الدولية للبيئة،الإمارات العربية المتحدة،جانفي 2016.
3. بنور سعاد ،حق المواطن في العمل في ظل الاستثمار الأجنبي المباشر،مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد17 ، جامعة مستغانم، الجزائر، جانفي 2018.
4. بوخاري عبد الحميد، الاستثمار العربية البينية الواقع والآفاق، مجلة الباحث، العدد 07،جامعة ورقلة، الجزائر، 2010.
5. بوراوي ساعد، عيساني عامر، تقييم تنافسية قطاع السفر والسياحة في بلدان المغرب العربي دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب،مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 40، جوان 2015.
6. جعدي شريفة وآخرون ، أثر استثمار الشركات متعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري خلال الفترة (2006-2012)،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد01، جامعة ورقلة، الجزائر، ديسمبر 2014.

قائمة المراجع

7. رمزي أحمد ، معدل التضخم في الإمارات عند أعلى مستوياته في ست سنوات، جريدة الشرق الأوسط، القاهرة، 26 جانفي 2015.
 8. زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، جامعة الشلف، الجزائر، 2004.
 9. طير عبد الحق و آخرون، جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: نظرة جغرافية قطاعية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد 06، الجزائر، جوان 2017.
 10. عائشة بنت بطي بن بشر، مدينة دبي الذكية ما الذي تمتلكه من معايير التميز؟، مجلة حكومة دبي الذكية، العدد 149، مؤسسة حكومة دبي الذكية، الإمارات العربية المتحدة، مارس 2016.
 11. عبد العزيز أحمد وآخرون، الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد الخامس والثمانون، العراق، 2010.
 12. عثمان سراج الدين فتح الرحمن، الرعاية الاجتماعية بين الاتفاقيات والمواثيق الدولية والقوانين المحلية: دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا، مجلة رؤى استراتيجية، العدد الرابع، مركز الإمارات للبحوث والدراسات السياسية، الإمارات العربية المتحدة، سبتمبر 2013.
 13. القعود إبراهيم محمد ، الشركات المتعددة الجنسيات و الاستثمار في ليبيا، مجلة العلوم القانونية و الشرعية، العدد الثامن، كلية القانون، ليبيا، ديسمبر 2015.
 14. لحر هبية، سياسات التسويق السياحي ودورها في تطوير الحركة السياحية، دراسة حالة دبي، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02، جامعة باتنة، الجزائر، سبتمبر 2014.
 15. مريم زغاشو، محمد دهان، دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنوع الاقتصادي-اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا-، المجلد أ، العدد 48، جامعة قسنطينة2، الجزائر، ، ديسمبر 2017.
- ب- باللغة الأجنبية:

1. Hussien Alasrag, **Foreign Direct Investment Development Policies in the Arab**

Countries, Munich personal repoc archive, December 2005.

قائمة المراجع

خامسا: التقارير ونشریات المؤسسات.

أ- باللغة العربية:

1. بن ناصر الإسماعيلي وآخرون، الحرية الاقتصادية في العالم العربي، التقرير السنوي 2015، معهد فريزر، عمان، 2015.
2. بن ناصر الإسماعيلي وآخرون، الحرية الاقتصادية في العالم العربي، التقرير السنوي 2017، معهد فريزر، عمان، 2017.
3. العنانية أحمد ، التجارة الخارجية للمناطق الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد-إدارة التحليل والمعلومات التجارية والصناعية،الإمارات العربية المتحدة، جانفي 2015.
4. ماجد أحمد ، الذكاء الاصطناعي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، ادارة الدراسات والسياسات الاقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، 2018.
5. تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2011، أشكال الإنتاج الدولي والتنمية غير القائمة على المساهمة في رأس المال، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2011.
6. تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2014، الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة:خطة عمل، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2014.
7. تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2015، إصلاح حوكمة نظام الاستثمارات الدولي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2015.
8. تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2017، الاستثمار والاقتصاد الرقمي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2017.
9. التقرير الاقتصادي السنوي لسنة 2016، أداء الاقتصاد الوطني، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، 2016.
10. التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2014، أداء الاقتصاد الوطني، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، 2014.
11. التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2015، أداء الاقتصاد الوطني، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة ، 2015.
12. التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2017، أداء الاقتصاد الوطني، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، 2017 .

قائمة المراجع

13. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الإمارات العربية المتحدة، 2011.
14. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2014، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الإمارات العربية المتحدة، 2014.
15. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015، التطورات الاقتصادية الدولية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الإمارات العربية المتحدة، 2015.
16. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الإمارات العربية المتحدة، 2016.
17. تقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017، جداول إحصائية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2017.
18. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الإمارات العربية المتحدة، 2017.
19. تقرير تعريفى عن مؤشر مدركات الفساد لعام 2014، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، السعودية، 2014.
20. تقرير صندوق النقد العربي لسنة 2017، تنافسية الاقتصادات العربية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2017.
21. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2013، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الكويت، 2013.
22. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2014، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الكويت، 2014.
23. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2015، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الكويت، 2015.
24. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2016، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الكويت، 2016.

قائمة المراجع

25. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2017، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الكويت، 2017.

26. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الكويت، 2018.

ب- باللغة الأجنبية:

1. World investment raport 2012, **Towards A New Generation Of Investment Policies**, united nations conference on trade and development, United Nations, Geneva, 2012.
2. World investment raport 2013, **Global Value Chains: Investment And Trade For Development**, united nations conference on trade and development, United Nations, Geneva, 2013.
3. World investment raport 2016, **Investor Nationality :Policy Challenges**, united nations conference on trade and development, United Nations, Geneva, 2016.

سادسا: مواقع الانترنت.

1. موقع بيانات البنك الدولي، متاح على
data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?end=2017&locations=AE&
.start=2010
2. مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية ، متاح على
. www.icd.gov.ae/ar/finance-investment
3. حكومة . إمارات، متاح على
www.government.ae/ar-AE/information-and-services/business/why-invest-in-
. the-uae
4. وزارة المالية للإمارات العربية المتحدة، متاح على
www.mof.gov.ae/ar/StrategicPartnerships/Pages/UAEGlobalCompetitivenessRe
. ports.aspx
5. منظمة الشفافية الدولية، متاح على
. www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2017
6. المنظمة العربية للسياحة، متاح على
www.arab-tourismorg.org/index.php/research/competitive-tourism-and-
.travel

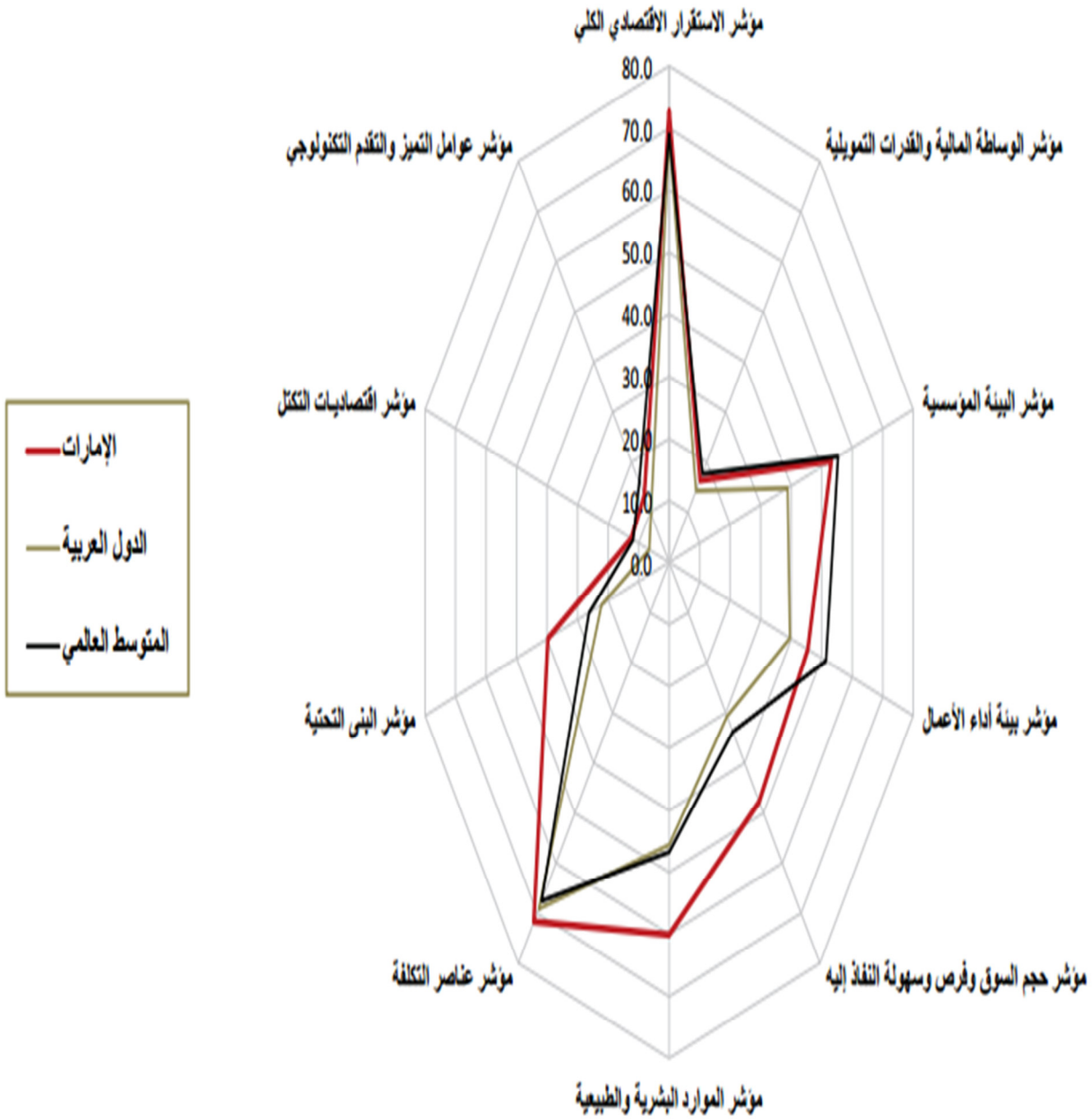
قائمة المراجع

7. المجلس الوطني الاتحادي للإمارات العربية المتحدة، متاح على
www.gsws.ae/wp-content/uploads/2016/12/AR_UAE-INFOGUIDE-
24X24_ARB_PRINT.pdf
8. حكومة الإمارات، متاح على ، government.ae/ar-ae/about-the-uae/uae-future
9. الموقع الرسمي للعربية، متاح على ، www.alarabiya.net/ar/aswaq/realestate/2016/10/11/.html
10. حكومة دبي، متاح على
www.visitdubai.com/ar/department-of-tourism/about-dtcm/tourism-vision-
2020
11. وكالة الإمارات للفضاء، متاح على www.emiratesmarsmission.ae/ar/space-vision
12. حكومة دبي، المجلس التنفيذي ، متاح على www.dubaiplan2021.ae/-2021
13. هيئة الصحة بدبي ، متاح على -www.dha.gov.ae/documents/dubai_health_strategy_2016-
2021_ar.pdf
14. www.ajec.gov.ae/Documents/ajman_strategy.pdf
15. هيئة كهرباء ومياه دبي، متاح على mobile.dewa.gov.ae/ar/images/almasdar/almasdar_49.pdf
16. هيئة البيئة أبوظبي، متاح على
www.ead.ae/Publications/Environment%20Vision%202030/Environment-
Vision-2030-Ar.pdf
17. دائرة النقل، متاح على
dot.abudhabi.ae/ar/info/transport_mobility_management_strategy_for_abu_dhab
i_emirate
18. مؤسسة دبي للمستقبل، متاح على
www.dubaifuture.gov.ae/ar/our-initiatives/dubai-3d-printing-strategy
19. وزارة الطاقة والصناعة، متاح على
www.moei.gov.ae/ar/media-centre/news/7/1/2018/

الملاحق

الملاحق

ملحق رقم (3-1): أداء الإمارات العربية المتحدة ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار عام 2013.



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2012-2013، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات،

الكويت، 2012-2013، ص 95.

الملاحق

ملحق رقم (3-2): أداء الإمارات العربية المتحدة ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار خلال الفترة (2014-2017).



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2017، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الكويت،

2017، ص 51.